

## وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في " الصحيح " :

١- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ  
قَالَ أَبُو بَكْرٍ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - <sup>(١)</sup> عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ : " لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ  
يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ "

٢- حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى  
أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ - رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَا  
صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْتَرِئْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ " .

٣- حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلْوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ  
صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الرَّبِيعِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِي مَجَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
فِي وَجْهِهِ مِنْ بَثْرِهِمْ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْبَرَهُ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ " .

٤- وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ  
عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ وَزَادَ : فَصَاعِدًا .

---

١- مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سَرَّاقَةَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَدِيِّ  
بْنِ كَعْبِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ ، عَقْلٌ عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَجَّ مِنْ دَلْوٍ فِي دَارِهِمْ ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ ، أَكْثَرَ  
رَوَايَتِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وَأُمُّهُ : جَمِيلَةُ بِنْتُ أَبِي صَعْصَعَةَ ، مَاتَتْ سَنَةَ تِسْعٍ  
وَتِسْعِينَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ سَنَةً ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ : وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعٍ  
وَتِسْعِينَ (الإصابة في تمييز الصحابة ٣ / ٣٨٦)

## تخريج الحديث :

١- أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهز فيها وما يخافت  
٢١٩/١ ح (٧٥٦) .

٢- وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٤ / ٧٧ ، ٧٨ ح (٣٩٤) { ٣٤ : ٣٦ } .

٣- وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ح (٨٢٢ : ٨٢٥) .

٤- وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ١ / ٢٨٤ ح (٢٤٧) قال أبو عيسى : حديث عبادة حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعمران بن حصين وغيرهم قالوا : لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، وقال علي بن أبي طالب : كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج غير تمام ، وبه يقول ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق سمعت ابن أبي عمير يقول : اختلفت إلى ابن عيينة ثمانية عشر سنة وكان الحميدي أكبر مني بسنة ، وسمعت ابن أبي عمير يقول : حججت سبعين حجة ماشيا على قدمي .

٥- وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب صفة الصلاة إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة ٢ / ١٣٧ ح (٩١٠ ، ٩١١) .

٦- وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب القراءة خلف الإمام ١ / ٢٧٣ ح (٨٣٧) .

٧- وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ١ / ٣١٢ ح (١٢٤٢) .

٨- وأخرجه أحمد في المسند ٥ / ٣١٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ح (٢٣٠٥٣ ، ٢٣١٢٣ ، ٢٣١٢٩) .

راوي الحديث : عبادة بن الصامت - رضي الله عنه -

اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن عثم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج ويكنى أبا الوليد .

أمه : قرّة العين بنت عبادة بن نضلة بن مالك بن العجلان بن زيد بن غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج .

وكان لعبادة بن الصامت من الولد : الوليد ، وأمّه : جميلة بنت أبي صعصعة ، ومحمد ، وأمّه : أم حرام بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار<sup>(١)</sup> .

مشاهده :

شهد بيعة العقبة الأولى والثانية ، وهو أحد النقباء الاثني عشر ليلة العقبة وشهد بدرًا وأحدا والخندق ، وبيعة الرضوان والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وكان من سادات الصحابة . وأخى رسول الله ﷺ بين عبادة بن الصامت وأبي مرثد الغنوي ، وكان عبادة عقيبا نقيبا بدريا أنصاريا<sup>(٢)</sup> .

فضائله :

\* كان ممن جمع القرآن في عهد النبي ﷺ :

فعن محمد بن كعب القرظي جمع القرآن في زمن النبي ﷺ خمسة من الأنصار : معاذ ابن جبل ، وعبادة بن الصامت وأبي بن كعب وأبو أيوب وأبو الدرداء . فلما كان عمر كتب يزيد بن أبي سفيان أن أهل الشام كثروا واحتاجوا إلى من يعلمهم القرآن ويفقههم فقال عمر : أعينوني بثلاثة قالوا : هذا شيط كبير لأبي أيوب ، وهذا سقيم لأبي فخرج معاذ وعبادة ، وأبو الدرداء فقال: ابدؤوا الحمص فإذا رضيتم منها فليخرج واحد إلى دمشق ، وآخر إلى فلسطين فأقام بها عبادة ، وخرج أبو الدرداء إلى دمشق ، ومعاذ إلى فلسطين فمات بها ولم يزل معاذ بها حتى مات عام طاعون عمواس وصار عبادة بعد إلى فلسطين فمات بها ، ولم يزل أبو الدرداء بدمشق حتى مات<sup>(٣)</sup> .

٢- المصدر السابق ٣ / ٢٨٠ ، تهذيب الكمال ٤ / ٦١ .

١- الطبقات الكبرى ٣ / ٢٨٠ .

٣- التاريخ الصغير للبخاري ١ / ٤١ .

\* تَبَرُّوْ عِبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ مِنْ حَلْفِ بَنِي قَيْنِقَاعِ :

فعن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، قال : لما حاربت بنو قينقاع رسول الله ﷺ تشبث بأمرهم عبد الله بن أبي ابن سلول وقام دونهم قال: ومشى عبادة بن الصامت إلى رسول الله ﷺ وكان أحد بني عوف لهم من حلفه مثل الذي لهم من عبد الله بن أبي ، فخلعهم إلى رسول الله ﷺ وتبرأ إلى الله عز وجل وإلى رسوله ﷺ من حلفهم وقال يا رسول الله أتولى الله ورسوله ﷺ والمؤمنين وأبرأ من حلف هؤلاء الكفار وولايتهم .

قال : ففيه وفي عبد الله بن أبي نزلت هذه القصة من المائدة ( يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم متكفماً فإنه متهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين فترى الذين في قلوبهم مرض ) أي لعبد الله بن أبي وقوله : إني أخشى الدوائر ( يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم ) ثم القصة إلى قوله تعالى : ( إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم زاكعون ) وذكر لتولي عبادة بن الصامت الله ورسوله والذين آمنوا ، وتبرئه من بني قينقاع ( ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حרב الله هم الغالبون ) { المائدة : ٥١ : ٥٦ } <sup>(١)</sup>

\* كان - رضي الله عنه - لا يخاف في الله لومة لائم فكان يواجه المخطئ مهما علا قدره وارتفعت منزلته .

فعن يعلى بن شداد بن أوس قال : ذكر معاوية الفرار من الطاعون في خطبته فقال عبادة : أمك هند أعلم منك فأتهم خطبته ثم صلى ثم أرسل إلى عبادة فنصرت رجال من الأنصار معه فاحتبسهم ودخل عبادة فقال له معاوية : ألم تتق الله وتستحي إمامك ؟ فقال عبادة : أليس قد علمت أنني بايعت رسول الله ﷺ ليلة العقبة ؟ إني لا أخاف في الله لومة لائم ثم خرج معاوية عند العصر فصلى العصر ثم أخذ بقائمة المنبر فقال : أيها الناس إني ذكرت لكم حديثاً على المنبر فدخلت البيت فإذا الحديث كما

١- الطبقات الكبرى ٢ / ٢٦٤ ، سيرة ابن هشام ٢ / ٤٢٦ : ٤٢٨ .

حدثني عبادة فاقتبسوا منه فهو أفقه مني<sup>(١)</sup> .  
ولعبادة قصص متعددة مع معاوية وإنكاره عليه أشياء وفي بعضها  
رجوع معاوية له ، وفي بعضها شكواه إلى عثمان منه تدل على قوته في  
دين الله ، وقيامه في الأمر بالمعروف<sup>(٢)</sup> .

وظائفه :

وجهه عمر إلى الشام قاضيا ومعلما فأقام بجمص ثم انتقل إلى فلسطين  
ومات بها .

وقال الأوزاعي : أول من تولى قضاء فلسطين عبادة بن الصامت وكان  
معاوية قد خالفه في شيء أنكره عليه عبادة في الصرف فأغلظ له  
معاوية في القول فقال له عبادة : لا أساكنك بأرض واحدة أبدا ، ورحل  
إلى المدينة فقال له عمر : ما أقدمك ؟ فأخبره فقال : ارجع إلى مكانك  
فقبح الله أرضا لست فيها ولا أمثالك . وكتب إلى معاوية : لا إمرة لك  
على عبادة<sup>(٣)</sup> .

شيوخه :

روى عن النبي ﷺ .

تلامذته :

روى عنه : إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، ولم يدركه  
والأسود بن ثعلبة ، وأنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وجبير بن نفيير  
الحضرمي ، وجنادة بن أبي أمية ، وأبو حفصة حبيش بن شريح الحبشي ،  
والحسن البصري ولم يلقه ، وحطان ابن عبد الله الرقاشي ، وخالد بن  
معدان ، وقيل : لم يسمع منه ، وابنه داود بن عبادة ابن الصامت ،  
وشرحبيل بن حسنة ، وشعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ،

---

١- الأثر : أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٨ / ١٣٣ ثر (٨١٨٨) ، وذكره الهيثمي في المجمع  
كتاب الجنائز باب في الطاعون والثابت فيه والفار منه ٥٢ / ٣ ، ٥٢ ثر (٣٨٧٤) وقال : رواه  
الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عيسى بن سنان وثقه ابن حبان وغيره وضعفه يحيى بن  
معين وغيره .

٢- الإصابة في تمييز الصحابة ٢ / ٢٦٩ .

٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ .

وأبو أمامة صدي بن عجلان الباهلي ، وعامر الشعبي ، وعبادة بن نسي الكندي ، وابن ابنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، وعبد الله بن خليفة ، ، وعبد الله الصنابحي ، وأبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي ، وابنه عبيد الله بن عبادة بن الصامت ، وعطاء بن يسار ، وعمرو بن الوليد ، وفضالة بن عبيد الأنصاري ، وقبيصة بن ذؤيب الخزاعي ، وكثير بن مرة الحضرمي ، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري ، ولم يدركه ، ومحمود بن الربيع الأنصاري ، وابنه الوليد بن عبادة بن الصامت ، وابن ابنه يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، ويعلى بن شداد بن أوس الأنصاري ، ابن امرأته أبو أبي الأنصاري ، وأبو إدريس الخولاني ، وأبو الأشعث الصنعاني ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، ولم يلقه ، وأبو مسلم الخولاني ، وغيرهم<sup>(١)</sup> .

#### مروياته :

ساق له بقي بن مخلد في مسنده مائة وأحد وثمانين (١٨١) حديثاً ، وله في البخاري ومسلم ستة ، وانفرد البخاري بحديثين ، ومسلم بحديثين .

#### وفاته :

عن عيسى بن سنان عن عبادة بن محمد بن عبادة بن الصامت قال : لما حضرت عبادة الوفاة قال : أخرجوا فراشي إلى الصحن يعني الدار ثم قال : اجمعوا لي موالي وخدمي وجيراني ومن كان يدخل علي فجمعوا له فقال : إن يومي هذا لا أراه إلا آخريوم يأتي علي من الدنيا وأول ليلة من الآخرة وإني لا أدري لعله قد فرط مني إليكم بيدي أو بلساني شيء وهو والذي نفس عبادة بيده القصاص يوم القيامة فأخرج علي أحد منكم في نفسه شيء من ذلك إلا اقتص قبل أن تخرج نفسي قال : فقالوا : بل كنت والدا وكنت مؤدبا قال : وما قال لخادم سوءا قط فقال : أغفرتم لي ما كان من ذلك ؟ قالوا : نعم قال : اللهم اشهد . ثم قال : أما لا فاحفظوا وصيتي أخرج علي إنسان منكم يبكي علي فإذا خرجت نفسي فتوضؤوا وأحسنوا الوضوء ثم ليدخل كل إنسان منكم مسجدا فيصلي

١- تهذيب الكمال ٤ / ٦١ : ٦٣ .

٢- سير أعلام النبلاء ٢ / ١١ .

ثم يستغفر لعبادة ولنفسه فإن الله تبارك وتعالى قال : (واستعينوا بالصبر والصلاة) {البقرة: ٤٥} ثم أسرعوا بي إلى حفرتي تبتغني ناراً ولا تضعوا تحتي أرجواناً<sup>(١)</sup> .

وعن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن أبيه قال : كان عبادة بن الصامت رجلاً طويلاً جسيماً جميلاً ، ومات بالرملة من أرض الشام سنة أربع وثلاثين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة ، وله عقب .

قال محمد بن سعد : وسمعت من يقول : إنه بقي حتى توفي في خلافة معاوية بالشام<sup>(٢)</sup>

وكذلك قال أبو الحسن المدائني وأبو عمر الضرير ويحيى بن بكير وغير واحد في تاريخ وفاته ومبلغ سنه . وقال دحيم : توفي ببيت المقدس .

وقال الهيثم بن عدي : مات في خلافة معاوية سنة خمس وأربعين .

وقال ضمرة بن ربيعة عن عبد الحميد بن يزيد الجذامي : قال لي رجاء بن حيوة : يا أبا عمروها هنا قبر أخيك عبادة بن الصامت إلى جانب الحائط الشرقي يعني ببيت المقدس .

روى له الجماعة<sup>(٣)</sup> .

---

١- تهذيب الكمال ٤ / ٦٣ .

٢- الطبقات الكبرى ٢ / ٢٨١ .

٣- تهذيب الكمال ٤ / ٦٣ .

## اللغويات والمعاني :

يُبْلَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ : هذا اللفظ صريح في رفعه ، وليس صريحا في أن الصحابي سمعه من النبي ﷺ .

فهذا اللفظ كناية عن الرفع ، وهو بمعنى : "قال رسول الله ﷺ" .  
لذا ورد في الرواية الثانية عند مسلم ما نصه : " عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ "

وقد تقرّر في علوم الحديث أن قول الراوي رواية أو يزويه أو يبلغ به ونحو ذلك محمول على الرفع

" لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب : نفي الصلاة الشرعية إذا لم يقرأ فيها المصلي بالفاتحة ؛ لأن الصلاة مركبة من أقوال وأفعال ، والمركب ينتفي بانتفاء جميع أجزائه ، وبانتفاء البعض ، ولا حاجة إلى تقدير نفي الكمال ؛ لأن التقدير إنما يكون عند تعذر صدق نفي الذات ، إلا أن حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا

يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ " (١) فيه دلالة على أن النفي متوجه إلى الأجزاء ، وهو كالنفي للذات في المال لأن ما لا يجزئ فليس بصلاة شرعية (٢) .

فالمراد القراءة في نفس الصلاة ؛ لئلا يتوهم أن الشرط أن يقرأ المصلي الفاتحة ، ولو قبل الصلاة . والباء في قوله : " بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ " للمصاحبة ، والتقدير : لا صلاة لمن لم يقرأ مصاحبا في قراءته فاتحة الكتاب (٣) .

وسميت بذلك ؛ لأنه تفتتح قراءة القرآن به لفظا ، وتفتتح بها الكتابة في المصحف خطأ ، وتفتتح بها الصلوات (٤) .

" لا صلاة لمن لم يقرئ بأمر القرآن " : قرأ القرآن واقتراه : تلاه (٥) .

وفي اقتراه معنى المعالجة والتحمل ، وزيادة المبني تدل على زيادة المعنى غالبا (٦) .

١- الحديث من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - : أخرجه ابن حبان في الصحيح (كما في الإحسان) كتاب الصلاة باب صفة الصلاة ٩١/٥ ح (١٧٨٩)

٢- سبل السلام ١/٢٢٤ .

٣- فتح المنعم ٢/٤٨٥ .

٤- الجامع لأحكام القرآن ١/١٤٦ .

وسميت أم الكتاب لأنه يبتدأ في المصاحف ويبدأ بقراءتها في الصلاة  
وقال: يحيى بن يعمر: أم القرى: مكة وأم خراسان: مرو وأم القرآن:

سورة الحمد

وقيل: سميت أم القرآن لأنها أوله ومتضمنة لجميع علومه وبه سميت  
مكة أم القرى لأنها أول الأرض ومنها دحيت ومنه سميت الأم لأنها أصل  
النسل والأرض<sup>(١)</sup>.

قال النووي: لفاتحة الكتاب عشرة أسماء حكاه الإمام أبو إسحاق  
الثعلبي وغيره

أحدها: فاتحة الكتاب؛ لأنه يفتح بها المصحف والتعلم والقراءة في  
الصلاة وهي مفتحة بالحمد الذي يفتح به كل أمر ذي بال.  
وقيل: لأن الحمد فاتحة كل كتاب.

الثاني: سورة الحمد؛ لأن فيها الحمد.

الثالث والرابع: أم القرآن، وأم الكتاب؛ لأنها مقدمة في المصحف كما  
أن مكة أم القرى حيث دحيت الدنيا من تحتها.

وقيل: لأنها مجمع العلوم والخيرات كما سمي الدماغ أم الرأس لأنه  
مجمع الحواس والمنافع

قال ابن ذريرد: الأم في كلام العرب الراية ينصبها الأمير للعسكر  
يفزعون إليها في حياتهم وموتهم

وقال الحسن بن الفضل: سميت بذلك؛ لأنها إمام لجميع القرآن يقرأ في  
كل ركعة، ويقدم على كل سورة كأم القرى لأهل الإسلام  
وقيل: سميت بذلك؛ لأنها أعظم سورة في القرآن<sup>(٢)</sup>.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كُنْتُ أُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ فَدَعَانِي رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ فَلَمْ أَجِبْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّي كُنْتُ أُصَلِّي فَقَالَ: " أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ:

(اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ) ؟ " ثُمَّ قَالَ لِي: " لِأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً

هِيَ أَعْظَمُ السُّورِ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ " ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِي فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ

يَخْرُجَ قُلْتُ لَهُ: أَلَمْ تَقُلْ لِأَعْلَمَنَّكَ سُورَةً هِيَ أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ؟ قَالَ: "

٢-المجموع ٣ / ٢٧٦ ، ٢٧٧.

١-الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٤٦.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ " (١) .

#### الخامس: الصلاة

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأُمَّ الْقُرْآنِ فِيهَا خِدَاجٌ ثَلَاثًا غَيْرُ تَمَامٍ " فَقِيلَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّا نَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، فَقَالَ : اقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : حَمَدَنِي عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي ، وَإِذَا قَالَ : (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ) قَالَ : مَجَدَّنِي عَبْدِي ، وَقَالَ مَرَّةً : فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي ، فَإِذَا قَالَ : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) قَالَ : هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ فَإِذَا قَالَ : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قَالَ : هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ " (١)

السادس: السبع المثاني: سميت بذلك ؛ لأنها تتلى في الصلاة فتقرأ في كل ركعة.

السابع: الوافية ؛ لأنها لا تنقص فيقرأ بعضها في ركعة وبعضها في أخرى بخلاف غيرها

الثامن: الكافية ؛ لأنها تكفي عن غيرها ولا يكفي عنها غيرها

التاسع: الأساس .

العاشر: الشفاء .

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التفسير ، سورة الفاتحة، باب ما جاء في فاتحة الكتاب ١٣٤/٣ ح (٤٤٧٤) ، واللفظ المذكور من هذا الموضع // وسورة الأنفال باب (يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون) ١٨٨/٣ ح (٤٦٤٧) // وسورة الحجر باب قوله : ( ولقد أتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم ) ٢١١/٣ ح (٤٧٠٣) // وفي كتاب فضائل القرآن باب فضل فاتحة الكتاب ٢٣٠/٣ ح (٥٠٠٦) .

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإثمه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٧٨ / ٤ : ٨٠ ح (٣٩٥) {٤١: ٣٨} .

قال الماوردي : اختلفوا في جواز تسميتها أم الكتاب  
جوزها الأكثرون ؛ لأن الكتاب تبع لها ، ومنعه الحسن وابن سيرين  
وزعما أن هذا اسم للوح المحفوظ فلا يسمى به غيره .  
قال النووي : هذا غلط (١) .

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : في كل صلاة قراءة فما أسمعنا النبي ﷺ  
أسمعناكم وما أخفى منا أخفينا منكم ، ومن قرأ بأم الكتاب فقد أجزأت عنه ،  
ومن زاد فهو أفضل (٢) .

فصاعداً : أي فما زاد على فاتحة الكتاب من الصعود وهو الارتفاع من  
سفل إلى علو  
قال المظهر : أي زائدا وهو منصوب على الحال أي لا صلاة لمن لم يقرأ بأم  
القرآن فقط أو بأن القرآن حل كونه قراءته زائدا على أم القرآن (٣) .

---

١- المجموع ٣ / ٢٧٧ .

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل  
ركعة وإثمه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٤ / ٨١ ح (٣٩٦)  
{٤٢ : ٤٤} .

٣- عون المعبود ٣ / ٣١ .

## فقه الحديث

المسألة الأولى : حكم قراءة الفاتحة في الصلاة :

اختلفت مذاهب الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة في الصلاة على النحو التالي :

\* ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى وجوب قراءة الفاتحة وأنها متعينة لا يجزي غيرها إلا لعاجز عنها

واستدلوا بحديث عبادة بن الصامت- رضي الله عنه- الذي معنا على ذلك .

\* ذهب أبو حنيفة وطائفة قليلة إلى عدم وجوب قراءة الفاتحة بل الواجب آية من القرآن <sup>(١)</sup> .

واستدل بحديث أبي هريرة- رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّى ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ فردّ رسول الله ﷺ السلام قال : " ارجع فصل فإنك لم تصل " فرجع الرجل فصلّى كما كان صلى ثم جاء إلى النبي ﷺ فسلم عليه فقال رسول الله ﷺ : " وعليك السلام " ثم قال : " ارجع فصل فإنك لم تصل " حتى فعل ذلك ثلاث مرات فقال الرجل : والذي بعثك بالحق ما أحسن غير هذا علّمني قال : " إذا قُمتَ إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن رايكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها " <sup>(٢)</sup> .

وقال أصحاب هذا المذهب عن حديث عبادة بن الصامت- رضي الله عنه-

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٧٨ / ٤ .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهز فيها وما يخافت ١ / ٢١٩ ح (٧٥٧) // وباب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ح (٧٩٣) // وفي كتاب الاستئذان باب من رء فقال عليك السلام ٤ / ١٢٧ ح (٦٢٥١، ٦٢٥٢) // وفي كتاب الأيمان والندور باب إذا حنث ناسيا في الأيمان ٤ / ٢٢٢ ، ٢٢٣ ح (٦٦٦٧) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يخسن الفاتحة وأمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٤ / ٨١ ، ٨٢ ح (٢٩٧) { ٤٥ ، ٤٦ } ، ولللفظ له .

الذي معنا: المراد لا صلاة كاملة .  
قال النووي ردا على ذلك : هذا خلاف ظاهر اللفظ ، ومما يؤيده حديث  
أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال : قال رسول الله ﷺ : لا يجزئ صلاة لا يقرأ  
فيها بفاتحة الكتاب" (١) .

وأما حديث : " اَقْرَأْ مَا تَيْسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ " فمحمول على الفاتحة فإنها  
متيسرة ، أو على ما زاد على الفاتحة بعدها ، أو على من عجز عن الفاتحة  
(٢) فالراجح هو المذهب الأول ؛ لقوة أدلته ، وسلامتها من الاعتراض .

المسألة الثانية : هل تجب قراءة الفاتحة في كل ركعة ؟  
اختلفت مذاهب العلماء في هذه المسألة على النحو التالي :  
\* ذهب الشافعية وغيرهم إلى وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة .

واستدلوا بما يلي :

أ- حديث عبادة بن الصامت - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الذي معنا فيه احتمال  
وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ؛ لأن الركعة تسمى صلاة لو  
تجردت (٣) .

قال ابن حجر : وفيه نظر ؛ لأن قراءتها في ركعة واحدة من الرباعية مثلا  
يقتضي حصول اسم قراءتها في تلك الصلاة ، والأصل عدم وجوب الزيادة  
على المرة الواحدة ، والأصل أيضا عدم إطلاق الكل على البعض ؛ لأن  
الظهر مثلا كلها صلاة واحدة حقيقة ، فأطلاق الصلاة على ركعة  
منها يكون مجازا .

قال الشيخ تقي الدين : وغاية ما في هذا البحث أن يكون في الحديث  
دلالة مفهوم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في كل ركعة واحدة  
منها ، فإن دل دليل خارج منطوق على وجوبها في كل ركعة كان  
مقدما . انتهى . وقال بمقتضى هذا البحث الحسن البصري رواه عنه ابن  
المنذر بإسناد صحيح (٤) .

١- الحديث : أخرجه ابن خزيمة في الصحيح كتاب الصلاة باب ذكر الدليل على أن الخداج  
الذي أعلم النبي ﷺ في هذا الخبر هو النقص الذي لا تجزئ الصلاة معه ١ / ٢٤٨ ح (٤٩٠) بإسناد  
صحيح .

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٨ . ٣- سبل السلام ١ / ٣٢٤ . ٤- فتح الباري ٢ / ٢٨٣

ب- حديث المصليء صلاته قد دل على أن كل ركعة تسمى صلاة ؛ لقوله ﷺ بعد أن علمه ما يفعله في ركعة " ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا " فدل على إيجابها في كل ركعة ، لأنه أمره أن يقرأ فيها بفاتحة الكتاب<sup>(١)</sup> .

ج- حديث أبي قتادة- رضي الله عنه- أن النبي ﷺ كان يقرأ في الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةٍ وَيُسْمَعُنَا الْآيَةَ أحياناً وَيَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخْرَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup> .

ففيه دليل : على شرعية قراءة الفاتحة في الأربع الركعات في كل واحدة وقراءة سورة معها في كل ركعة من الأوليين وأن هذا كان عادته ﷺ كما يدل له : " كَانَ يَقْرَأُ " إذ هي عبارة تفيد الاستمرار غالباً .

وإسماعهم الآية أحياناً دليل : على أنه لا يجب الإسرار في السرية وأن ذلك لا يقتضي سجود السهو وفي قوله : " أحياناً " : ما يدل على أنه تكرر ذلك منه ﷺ .

وفي الحديث دليل على تطويل الركعة الأولى... وقد ادعى ابن حبان : أن التطويل إنما هو بترتيل القراءة فيها مع استواء المقروء .

وقال البيهقي : يطول في الأولى إن كان ينتظر أحداً وإلا فيسوى بين الأوليين

وفيه دليل : على أنه لا يزداد في الأخيرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب

وللشافعي : قولان في استحباب قراءة السورة في الأخيرين وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين وإسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة<sup>(٣)</sup> .

١- سبل السلام ١ / ٣٢٤ .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب القراءة في الظهر ، وباب القراءة في العصر ١ / ٢٢٠ ح (٧٦٢، ٧٥٩) // وباب يقرأ في الأخيرين بفاتحة الكتاب ، وباب إذا أسمع الإمام الآية ، وباب يطول في الركعة الأولى ١ / ٢٢٣ ، ح (٧٧٦ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩) وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب القراءة في الظهر والعصر ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ ح (٤٥١) { ١٥٤ ، ١٥٥ } ، واللفظ له .

٣- سبل السلام ١ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ بتصرف .

**\*\* وذهب الهادوية وآخرون إلى أنه لا تجب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، بل في جملة الصلاة .**

واستدلوا بحديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - الذي معنا . وقالوا : هو دليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة ، ولا يدل على إيجابها في كل ركعة ، بل في الصلاة جملة<sup>(١)</sup> .

**\*\* \* وذهب بعض المالكية وغيرهم إلى أنه لا يجب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، ويكفي تدبر معانيها**

واستدلوا بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : " مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ ثَلَاثًا غَيْرٌ تَمَامٌ " فقيل لأبي هريرة : إنا نكون وراء الإمام ، فقال : اقرأ بها في نفسك ...

قال النووي رادا على هذا المذهب : إن كان المراد به تدبر ذلك وتذكره لا يقبل ؛ لأن القراءة لا تطلق إلا على حركة اللسان بحيث يسمع نفسه ، ولهذا اتفقوا على أن الجنب لو تدبر القرآن بقلبه من غير حركة لسانه لا يكون قارئاً مرتكباً لقراءة الجنب المحرمة .

**\*\*\*\* حكى القاضي عياض عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وربيعته ومحمد بن أبي صفرة من أصحاب مالك أنه لا يجب قراءة أصلا قال النووي : وهي رواية شاذة عن مالك .**

**\*\*\*\* وذهب الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يجب القراءة في الركعتين الأخيرتين بل هو بالخيار إن شاء قرأ ، وإن شاء سبح ، وإن شاء سكت .**

قال النووي : والصحيح الذي عليه جمهور العلماء من السلف والخلف وجوب الفاتحة في كل ركعة لقوله ﷺ للأعرابي " ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا " <sup>(٢)</sup> .

فالراجح هو المذهب الأول ، وهو قراءة الفاتحة في كل ركعة .

١- المصدر السابق ١ / ٢٢٤ .

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٨ .

قال الصنعاني : والدليل ظاهر مع أهل القول الأول ؛ وبيانه من وجهين :  
الأول : أن في بعض ألفاظه بعد تعليمه ﷺ ما ذكره من القراءة  
والركوع والسجود والاطمئنان إلى آخره ، أنه قال الراوي : فوصف : أي  
رسول الله ﷺ الصلاة هكذا أربع ركعات ، حتى فرغ ثم قال : " لَا تَتِمُّ  
صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ " (٣) . ومعلوم أن المراد من قوله : " يَفْعَلَ ذَلِكَ "  
: أي كل ما ذكره من القراءة بأمر الكتاب وغيرها في كل ركعة ؛  
لقوله : " فَوَصَفَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ رَكَعَاتٍ " .

الثاني : أن ما ذكره ﷺ مع القراءة من صفات الركوع ، والسجود ،  
والاعتدال ، ونحوه ، مأموره في كل ركعة .  
والمخالف في قراءة الفاتحة في كل ركعة لا يقول : إنه يكفي  
الركوع والسجود والاطمئنان في ركعة واحدة من صلاته ، أو يفرقها  
في ركعاتها ، فكيف يقول إن القراءة بالفاتحة تنفرد من بين هذه  
المأمورات بأنها لا تجب إلا في ركعة واحدة ؟ أو يفرق بين الركعات ؟  
وهذا تفريق بين أجزاء الدليل بلا دليل (٤) .

فتعين أن المراد من قوله ﷺ : " ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا " في ركعاتها  
وأنه لأنه ﷺ كان يقرأ بها في كل ركعة ؛ لقوله ﷺ : " صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي  
أُصَلِّي " (٥) .

١- الحديث من رواية رفاعة بن رافع- رضي الله عنه- : أخرجه أبو داود في السنن كتاب  
الصلاة باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ١ / ٢٦٩ ح (٨٥٧ ، ٨٥٨) بإسناد صحيح  
٢- سبل السلام ١ / ٣٢٥ .

٣- الحديث من رواية مالك بن الحويرث- رضي الله عنه- : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب  
الأذان باب من قال : ليؤذن في السفر مؤذن واحد ١ / ١٩١ ، ١٩٢ ح (٦٢٨) // وباب الأذان للمسافر إذا  
كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع وقول المؤذن الصلاة في الرجال في الليلة  
الباردة أو المطيرة ١ / ١٩٢ ح (٦٣١) // وباب إذا استووا في القراءة فليؤمهم أكبرهم ١ / ٢٠٣  
ح (٦٨٥) // وباب المكث بين السجدين ١ / ٢٣٣ ح (٨١٩) // وفي كتاب الأدب باب رحمة الناس  
بالبهائم ٤ / ٨١ ، ٨٢ ح (٦٠٠٨) // وفي كتاب أخبار الأحاد باب ما جاء في إجازة خبر الواحد  
الصدوق ٤ / ٣٨٢ ح (٧٢٤٦) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب  
من أحق بالإمامة ٥ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ح (٦٧٤) { ٢٩٢ ، ٢٩٣ } .

المسألة الثالثة: هل تقرأ الفاتحة سرية أو جهرية؟  
اختلفت مذاهب الفقهاء في هذه المسألة على النحو التالي:  
\* ذهب الشافعية إلى وجوب قراءة الفاتحة في السر، والجهر للمنفرد  
والمؤتم.

واستدلوا بما يلي:

أ- حديث عبادة بن الصامت- رضي الله عنه- الذي معنا؛ فإنه ظاهر في  
وجوب قراءتها في سرية، وجهرية للمنفرد والمؤتم.  
أما المنفرد فظاهر.

وأما المؤتم فدخوله في ذلك واضح وزاد إيضاحاً في رواية أبي داود  
والترمذي وأحمد لحديث عبادة بن الصامت- رضي الله عنه-: " لَعَلَّكُمْ  
تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟ " قلنا: نعم هذا يا رسول الله قال: " لَا تَفْعَلُوا إِلَّا  
بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا "

فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً، كما دل  
لفظ الشيخين لعمومه، وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية  
والسرية، وفي كل ركعة أيضاً<sup>(١)</sup>.

ب- حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: " مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ  
فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ ثَلَاثًا غَيْرُ تَمَامٍ " فقيل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام  
، فقال: اقرأ بها في نفسك... الحديث.

معناه: اقرأها سرا بحيث تسمع نفسك. وهذا مما يؤيد وجوبها على  
المأموم<sup>(٢)</sup>.

\*\* وذهبت الهادوية إلى أنه لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا  
كان يسمع قراءته، ويقرأها في السرية، وحيث لا يسمع في الجهرية.  
\*\*\* ذهب الحنفية إلى أن المأموم لا يقرأ الفاتحة لا في صلاة سرية ولا  
جهرية<sup>(٣)</sup>.

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٨.

١، ٣- سبل السلام ١ / ٣٢٥.

واستدلوا بما يلي :

أ- قوله تعالى : (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) {الأعراف : ٢٠٤} .

ب- حديث أبي موسى الأشعري- رضي الله عنه- مرفوعا : " وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا " (١) .

ج- حديث جابر- رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال : " مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ لَهُ قِرَاءَةٌ " (٢) .  
الرد على أدلة الحنفية :

أ ، ب- الآية و حديث أبي موسى الأشعري- رضي الله عنه- من العمومات في الفاتحة وغيرها ، و حديث عبادة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- " خاص بالفاتحة فيخص به العام (٣) .

ج - حديث جابر- رضي الله عنه- ضعيف .

قال ابن حجر : مشهور من حديث جابر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها معلولة (٤) .

ورواه الدارقطني من طرق كلها ضعاف ، والصحيح أنه مرسل لا يتم به الاستدلال ؛ لأنه عام : لأن لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضاف يعم كل ما يقرؤه الإمام (٥) .

والرأي الراجح هو المذهب الأول .

المسألة الرابعة : متى يقرأ المأموم الفاتحة ؟

اختلف القائلون بوجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام على النحو التالي :

١- قيل : في محل سكاته بين الآيات .

١- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة ١٤ / ٩٣ (٤٠٤) {٦٣} .

٢- الحديث : أخرجه الدارقطني في السنن باب ذكر نيابة الإمام عن قراءة المأمومين ١ / ٤٠٢ ح (١) وقال : هذا حديث منكر ، وسهل بن العباس متروك

٣- سبل السلام ١ / ٣٢٦ .

٤- تلخيص الحبير ١ / ٢٣٢

٥- سبل السلام ١ / ٣٢٦ .

٢- وقيل : سكوته بعد تمام قراءة الفاتحة .

ولا دليل على هذين القولين في الحديث ؛ بل حديث عبادة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة <sup>(١)</sup> .

فَعَنْ نَافِعِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ نَافِعٌ : أَبْطَأَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَأَقَامَ أَبُو نُعَيْمٍ الْمُؤَذِّنُ الصَّلَاةَ فَصَلَّى أَبُو نُعَيْمٍ بِالنَّاسِ وَأَقْبَلَ عِبَادَةَ وَأَنَا مَعَهُ حَتَّى صَفَفْنَا خَلْفَ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فَجَعَلَ عِبَادَةُ يَقْرَأُ أُمَّ الْقُرْآنِ فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ لِعِبَادَةَ سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ بِأُمَّ الْقُرْآنِ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ قَالَ : أَجَلُ صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضَ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ ، قَالَ : فَالْتَبَسْتُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ ، وَقَالَ : " هَلْ تَقْرءُونَ إِذَا جَهَرْتُ بِالْقِرَاءَةِ ؟ " فَقَالَ بَعْضُنَا : " إِنَّا نَصْنَعُ ذَلِكَ ، قَالَ : " فَلَا وَأَنَا أَقُولُ مَا لِي يُنَازِعُنِي الْقُرْآنُ فَلَا تَقْرءُوا بِشَيْءٍ مِنْ الْقُرْآنِ إِذَا جَهَرْتُ إِلَّا بِأُمَّ الْقُرْآنِ " .

فعبادَة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - راوي الحديث قرأ بها جهرا خلف الإمام ؛ لأنه فهم من

كلامه ﷺ أنه يقرأ بها خلف الإمام جهرا وإن نازعه <sup>(٣)</sup> .

وحديث أبي السائب مولى هشام بن زهرة يقول سمعت أبا هريرة - رضي الله عنه - يقول : قال رسول الله ﷺ : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأُمَّ القرآن فهي خداج فهي خداج غير تمام " قال : فقلت : يا أبا هريرة إنني أكون أحيانا وراء الإمام ، قال : فغمز ذراعي ، وقال : اقرأ بها يا فارسي في نفسك ..... الحديث <sup>(٤)</sup> .

وكان مكحول يقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سرا قال مكحول اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة

١- المصدر السابق ١ / ٢٢٦ .

٢- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١ / ٢٥٩ ح (٨٢٤) .

٣- سبل السلام ١ / ٢٢٦ .

٤- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١ / ٢٥٨ ح (٨٢١) .

الكتاب وسكت سرًا فإن لم يسكت اقرأ بها قبله ومعه وبعده لا تتركها على كل حال<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أنادي أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد.

وفي رواية: قال لي رسول الله ﷺ: "أخرج فناد في المدينة أنه لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب فما زاد"<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحديث يحمل على المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة - رضي الله عنه - الدال على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب<sup>(٣)</sup>.

المسألة الخامسة: هل البسملة من الفاتحة أو لا؟

اختلفت مذاهب الفقهاء في هذه المسألة على النحو التالي:

\* ذهب الشافعية والأكثرين إلى أن البسملة من الفاتحة، وأنها آية، و"اهدنا" وما بعده آيتان<sup>(٤)</sup>.

وذهب إلى ذلك ابن عباس وابن عمر وابن الزبير - رضي الله عنهم - وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة إلى أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة.

وحكي عن أحمد وإسحاق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكاه الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبير ورواه البيهقي في الخلافيات بإسناده عن علي بن أبي طالب والزهري وسفيان الثوري وحكاه في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب أنها آية من الفاتحة فقط<sup>(٥)</sup>.

١- الأثر: أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١ / ٢٥٩ ثر (٨٢٥).

٢- الحديث: أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ١ / ٢٥٨ ح (٨١٩، ٨٢٠).

٣- سبل السلام ١ / ٣٢٦.

٤- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٩.

٥- نيل الأوقار ٢ / ٢٠١.

واعتمد الشافعية ومن قال بأنها آية من الفاتحة أنها كتبت في المصحف بخط المصحف وكان هذا باتفاق الصحابة واجماعهم على أن لا يثبتوا فيه بخط القرآن غير القرآن

قال النووي : واجمع بعدهم المسلمون كلهم في كل الأعصار إلى يومنا ، واجمعوا أنها ليست في أول براءة ، وأنها لا تكتب فيها<sup>(١)</sup> .

**\*\* وذهب الأوزاعي وأبو حنيفة ومالك وداود إلى أن البسمة ليست من الفاتحة ، وأن (اهدنا) وما بعده ثلاث آيات ، وليست آية في أوائل السور . وهو رواية عن أحمد**

وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية : هي آية بين كل سورتين غير الأنفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد<sup>(٢)</sup> .

والأكثر على أن قوله في حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - في غير

رواية مسلم " فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي " المراد به الكلمات لا الآيات . بدليل رواية

مسلم : " فهذا العبدى "

قال النووي : وهذا أحسن من الجواب بأن الجمع محمول على الاثنين ؛ لأن هذا مجاز عند الأكثرين فيحتاج إلى دليل على صرفه عن الحقيقة إلى المجاز<sup>(٣)</sup> .

أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها ؛ لاختلاف العلماء فيها .

بخلاف ما لو نفي حرفا مجمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالإجماع .

ولا خلاف أنها آية في أثناء سورة النمل ، ولا خلاف في إثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف إلا في أول سورة التوبة

وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب ، وفي أول

كل سورة إذا ابتدأ بها القارئ ما خلا سورة التوبة

وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فأثبتها ابن كثير وقالون

وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة إلا أول سورة التوبة

وحذفها منهم أبو عمرو وحمزة وورش وابن عامر<sup>(٤)</sup> .

٢- نيل الأوطار ٢ / ٢٠١ .  
٣- نيل الأوطار ٢ / ٢٠١ .

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٩ ، ٨٠ .  
٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٩ ، ٨٠ .

المسألة السادسة : هل يجهر بالبسملة أو لا ؟  
اختلفت مذاهب الفقهاء في هذه المسألة على النحو التالي :  
\* ذهب جماعة من العلماء إلى الإسرار بها في الفاتحة وغيرها .

واستدلوا بحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ بِ ( الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ) لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا <sup>(١)</sup> . أي أول السورة الثانية  
قال النووي : استدل بهذا الحديث من لا يرى البسملة من الفاتحة ومن يراها منها ويقول : لا يجهر <sup>(٢)</sup> .

\*\* ذهب الشافعي وطوائف من السلف والخلف إلى أن البسملة آية من الفاتحة ، وأنه يجهر بها حيث يجهر بالفاتحة <sup>(٢)</sup> .

واستدلوا بما يلي :

أ - حديث أنس - رضي الله عنه - قال : بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ بَيْنَ أَظْهُرِنَا إِذْ أَغْفَى إِغْفَاءً ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مُتَبَسِّمًا فَقُلْنَا : مَا أَضْحَكَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : " أَنْزَلَتْ عَلَيَّ آيَةً سُرُورَةً فَقَرَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ( إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ) " ثُمَّ قَالَ : " أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ ؟ " فَقُلْنَا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : " فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدَنِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ آيَتُهُ عَدَدُ النُّجُومِ فَيُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ فَأَقُولُ : رَبِّ إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي فَيَقُولُ : مَا تَدْرِي مَا أَخَذْتُ بَعْدَكَ ؟ " <sup>(٣)</sup> .

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب ما يقول بعد التكبير ٢١٦١ ح (٧٤٣) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة ٨٤ / ٤ ، ٨٥ ح (٣٩٩) { ٥٠ : ٥٢ } ، واللفظ له .  
٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٨٥ / ٤ .  
٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب حجة من قال : البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة ٨٥ / ٤ ، ٨٦ ح (٤٠٠) { ٥٣ } .

ب- حديث نُعَيْمِ الْمُجَمِرِ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ ( بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ (غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) فَقَالَ : " آمِينَ " فَقَالَ النَّاسُ : " آمِينَ " وَيَقُولُ : كُلَّمَا سَجَدَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِذَا قَامَ مِنْ الْجُلُوسِ فِي الْإِثْتَيْنِ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَإِذَا سَلَّمَ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (١) .

قال الصنعاني : وهو أصح حديث ورد في ذلك فهو مؤيد للأصل وهو كون البسملة حكمها : حكم الفاتحة في القراءة : جهرا وإسرارا إذ هو ظاهر في أنه كان ﷺ يقرأ بالبسملة لقول أبي هريرة : " إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ " وإن كان محتملا : أنه يريد : في أكثر أفعال الصلاة وأقوالها إلا أنه خلاف الظاهر ويبعد من الصحابي : أن يبتدع في صلاته شيئا : لم يفعله رسول الله ﷺ فيها ثم يقول : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لِأَشْبَهُكُمْ وفيه دليل : على شرعية التأمين للإمام .

وقد أطال العلماء في هذه المسألة الكلام وألف فيها بعض الأعلام وبين أن حديث أنس - رضي الله عنه - مضطرب (٢)

قال ابن عبد البر بعد سرده روايات حديث أنس - رضي الله عنه - : هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرؤونها . وقد سئل عن ذلك أنس فقال : كبرت سني ونسيت انتهى فلا حجة فيه .

والأصل : أن البسملة من القران . وطال الجدل بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب .

واختار جماعة من المحققين : أنها مثل سائر آيات القران يجهر بها فيما يجهر فيه ويسر بها فيما يسر فيه

وأما الاستدلال بكونه ﷺ لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته

١- الحديث : أخرجه الترمذي في المجتبى كتاب صفة الصلاة باب قراءة ( بسم الله الرحمن الرحيم ) ١٣٤/٢ ح (٩٠٥) بإسناد ضعيف واللفظ له ، وأخرجه أحمد في المسند ٤٩٧/٢ ح (١٠٤٥٣)

٢- سبل السلام ١/٢٢٩ .

على أنها ليست بآية والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض ؛ لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرانيتها فإنه ليس الدليل على القرآنية الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل أعم من ذلك وإذا انتفى الدليل الخاص لم ينتف الدليل العام (١) .

المسألة السابعة : حكم التأمين :

أ - حكم التأمين للإمام :

اختلفت أقوال الفقهاء في حكم التأمين للإمام على النحو التالي :

\* قالت الشافعية : يشرع التأمين للإمام بعد قراءة الفاتحة في الصلاة

الجهرية وفي السرية.

واستدلوا بحديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ أُمَّ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ : " آمِينَ " (٢) .

\* وذهبت الهادوية إلى عدم شرعيته وقالوا : إنه بدعة مفسدة للصلاة

واستدلوا بحديث مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَا أَنَا أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَقُلْتُ : يَرْحَمُكَ اللهُ فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ فَقُلْتُ : وَائْتَمَّ مَا شَأْنُكُمْ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ يُصَمِّتُونِي لَكِنِّي سَكَتُ فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فَبِأَبِي هُوَ وَأُمِّي مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ فَوَاللهِ مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي قَالَ : " إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ..... " الحديث (٣) .

١- سبل السلام ١ / ٣٢٨ .

٢- الحديث : أخرجه الدارقطني في السنن كتاب الصلاة باب التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهربها ١ / ٣٣٥ ح (٧) وقال : هذا إسناد حسن .

٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته ٥ / ١٩٠ ح (٥٣٧) { ٣٣ } .

قال الصنعاني : ولا يتم به الاستدلال ؛ لأن هذا قام الدليل على أنه من أذكار الصلاة كالتسبيح ونحوه ، وكلام الناس المراد به : مكالمتهم ومخاطبتهم

\*\*\*وقالت الحنفية : يسربها في الجهرية .

\*\*\*ومالك قولان : الأول : كالحنفية ، والثاني : أن لا يقولها

والحديث حجة بينة للشافعية<sup>(١)</sup> . فالراجح هو مذهب الشافعية .

ب- حكم التأمين للمأموم والمنفرد :

اختلفت أقوال العلماء في حكم التأمين للمأموم والمنفرد على النحو التالي :

\* قال جمهور العلماء : يندب التأمين للمأموم والمنفرد

واستدلوا بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " (٢)

وفي رواية عنه أن رسول الله ﷺ قال : " إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : (غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) فَقُولُوا : آمِينَ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " (٣)

وفي رواية عنه قال رسول الله ﷺ : " إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ : " آمِينَ " ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ : " آمِينَ " فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " (٤) .

١- سبل السلام ٣٣٠/١ .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب جهر الإمام بالتأمين ١ / ٢٢٤ ح (٧٨٠) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب التسميع والتخميد والتأمين ٤ / ٩٨ ح (٤١٠) {٧٢} ، واللفظ له .

٣- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب جهر المأموم بالتأمين ١ / ٢٢٤ ح (٧٨٢) ، واللفظ له ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب التسميع والتخميد والتأمين ٤ / ٩٩ ح (٤١٠) {٧٦} .

٤- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب فضل التأمين ١ / ٢٢٤ ح (٧٨١) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب التسميع والتخميد والتأمين ٤ / ٩٨ ح (٤١٠) {٧٤} ، واللفظ له .

قال الصنعاني : فدلّت الأحاديث على شرعيته للمأموم ، والأخير يعم المنفرد .

**\*\* وقال بعض أهل الظاهر : يجب التأمين للمأموم والمنفرد عملاً بظاهر الأمر . فأوجبه على كل مصل (١) .**

فالمراجع هو قول الجمهور .

**المسألة الثامنة : حكم من لا يحسن قراءة الفاتحة :**

من لا يحسن قراءة الفاتحة يجوز له أن يقرأ مكانها ما يحفظه من أذكار

فعن عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئني منه قال : " قل : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ " قال : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَمَا لِي ؟ قال : " قل : اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وارزُقني وعافني واهدني " فلما قام قال : هكذا بيده فقال رسول الله ﷺ : " أمّا هذا فقد مَلَأَ يَدَهُ مِنَ الْخَيْرِ " (٢) .

فالحديث دليل على أن هذه الأذكار قائمة مقام القراءة للفاتحة وغيرها لمن لا يحسن ذلك وظاهره : أنه لا يجب عليه تعلم القرآن ليقرأ به في الصلاة فإن معنى لا أستطيع : لا أحفظ الآن منه شيئاً فلم يأمره بحفظه وأمره بهذه الألفاظ مع أنه يمكنه حفظ الفاتحة كما يحفظ هذه (٣) .

قال مظهر الدين الزيداني ( ٧٢٧ هـ ) : اعلم أن هذه الواقعة لا تجوز أن تكون في جميع الأزمان لأن من يقدر على تعلم هذه الكلمات لا محالة

١- سبل السلام ١ / ٣٣٠ .

٢- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب ما يجزئ الأُمِّيِّ والأَعْجَمِيِّ مِنَ الْقِرَاءَةِ ١ / ٢٦٢ ح ( ٨٣٢ ) بإسناد حسن ، واللفظ له ، وأخرجه السَّائِي فِي الْمَجْتَبَى كِتَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بَابِ مَا يَجْزِي مِنَ الْقِرَاءَةِ لِمَنْ لَا يَحْسُنُ الْقُرْآنَ ٢ / ١٤٣ ح ( ٩٢٤ ) ، وأخرجه أحمد في المسند ٤ / ٢٥٣ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢ ح ( ١٩٣٢٠ ، ١٩٣٥١ ، ١٩٦٢٩ ) .

٣- سبل السلام ١ / ٣٣٠ .

يقدر على تعلم الفاتحة بل تأويله لا أستطيع أن أتعلم شيئاً من القرآن في هذه الساعة وقد دخل علي وقت الصلاة فإذا فرغ من تلك الصلاة لزمه أن يتعلم<sup>(١)</sup> .

قال الخطابي : الأصل أن الصلاة لا تجزىء إلا بقراءة فاتحة الكتاب - ؛ لحديث عبادة - رضي الله عنه - الذي معنا - ، ومعقول أن قراءة فاتحة الكتاب إنما هو على من أحسنها دون من لا يحسنها .

فإذا كان المصلي لا يحسنها ، وكان يحسن شيئاً من القرآن غيرها كان عليه أن يقرأ منه قدر سبع آيات ؛ لأن أولى الذكر بعد فاتحة الكتاب ما كان مثلاً لها من القرآن .

فإن كان رجل ليس في وسعه أن يتعلم شيئاً من القرآن ؛ لعجز في طبعه ، أو سوء حفظ ، أو عجمة لسان ، أو آفة تعرض له كان أولى الذكر بعد القرآن ما علمه رسول الله ﷺ من التسبيح والتحميد والتهليل<sup>(٢)</sup> .

فَعَنْ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " أَفْضَلُ الْكَلَامِ بَعْدَ الْقُرْآنِ أَرْبَعٌ ، وَهِيَ مِنَ الْقُرْآنِ ، لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ " (٣) .

المسألة التاسعة : ما يستفاد من الحديث :

- ١- وجوب قراءة الفاتحة وأنها متعينة لا يجزي غيرها إلا لعاجز عنها ،
- ٢- قراءة الفاتحة واجبة على الإمام والمأموم والمنفرد
- ٣- وجوب الفاتحة في كل ركعة ؛ لقوله ﷺ للأعرابي " ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا " (٤) .

١- عون المعبود ٣ / ٤٣ .

٢- معالم السنن ١ / ١٧٩ بتصرف .

٣- الحديث : أخرجه أحمد في المسند ٢٠ / ٥ ح (٢٠٢٣٦) ، واللفظ له ، وذكره الهيثمي في المجمع كتاب الأذكار باب ما جاء في الباقيات الصالحات ونحوها ١٠ / ١٠٠ ح (١٦٨٤٠) ، وقال : هو في الصحيح غير قوله : " بعد القرآن وهي من القرآن " رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

٤- شرح النووي على صحيح مسلم ٤ / ٧٨ .

## واجبات الصلاة

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في " الصحيح " :

١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ قَالَ: " اِرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ " فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّى ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " وَعَلَيْكَ السَّلَامُ " ثُمَّ قَالَ: " اِرْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ " حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي قَالَ: " إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ ارْزُقْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا "

٢- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَاحِيَةِ وَسَاقَا الْحَدِيثِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ وَزَادَ فِيهِ: " إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ " .

تخريج الحديث :

١- أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضرة والسفر وما يجهز فيها وما يخافت  
١ / ٢١٩ ح (٧٥٧) // وباب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ ح (٧٩٣) // وفي كتاب الاستئذان باب من ردَّ فقال عليك السلام

٤ / ١٣٧ ح (٦٢٥١، ٦٢٥٢) // وفي كتاب الأيمان والنذور باب إذا حنث ناسياً في الأيمان ٤ / ٢٣٢، ٢٣٣ ح (٦٦٦٧).

٢- وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وإثمه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها ٤ / ٨١، ٨٢ ح (٣٩٧) {٤٥، ٤٦}، واللفظ له.

٣- وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب صلاة من لا يقيم صلته في الركوع والسجود ١ / ٢٦٨، ٢٦٩ ح (٨٥٦).

٤- وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في وصف الصلاة ١ / ٣٢٦، ٣٢٧ ح (٣٠٣) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح // وفي كتاب الاستئذان والآداب باب ما جاء كيف رد السلام ٤ / ٣١٧ ح (٢٧٠) قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

٥- وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الصلاة باب فرض التكبيرة الأولى ٢ / ١٢٤ ح (٨٨٤).

٦- وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب إتمام الصلاة ١ / ٣٣٦ ح (١٠٦٠) // وفي كتاب الأدب باب رد السلام ٢ / ١٢١٨ ح (٣٦٩٥).

٧- وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٤٣٢ ح (٩٦٣٣).  
راوي الحديث:

أبو هريرة - رضي الله عنه - : سبقت ترجمته في حديث طهارة ماء البحر.

### اللغويات والمعاني:

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ: "أل" في المسجد للعهد، والمراد به: المسجد النبوي في المدينة.

فَدَخَلَ رَجُلٌ: هو خلاد بن رافع بن مالك بن العجلان بن عمرو بن عامر بن زريق الأنصاري الرزقي، شهد بدرًا مع أخيه رفاعته بن رافع الزريقي. قال ابن عبد البر يقولون: إنه له رواية (١). قال ابن حجر: إن خلادا هو المسيء صلته وأن رفاعته أخاه هو الذي روى الحديث فإن كان خلاد استشهد ببدر فالقصة كانت قبل بدر فنقلها رفاعته (٢).

٢- الإصابة ١ / ٤٥٣، ٤٥٤.

١- الاستيعاب ٢ / ٣٤.

وفي رواية مسلم الثانية : " أَنْ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي

نَاحِيَةٍ " وفي رواية النسائي : " بينما رسول الله جالس ونحن حوله "

وما ورد في رواية الترمذي والنسائي " إذ جاء رجل كالبدوي فصلى فأخف صلاته " لا يمنع تفسيره بخلاص ؛ لأن رفاعته شبهه بالبدوي لكونه أخف الصلاة أو لغير ذلك .

فَصَلَّى : زاد النسائي من رواية داود بن قيس " ركعتين " وفيه إشعار بأنه صلى نفلا . والأقرب أنها تحية المسجد <sup>(١)</sup>

قال الكرمانى : وليس المراد فصلى على النبي ﷺ .

قال البدر العيني : لو اطلع الكرمانى على رواية النسائي لم يقل وليس المراد فصلى على النبي ﷺ ، والأحاديث يفسر بعضها بعضا <sup>(٢)</sup> .

ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : وفي رواية للبخاري : " فَجَاءَ فَسَلَّمَ " قال ابن حجر : وهي أولى ؛ لأنه لم يكن بين صلاته ، ومجيئه تراخ <sup>(٣)</sup> .

والسرفى صلاته ثم سلامه على النبي ﷺ : تقديم حق الله على حق رسوله كما هو أدب الزيارة ؛ لأمره ﷺ بذلك لمن سلم عليه قبل صلاة التحية فقال له : " ارجع فصل ثم ائت فسلم علي " <sup>(٤)</sup> .

فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السَّلَامَ : قائلًا له : " وَعَلَيْكَ السَّلَامُ " وفي هذا رد ابن المنير حيث قال : إن الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام ، ولأنه لعله لم يرد ﷺ تأديبا على جهله ، فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام .

قال ابن حجر : والذي وقفنا عليه من نسط الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره ، إلا الذي في الأيمان والنذور وقد ساق الحديث صاحب العمدة " بلفظ الباب إلا أنه حذف منه " فرد النبي ﷺ " فلعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العمدة <sup>(٥)</sup> .

" وَعَلَيْكَ السَّلَامُ " : قيل : " عليك " بلا واو يدل على أن ما قاله بعينه مردود إليه خاصة أي ويحتمل غيره ، وإذا أثبت الواو وقع الاشتراك معه

٢- عمدة القاري ٦ / ٢٤ .

٥- فتح الباري ٢ / ٢٢٥ .

١- فتح الباري ٢ / ٢٢٤ .

٤- مرقاة المفاتيح ٢ / ٤٥٩ .

٣- فتح الباري ٢ / ٢٢٥ .

والدخول فيما قاله ؛ لأن الواو لجمع الشئيين <sup>(١)</sup> .

قَالَ : " اَرْجِعْ فَصَلِّ : وفي رواية : فقال : "أعد صلاتك" .

فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ " : أي صلاتك لا تجزئ ، وهذا هو الظاهر ، أو صلاتك ناقصة فلم تصل صلاة تامة .

فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى : بالفاء ، ويروى : " فرجع يصلي " بياء المضارع على أن الجملة حال منتظرة مقدره <sup>(٢)</sup> .

كَمَا كَانَ صَلَّى : أي مثل صلاته الأولى الغير مجزئه أو الغير تامة الأركان .

حَتَّى فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : أي صلى ثلاث مرات على تلك الكيفية وفي كل مرة يتكرر منه الخطأ ، ويرده النبي ﷺ .

وهذا من عاداته ﷺ استعمال الثلاث في التعليم غالبا

فَقَالَ الرَّجُلُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسِنُ غَيْرَ هَذَا عَلَّمَنِي : وفي رواية: " فقال الرجل : فأرني وعلمني ، فإنما أنا بشر أصيب وأخطيء فقال : "أجل" <sup>(٣)</sup> .

وسكت النبي ﷺ عن تعليمه أولا حتى افتقر إلى المراجعة ككرة بعد أخرى ؛ لأن الرجل لما لم يستكشف الحال مغترا بما عنده سكت عن تعليمه زجراله وإرشادا إلى أنه ينبغي أن يستكشف ما استبهم عليه فلما طلب كشف الحال بينه بحسن المقال .

قال ابن حجر : لكن فيه مناقشة ؛ لأنه إن تم له في الصلاة الثانية والثالثة لم يتم له في الأولى ؛ لأنه ﷺ بدأه لما جاء أول مرة بقوله : " ارجع فصل فإنك لم تصل " فالسؤال وارد على تقريره له على الصلاة الأولى كيف لم ينكر عليه في أثنائها ؛ لكن الجواب يصلح بيانا للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك .

أما تقريره ﷺ على صلاته ، وهي فاسدة ثلاث مرات بناء على القول بأن  
النفى للصحة

١- أنه ﷺ أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات لإحتمال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتذكر فيفعله من غير تعليم فليس من باب التقرير

٢- عمدة القاري ٦ / ٢٤ .

١- مرقاة المفاتيح ٢ / ٤٥٩ .

٣- فتح الباري ٢ / ٣٢٥ .

على الخطأ بل من باب تحقق الخطأ

٢- أو أنه ﷺ لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره ولتفخيم الأمر وتعظيمه عليه ، ورأى أن الوقت لم يفته فأراد إيقاظ الفطنة للمتروك.

قال ابن دقيق العيد : لا شك في زيادة قبول المتعلم لما يلقي إليه بعد تكرار فعله ، واستجماع نفسه وتوجه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادرة إلى التعليم لا سيما مع عدم الخوف<sup>(٤)</sup> .

" إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ : أي تكبيرة الافتتاح .

وفي رواية للبخاري والرواية الثانية عند مسلم : " إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَأَسْبِغِ الوُضُوءَ ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ " ، وفي رواية له : " فتوضأ كما

أمرك الله تعالى ثم تشهد وأقم " وفي رواية النسائي : " إنها لم تتم صلاة

أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى

المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ثم يكبر الله ويحمده

ويمجده " ، وفي رواية أبي داود : " ويثني عليه " بدل : " ويمجده " .

قَالَ : ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ : لم تختلف الروايات في هذا عن أبي

هريرة - رضي الله عنه - ، وأما رفاعة - رضي الله عنه - ففي رواية

إسحاق " ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله " وفي رواية يحيى بن

علي " فإن كان معك قرآن فاقراً وإلا فاحمد الله وكبره وهله " . وفي

رواية محمد بن عمرو عند أبي داود " ثم اقرأ بأم القرآن أو بما شاء الله " .

ولأحمد وابن حبان من هذا الوجه " ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت " ترجم

له ابن حبان بباب فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة<sup>(٥)</sup>

ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا : أي حال كونك راكعاً<sup>(٦)</sup> . فهي حال مؤكدة

وفي رواية أحمد " فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد

ظهرك وتمكن لركوعك " . وفي رواية إسحاق بن أبي طلحة " ثم يكبر

فيركع حتى تطمئن مفاصله ويسترخي " .

١- فتح الباري ٢/ ٢٢٨ ، مرقاة المفاتيح ٢/ ٤٥٩

٢- عمدة القاري ٦/ ٢٥

٣- فتح الباري ٢/ ٢٢٥

قال ابن حجر : وعرف بهذا أن قول إمام الحرمين : في القلب من إيجابها -  
أي الطمأنينة في الرفع من الركوع - شيء ؛ لأنها لم تذكر في حديث  
المسيء صلواته ، دال على أنه لم يقف على هذه الطرق الصحيحة <sup>(١)</sup> .  
ثم أرفع حتى تعتدل قائماً : حال مؤكدة <sup>(٢)</sup> . وفي رواية ابن ماجه : " حتى  
تطمئن قائماً "

ثم أسجد حتى تطمئن ساجداً ثم أرفع حتى تطمئن جالساً : حال مؤسسته  
، قاله ابن حجر .

والطمأنينة في الجلوس بين السجدين ؛ للاستراحة  
قال الطيبي : كلمة " حتى " في هذه القرائن لغاية ما يتم به الركن  
فدلت على أن الطمأنينة داخلية فيه والمنصوب حال مؤكدة  
وقال التوربشتي : من ذهب إلى أن الطمأنينة في الهيئات المذكورة فريضة  
تمسك بظاهر اللفظ ، ومن قال : إنها سنة فإنه يؤوله بنفي الكمال ، وأن  
الأمر بالإعادة إنما كان لتركه فرضاً من فروضها  
قال القاري : قال ابن الهمام بترك الفرض تفرض الإعادة وبترك الواجب  
تجب وبترك السنة تستحب .

ثم قال التوربشتي : فلما قال : " علمني " وصف له كيفية إقامة الصلاة  
على نعت الكمال ولذلك بدأ في تعليمه بالأمر بإسباغ الوضوء - كما  
في الرواية الثانية عند مسلم - ، ولم يأمر بالإعادة ولو لم يكن على طهر  
لقال : " ارجع فتوضاً " <sup>(٣)</sup> .

ثم أفعَلْ ذَلِكَ " أي ما ذكر مما يمكن تكريره فخرج نحو تكبيرة  
الإحرام . فِي صَلَاتِكَ : أي ركعاتك <sup>(٤)</sup> . وفي رواية " ثم اصنع ذلك في كل  
ركعة وسجدة " كُلُّهَا : يعني من الفرض والنفل (٥) .

وفي الرواية الثانية عند مسلم :

إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ : أي أردت القيام إلى الصلاة

٢- مرقاة المفاتيح ٤٦١/٢

٣- المصدر نفسه ٤٦٢/٢ .

١- فتح الباري ٢ / ٣٢٦ .

٣- المصدر السابق ٤٦١/٢

٥- عمدة القاري ٦ / ٢٥ .

فَأَسْبَغَ الوُضُوءَ : بضم الواو ويفتح قال الطيبي أي أتممه يعني توضأ وضوءاً تاماً وقال ابن الملك مشتملاً على فرائضه وسننه  
ثُمَّ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ : فإنها من شروط الصلاة وفيه إيماء إلى أن الجهة كافية  
وترك سائر الشروط من طهارة الثوب والمكان وستر العورة اكتفاء  
بالشهرة  
فَكَبَّرَ " أي تكبيرة الإفتتاح وهي شرط عند بعض الفقهاء ، وركن عند  
الشافعي .

وترك ذكر النية مع أنها من الشروط لوضوحها ولعدم خصوصيتها  
بالصلاة  
قال ابن حجر : كان حكمة الفاء ههنا دون ما قبلها وما بعدها أن  
التكبير يعقب الاستقبال غالباً بخلافه مع الوضوء وبخلاف التكبير  
وقراءة الفاتحة لما بينهما من الإفتتاح والتعوذ<sup>(١)</sup> .

### فقه الحديث

المسألة الأولى : لماذا لم يذكر ﷺ كل واجبات الصلاة في هذا الحديث ؟  
الحديث الذي معنا محمول على بيان الواجبات دون السنن .  
لم يذكر فيه كل الواجبات فقد بقي واجبات مجمع عليها ومختلف  
فيها  
فمن المجمع عليه النية ، والقعود في التشهد الأخير ، وترتيب أركان  
الصلاة .  
ومن المختلف فيه : التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه ، والسلام .  
وهذه الثلاثة واجبة عند الشافعي .  
وقال بوجوب السلام الجمهور ، وأوجب التشهد كثيرون .  
وأوجب الصلاة على النبي ﷺ مع الشافعي الشعبي وأحمد بن حنبل  
وأصحابهما .  
وأوجب جماعة من أصحاب الشافعي نية الخروج من الصلاة .  
وأوجب أحمد التشهد الأول ، وكذلك التسبيح وتكبيرات الانتقالات .

١- مرقاة المفاتيح ٤٥٩/٢ ، ٤٦٠ .

فلم يذكر في الحديث كل الواجبات ؛ لأن الواجبات الثلاثة المجمع عليها كانت معلومة عند السائل فلم يحتج إلى بيانها ، وكذا المختلف فيه عند من يوجبه يحمله على أنه كان معلوما عنده <sup>(١)</sup> .

المسألة الثانية : حكم الطمأنينة في الصلاة :  
اختلفت مذاهب الفقهاء في حكم الطمأنينة في الصلاة على النحو التالي :

\* ذهب الشافعية والجمهور إلى وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود

، والجلوس بين السجدين .  
واستدلوا بالحديث الذي معنا .

\* وذهب أبو حنيفة وطائفة من العلماء إلى أن الطمأنينة سنة .

؛ لأنها زيادة على النص ، لأن المأمور به في القرآن (ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا) {الحج : ٧٧} مطلق السجود فيصدق بغير طمأنينة ، فالطمأنينة زيادة والزيادة على المتواتر بالأحاد لا تعتبر .  
الرد عليهم :

أن الطمأنينة ليست زيادة لكن بيان للمراد بالسجود ، وأنه خالف السجود اللغوي ؛ لأنه مجرد وضع الجبهة فبينت السنة أن السجود الشرعي ما كان بالطمأنينة .

ويؤيده أن الآية نزلت تأكيدا لوجوب السجود ، وكان النبي ﷺ معه يصلون قبل ذلك ، ولم يكن النبي ﷺ يصلي بغير طمأنينة .  
والحديث الذي معنا حجة عليهم .

قال النووي : وليس عنه جواب صحيح <sup>(٢)</sup> .  
وقد اشتهر عن الحنفية أن الطمأنينة سنة ، وصرح بذلك كثير من مصنفيهم .

وكلام الطحاوي صريح في الوجوب عندهم ، فإنه ترجم مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال :  
قال رسول الله ﷺ : " إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ،

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٨٢/٢ .  
٢- المصدر السابق ٨٢/٢ ، فتح الباري ٢/٢٢٧ .

وَذَلِكَ أَدْنَاهُ ، وَإِذَا سَجَدَ فَلْيُقَلِّ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا ، وَذَلِكَ أَدْنَاهُ <sup>(١)</sup>

قال : فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزئ أدنى منه ،  
قال : وخالفهم آخرون فقالوا : إذا استوى راعك<sup>(٢)</sup> واطمأن ساجداً أجزاء ، ثم  
قال : وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد <sup>(٣)</sup> .

### حكم الطمأنينة في الاعتدال من الركوع :

المشهور من مذهب الشافعية ومذاهب العلماء أنه يجب الطمأنينة فيه  
كما يجب في الجلوس بين السجدين .  
وتوقف في إيجابها بعض الشافعية .

واحتج هذا القائل بقوله <sup>(٤)</sup> في هذا الحديث : ( ثم ارفع حتى تعتدل قائماً )  
فاكتفى بالاعتدال ولم يذكر الطمأنينة كما ذكرها في الجلوس  
بين السجدين ، وفي الركوع والسجود <sup>(٥)</sup> .

### المسألة الثالثة : الأحكام المستنبطة من الحديث :

- ١- إقامة الصلاة ليست واجبة .
- ٢- وجوب الطهارة ، واستقبال القبلة ، وتكبيرة الإحرام ، والقراءة
- ٣- التعوذ ، ودعاء الافتتاح ، ورفع اليدين في تكبيرة الإحرام ، ووضع اليد  
اليمنى على اليسرى . وتكبيرات الانتقالات ، وتسبيحات الركوع  
والسجود ، وهيئات الجلوس ، ووضع اليد على الفخذ ، وغير ذلك مما لم  
يذكره في الحديث ليس بواجب إلا ما ذكر من المجمع عليه والمختلف  
فيه <sup>(٤)</sup> .

١- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب مقدار الركوع والسجود ٢٧٨ / ١ ،  
٢٧٧ ح ( ٨٨٦ ) بإسناد ضعيف ، واللفظ له . قال أبو داود : هذا مرسل عون لم يدرك عبد الله ،  
وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود ١ /  
٢٩٦ ح ( ٢٦١ ) قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل عون بن عبد الله بن عتبة  
لم يلق ابن مسعود ، والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن لا ينقص الرجل في  
الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات ، وروي عن عبد الله بن المبارك أنه قال : أستحب للإمام  
أن يسبح خمس تسبيحات لكي يدرك من خلفه ثلاث تسبيحات وهكذا قال إسحاق بن  
إبراهيم ، وأخرجه ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب التسبيح في الركوع  
والسجود ١ / ٢٨٧ ح ( ٨٩٠ ) .

٢- فتح الباري ٢ / ٣٢٧ ، تحفة الأحوذى ١٠٩ / ٢ .

٣ ، ٤ شرح النووي على صحيح مسلم ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .

قال ابن دقيق العيد : تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكر ، أما الوجوب فلتعلق الأمر به ، وأما عدمه فليس لمجرد كون الأصل عدم الوجوب ، بل لكون الموضوع موضع تعليم وبيان للجاهل ، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر ويتقوى ذلك بكونه ﷺ ذكر ما تعلق به الإساءة من هذا المصلي وما لم تعلق به ، فدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت به الإساءة .

قال : فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث فلنا أن نتمسك به في وجوبه ، وبالعكس . لكن يحتاج أولا إلى جمع طرق هذا الحديث ، واحصاء الأمور المذكورة فيه ، والأخذ بالزائد فالزائد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت<sup>(١)</sup> .

٣- وجوب الاعتدال عن الركوع ، والجلوس بين السجدين .

٤- وجوب القراءة في الركعات كلها وهو مذهب الشافعية والجمهور<sup>(٢)</sup> .  
وقد سبق تفصيل ذلك في شرح الحديث السابق .

٥- استحباب السلام عند اللقاء ، ووجوب رده ، وأنه يستحب تكراره إذا تكرر اللقاء ، وإن قرب العهد ، وأنه يجب رده في كل مرة ، وأن صيغة الجواب : " وعليكم السلام " أو " وعليك " بالواو ، وهذه الواو مستحبة عند الجمهور ، وأوجبها بعض الشافعية . وليس بشيء بل الصواب أنها سنة . قال الله تعالى : ( قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ) { هود : ٦٩ } .

٦- أن من أخل ببعض واجبات الصلاة لا تصح صلاته ، ولا يسمى مصليا بل يقال : لم تصل .

وأنه ﷺ لم يؤذن له في صلاة فاسدة ، ولا علم من حاله أنه يأتي بها في المرة الثانية والثالثة فاسدة ، بل هو محتمل أن يأتي بها صحيحة وإنما لم يعلمه أولا ليكون أبلغ في تعريفه وتعريف غيره بصفة الصلاة المجزئة كما أمرهم بالإحرام بالحج ثم بفسخه إلى العمرة ليكون أبلغ في تقرير ذلك عندهم<sup>(٣)</sup> .

٢ ، ٣- شرح النووي على صحيح مسلم ٢ / ٨٢ ، ٨٣ .

١- فتح الباري ٢ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

٧- تعين لفظ التكبير ، خلافا لمن قال: يجزئ بكل لفظ يدل على التعظيم .

قال ابن دقيق العيد : ويتأيد ذلك بأن العبادات محل التعبدات ، ولأن رتب هذه الأذكار مختلفة ، فقد لا يتأدى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى . ونظيره الركوع ، فإن المقصود به التعظيم بالخضوع ، فلو أبدله بالسجود لم يجزئ ، مع أنه غاية الخضوع<sup>(١)</sup> .

٨- استدل به على أن قراءة الفاتحة لا تتعين ، قال ابن دقيق العيد : ووجهه أنه إذا تيسر فيه غير الفاتحة فقرأه يكون ممثلاً فيخرج عن العهدة ، قال : والذين عينوها أجابوا بأن الدليل على تعينها تقييد للمطلق في هذا الحديث ، وهو متعقب ، لأنه ليس بمطلق من كل وجه بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخيير ، وإنما يكون مطلقاً لو قال : اقرأ قرآناً ، ثم قال : اقرأ فاتحة الكتاب .

وقال بعضهم : هو بيان للمجمل ، وهو متعقب أيضاً ، لأن المجمل ما لم تتضح دلالاته ، وقوله " ما تيسر " متضح لأنه ظاهر في التخيير ، قال : وإنما يقرب ذلك إن جعلت " ما " موصولة ، وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة . وقيل : هو محمول على أنه عرف من حال الرجل أنه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه قراءة ما تيسر . وقيل : محمول على أنه منسوخ بالدليل على تعيين الفاتحة ، ولا يخفى ضعفهما . لكنه محتمل ، ومع الاحتمال لا يترك الصريح وهو قوله " لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب " وقيل : إن قوله " ما تيسر " محمول على ما زاد على الفاتحة جمعاً بينه وبين دليل إيجاب الفاتحة . ويؤيده رواية " اقرأ بأمر القرآن ، ثم اقرأ بما شئت " <sup>(٢)</sup> . وقد سبق تفصيل ذلك في شرح الحديث السابق .

٩- استدل به على أن الشروع في النافلة ملزم .

قال ابن حجر : لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقف الاستدلال .

١٠- فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن لا ما زادته السنة فيندب<sup>(٣)</sup> .

١١- قال القاضي عياض : فيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية ؛

٢، ٣- المصدر السابق ٢ / ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

١- فتح الباري ٢ / ٢٢٧ .

لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا  
قال البدر العيني : هذا الخلاف مبني على أن القرآن اسم للمعنى فقط ، أو  
للنظم والمعنى جميعا

فمن ذهب إلى أنه اسم للمعنى احتج بقوله تعالى : (وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ)  
{الشعراء : ١٩٦} ، ولم يكن القرآن في زبر الأولين بلسان العرب .

وقوله : ( لكون ما ليس بلسان العرب لا يسمى قرآنا ) فيه نظر ؛ لأن  
التوراة الذي أنزله الله تعالى على موسى - عليه الصلاة والسلام - يطلق  
على أنه قرآن ، وهو ليس بلسان العرب ، وكذلك الإنجيل والزبور ؛ لأن  
القرآن كلام الله تعالى قائم بذاته لا يتجزأ ولا ينفصل عنه غير أنه إذا  
نزل بلسان العرب سمي قرآنا ، ولما نزل على موسى - عليه السلام - سمي  
توراة ، ولما نزل على عيسى - عليه الصلاة والسلام - سمي إنجيلا ، ولما  
نزل على داود سمي زبوراً ، واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات

المسألة الرابعة : ما يستفاد من الحديث :

١- أن المفتي إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل  
ولم يسأله عنه يستحب له أن يذكره له ويكون هذا من النصيحة لا من  
الكلام فيما لا يعني ، وموضع الدلالة أنه قال : " علمني يا رسول الله " أي  
علمني الصلاة فعلمه الصلاة ، واستقبال القبلة ، والوضوء ، وليس من  
الصلاة لكنهما شرطان لها .

٢- إيضاح المسألة وتلخيص المقاصد والاقتصار في حق المتعلم على المهم  
دون المكملات التي لا يحتمل حاله حفظها والقيام بها<sup>(١)</sup> .

٣- أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ ، وهو مبني على أن  
المراد بالنفي نفي الإجزاء وهو الظاهر ، ومن حمله على نفي الكمال  
تمسك بأنه ﷺ لم يأمره بعد التعليم بالإعادة فدل على إجزائها وإلا لزم  
تأخير البيان ، كذا قاله بعض المالكية وهو المهلب ومن تبعه ، وفيه نظر  
؛ لأنه ﷺ قد أمره في المرة الأخيرة بالإعادة ، فسأله التعليم فعلمه ،  
فكأنه قال له أعد صلاتك على هذه الكيفية<sup>(٢)</sup> .

١- عمدة القاري ٦ / ٢٩ .

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٢ / ٨٣ .

٣- فتح الباري ٢ / ٣٢٥ .

- ٤- الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر .
- ٥- استحباب صبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على من ينكر فعله أو يأمره بفعله ؛ لاحتمال نسيان فيه أو تعقله فيتذكره وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ
- ٦- حسن التعليم بالرفق دون التغليظ والتعنيف
- ٧- جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه
- ٨- التسليم للعالم والانقياد له
- ٩- الاعتراف بالتقصير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ
- ١٠- حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته مع أصحابه - رضي الله عنهم -<sup>(١)</sup> .
- ١١- طلب المتعلم من العالم أن يعلمه .
- ١٢- تكرار السلام وردّه وإن لم يخرج من الموضع إذا وقعت صورة انفصال
- ١٣- القيام في الصلاة ليس مقصودا لذاته ، وإنما يقصد للقراءة فيه .
- ١٤- جلوس الإمام في المسجد وجلوس أصحابه معه .
- ١٥- تأخير البيان في المجلس للمصلحة<sup>(٢)</sup> .

---

١- عمدة القاري ٦ / ٢٩ .

٢- فتح الباري ٢ / ٣٢٨ .

## السُّهُو فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ لَهُ

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في " الصحيح " :

١- حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَمْرُو حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : صَلَّى بِنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ إِذَا الظُّهْرَ وَإِذَا العَصْرَ فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَتَى جِدْعًا فِي قِبْلَةِ المَسْجِدِ فَاسْتَدَّ إِلَيْهَا مُغْضَبًا وَفِي القَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ قُصِرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ ذُو اليَدَيْنِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَمِينًا وَشِمَالًا فَقَالَ : " مَا يَقُولُ ذُو اليَدَيْنِ ؟ " قَالُوا : صَدَقَ لَمْ تُصَلِّ إِلَّا رَكَعَتَيْنِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ وَسَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ قَالَ : وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ : وَسَلَّمَ .

٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الحُصَيْنِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ العَصْرِ فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ فَقَامَ ذُو اليَدَيْنِ فَقَالَ : أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ " فَقَالَ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : " أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ ؟ " فَقَالُوا : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ .

٣- وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الحَزَّازُ حَدَّثَنَا عَلِيُّ وَهُوَ ابْنُ المُبَارَكِ حَدَّثَنَا يُحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ ثُمَّ سَلَّمَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصِرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ وَسَاقَ الْحَدِيثَ .

٤- وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ الرَّكَعَتَيْنِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ . وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ .

### تخريج الحديث :

١- أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الصلاة باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ١ / ١٦١ ، ١٦٢ ح (٤٨٢) // وفي كتاب الأذان باب هل يأخذ الإمام إذا شك بقول الناس ١ / ٢١٠ ، ٢١١ ح (٧١٤ ، ٧١٥) // وفي كتاب السهو باب إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث فسجد سجدة مثل سجود الصلاة أو أطول ، و باب من لم يتشهد في سجدة السهو وسلم أنس والحسن ولم يتشهدا وقال قتادة : لا يتشهد ، و باب يكبر في سجدة السهو ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ ح (١٢٢٧ : ١٢٢٩) // وفي كتاب الأدب باب ما يجوز من ذكر الناس نحو قولهم الطويل والقصير وقال النبي ﷺ : " ما يقول ذو اليمين ؟ " وما لا يراد به شين الرجل ٤ / ٩٠ ح (٦٠٥١) // وفي كتاب أخبار الأحاد باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام ٤ / ٣٨٣ ح (٧٢٥٠) .

٢- وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥ / ٢٢٥ : ٢٢٧ ح (٥٧٣) { ٩٧ : ١٠٠ } .

٣- وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب السهو في السجدة ١ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ ح (١٠٠٨ : ١٠١١)

٤- وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام والكلام ١ / ٤٠٣ ح (٣٩٤) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح // و باب ما جاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر ١ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ ح (٣٩٩) قال أبو عيسى : وحديث أبي هريرة حديث

حسن صحيح واختلف أهل العلم في هذا الحديث فقال بعض أهل الكوفة إذا تكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً أو ما كان فإنه يعيد الصلاة واعتلوا بأن هذا الحديث كان قبل تحريم الكلام في الصلاة قال وأما الشافعي فرأى هذا حديثاً صحيحاً فقال به وقال هذا أصح من الحديث الذي روي عن النبي ﷺ في الصائم إذا أكل ناسياً فإنه لا يقضي وإنما هو رزق رزقه الله . قال الشافعي : وفرق هؤلاء بين العمد والنسيان في أكل الصائم بحديث أبي هريرة ، وقال أحمد في حديث أبي هريرة : إن تكلم الإمام في شيء من صلاته وهو يرى أنه قد أكملها ثم علم أنه لم يكملها يتم صلاته ومن تكلم خلف الإمام وهو يعلم أن عليه بقية من الصلاة فعليه أن يستقبلها واحتج بأن الفرائض كانت تزداد وتنقص على عهد رسول الله ﷺ فإنما تكلم ذو اليمين وهو على يقين من صلاته أنها تمت وليس هكذا اليوم ليس لأحد أن يتكلم على معنى ما تكلم ذو اليمين لأن الفرائض اليوم لا يزداد فيها ولا ينقص قال أحمد نحو من هذا الكلام . وقال إسحاق نحو قول أحمد في هذا الباب

٥- وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب السهو باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم ، وباب ذكر الاختلاف على أبي هريرة في السجدين ٢٠/٣ : ٢٦ ح (١٢٢٤ : ١٢٣٥) .

٦- وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً ٣٨٣ / ١ ح (١٢١٤) .

٧- وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب سجدة السهو من الزيادة ٤١٩ / ١ ح (١٤٩٦) .

٨- وأخرجه أحمد في المسند ٣٧ / ٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤٧ ، ٢٨٤ ح (٤٩٥١ ، ٧٢٠٠ ، ٧٣٦٨ ، ٧٨٠٧ ، ٧٣٧٠) .

٩- وأخرجه مالك في الموطأ كتاب الصلاة باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهياً ٧٩ / ١ ح (٥٨ : ٦٠) .

راوي الحديث :

أبو هريرة - رضي الله عنه - : سبقت ترجمته في حديث طهارة ماء البحر .

## اللغويات والمعاني :

صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : هذا ظاهر في أن أبا هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حضر القصة ، وحمله الطحاوي على المجاز فقال : إن المراد به صلى بالمسلمين وسبب ذلك قول الزهري : إن صاحب القصة استشهد ببدر ، فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدر وهي قبل إسلام أبي هريرة بأكثر من خمس سنين لكن اتفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزهري وهم في ذلك ، وسببه أنه حمل القصة لذي الشمالين ، وذو الشمالين هو الذي قتل ببدر وهو خزاعي واسمه عمير بن عبد عمرو بن نضلة ، وأما ذو اليمين فتأخر بعد النبي ﷺ بمدة لأنه حدث بهذا الحديث بعد النبي ﷺ ، وهو سلمي واسمه الخرباق .

وفي الرواية الرابعة عند مسلم " فَقامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ " فلما وقع عند الزهري بلفظ " فقام ذو الشمالين " وهو يعرف أنه قتل ببدر قال لأجل ذلك أن القصة وقعت قبل بدر .

وقد جوز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من ذي الشمالين وذو اليمين وأن أبا هريرة روى الحديثين فأرسل أحدهما وهو قصة ذي الشمالين وشاهد الآخر وهي قصة ذي اليمين ، وهذا محتمل من طريق الجمع ، وقيل : يحمل على أن ذا الشمالين كان يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سببا للاشتباه .

ويدفع المجاز الذي ارتكبه الطحاوي ما ورد في الرواية الرابعة عند مسلم " بَيْنَا أَنَا أُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ صَلَاةَ الظُّهْرِ سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ الرَّكْعَتَيْنِ " وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذي اليمين ونص على ذلك الشافعي (١) .

إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ : - بفتح العين وكسر الشين وتشديد الياء - ، قال الأزهري : العشي عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها (٢) . وابتداء العشي من أول الزوال (٣) .

إِمَّا الظُّهْرَ وَإِمَّا الْعَصْرَ : وفي رواية البخاري : " الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرُ " وفي رواية

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٢٥ .

١- فتح الباري ١ / ٦٧٥ .

٣- فتح الباري ٣ / ١١٦ ، ١١٧ بتصرف .

للبخاري ، والرواية الثالثة والرابعة عند مسلم " الظهر " بغير الشك ، وفي الرواية الثانية عند مسلم : " صلاة العصر " بغير شك .

قال ابن حجر : والظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة . وأبعد من قال : يحمل على أن القصة وقعت مرتين ، بل روى النسائي من طريق ابن عون عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة ولفظه " صلى ﷺ إحدى صلاتي العشي - قال أبو هريرة - ولكنني نسيتها " فالظاهر أن أبا هريرة رواه كثيرا على الشك ، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها ، وتارة غلب على ظنه أنها العصر فجزم بها ، وطراً الشك في تعيينها أيضا على ابن سيرين . وكان السبب في ذلك الاهتمام بما في القصة من الأحكام الشرعية ، ولم تختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر ، فإن قلنا أنهما قصة واحدة فيترجح رواية من عين العصر في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - (١) .

ثُمَّ أَتَى جِدْعًا فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا مُغْضَبًا : فِي كِلِ الْأَصُولِ : ( فَاسْتَنَدَ إِلَيْهَا ) ، وَالْجِدْعُ مَذْكَرٌ ، وَلَكِنْ أَنْتَه عَلَى إِرَادَةِ الْخَشْبَةِ (٢) .  
وفي رواية البخاري : " فقام إلى خشبة معروضة في المسجد " أي موضوعة بالعرض ، وفي رواية له أيضا " ثم قام إلى خشبة في مقدم المسجد " أي في جهة القبلة

قال ابن حجر : ولا تنافي بين هذه الروايات ؛ لأنها تحمل على أن الجذع قبل اتخاذ المنبر كان ممتدا بالعرض ، وكأنه الجذع الذي كان ﷺ يستند إليه قبل اتخاذ المنبر ، وبذلك جزم بعض الشراح (٣) .

مُغْضَبًا : الْعُضْبُ : نَقِيضُ الرِّضَا . وَقَدْ غَضِبَ عَلَيْهِ غَضَبًا وَمُغْضَبَةً ، وَأَغْضَبْتَهُ أَنَا فَتَغَضَّبَ . وَغَضِبَ لَهُ : غَضِبَ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَجْلِهِ ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ حَيًّا ، فَإِنْ كَانَ مَيِّتًا قُلْتَ : غَضِبَ بِهِ (٤) .

وَمَا كَانَ ﷺ لَا يَسْهُو إِلَّا لِأَمْرٍ جَلَلٍ فَكَانَ يَغْضَبُ لَذَلِكَ الْأَمْرِ .

وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يَتَكَلَّمَا : وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ : ( فَهَابَا أَنْ يَكَلِمَاهُ ) وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى لَهُ " فَهَابَاهُ " بِزِيَادَةِ الضَّمِيرِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمَا

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٢٥ .

٣- لسان العرب ١٠ / ٧٨ ، ٧٩ .

١- المصدر السابق ٣ / ١١٧ .

٣- فتح الباري ٣ / ١٢٠ .

غلب عليهما احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه . وأما ذو اليدين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم .<sup>(١)</sup>

وَخَرَجَ سَرَعَانُ النَّاسِ: السرعة - بفتح السين والراء - هذا هو الصواب الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة ، وهكذا ضبطه المتقنون . والسرعان المسرعون إلى الخروج . ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء قال : وضبطه الأصيلي في البخاري بضم السين وإسكان الراء ، ويكون جمع سريع ، كقفيز وقفزان وكثيب وكثبان<sup>(٢)</sup> . والمراد بهم أوائل الناس خروجاً من المسجد ، وهم أصحاب الحاجات غالباً . قُصِرَتْ الصَّلَاةُ : بضم القاف وكسر المهملة على البناء للمفعول أي أن الله قصرها ، وبفتح ثم ضم على البناء للفاعل أي صارت قصيرة . قال النووي : هذا أكثر وأرجح .

وفي هذا دليل على ورعهم إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم وهابوا النبي ﷺ أن يسألوه ، وإنما استفهموه ؛ لأن الزمان زمان النسب .

فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ : وفي رواية البخاري " ورجل يدعو النبي ﷺ ذا اليدين "

والتقدير وهناك رجل ، وفي رواية " وفي القوم رجل في يده طول يقال له ذو اليدين " وهو محمول على الحقيقة ، ويحتمل أن يكون كناية عن طولها بالعمل أو بالبذل قاله القرطبي ، وجزم ابن قتيبة بأنه كان يعمل بيديه جميعاً ، وحكي عن بعض شراح " التنبيه " أنه قال : كان قصير اليدين فكأنه ظن أنه حميد الطويل فهو الذي فيه الخلاف ، وقد تقدم أن الصواب التفرقة بين ذي اليدين وذو الشمالين ، وذهب الأكثر إلى أن اسم ذي اليدين الخرباق بكسر المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره قاف اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم ولفظه " فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول " وهذا صنيع من يوحد حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - بحديث عمران - رضي الله عنه - قال ابن حجر : وهو الراجح في نظري<sup>(٣)</sup> .

فَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٥/٥ .

١- فتح الباري ١٢٠/٣ .

٣- فتح الباري ١٢٠/٣ .

ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : الْخِرْبَاقُ ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طُولٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ وَخَرَجَ غَضْبَانَ يُجِرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ فَقَالَ : " أَصَدَقَ هَذَا ؟ " قَالُوا : نَعَمْ فَصَلَّى رَكْعَةً ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ .

وفي رواية : سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ فَقَالَ : أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَخَرَجَ مُغْضَبًا فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ <sup>(١)</sup> .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ ؟ : أي شرع الله قصر الرباعية إلى اثنين <sup>(٢)</sup> .

صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ : وفي رواية : " صلاة الظهر " قال المحققون : هما قضيتان ، وفي حديث عمران بن الحصين ( سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر ثم دخل منزله ، فقام إليه رجل يقال له : الخرباق ، فقال : يا رسول الله . فذكر له صنيعه وخرج غضبان يجرد رداءه ) ، وفي رواية له : ( سلم في ثلاث ركعات من العصر ثم قام فدخل الحجره ، فقام رجل بسيط اليدين فقال : أقصرت الصلاة ) ، وحديث عمران هذا قضية ثالثة في يوم آخر .

قَالَ : وَأُخْبِرْتُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّهُ قَالَ : وَسَلَّمَ : الْقَائِلُ وَأُخْبِرْتُ هُوَ : محمد بن سيرين .

أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ " : فيه : تأويلان :

أحدهما - قاله جماعة من الشافعية - : إن معناه لم يكن المجموع ، فلا

١- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥ / ٢٢٧ ، ٢٢٩ ح ( ٥٧٤ ) { ١٠١ ، ١٠٢ } .

٢- عون المعبود ٣ / ٢١٩

ينفي وجود أحدهما .  
والثاني- وهو الصواب- : معناه لم يكن لا ذاك ولا ذا في ظني ، بل ظني  
أني أكملت الصلاة أربعاً .  
ويدل على صحة هذا التأويل ، وأنه لا يجوز غيره ؛ أنه جاء في روايات  
البخاري في هذا الحديث أن النبي ﷺ قال : ( لم تقصر ولم أنس ) فنفي  
الأميرين .<sup>(١)</sup>

### فقه الحديث

المسألة الأولى : حكم كلام الناسي في الصلاة :  
اختلفت أقوال العلماء في هذه المسألة على النحو التالي :

\* قال جمهور العلماء من السلف والخلف : كلام الناسي لا يبطل  
الصلاة ، وكذا كلام من ظن التمام .

وهو قول ابن عباس ، وابن الزبير ، وأخيه عروة ، وعطاء ، والحسن ، وغيرهم  
وقال به الشافعي ، وأحمد ، وجميع أئمة الحديث ؛ وقال به الناصر من  
أئمة الآل .

واستدلوا بحديث أبي هريرة الذي معنا .

\*\* وقالت الهاديوية والحنفية : التكلم في الصلاة ناسياً أو جاهلاً  
يبطلها .

واستدلوا بما يلي :

١- حديث ابن مسعود رضي الله عنه . قال : كنا نُسَلِّمُ في الصَّلَاةِ وَنَأْمُرُ بِحَاجَتِنَا  
فَقَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلَامَ فَأَخَذَنِي  
مَا قَدُمُ وَمَا حَدَّثَ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ  
مَا يَشَاءُ وَإِنَّ اللَّهَ جَلٌّ وَعَزٌّ قَدْ أَحَدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ " فَردَّ عَلَيَّ  
السَّلَامَ .

وفي رواية عن عبد الله - رضي الله عنه - قال : كنا نُسَلِّمُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي

---

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٢٦ .

الصَّلَاةِ فَيُرَدُّ عَلَيْنَا فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ سَلَّمْنَا عَلَيْهِ فَلَمْ يُرَدِّ عَلَيْنَا وَقَالَ : " إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا " (١) .

٢- حديث زيد بن أرقم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أنه قال : كُنَّا نَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ يُكَلِّمُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ وَهُوَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى نَزَلَتْ (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) [ البقرة : ٢٣٨ ] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَهَيِّنَا عَنِ الْكَلَامِ (٢)

فقد وردا في النهي عن التكلم في الصلاة ، وقالوا : هما ناسخان لهذا الحديث ؛

وأجيب بما يلي :

أ- أن حديث ابن مسعود كان بمكة متقدما على الحديث الذي معنا بأعوام ، والمتقدم لا ينسط المتأخر .

ب- وأن حديث زيد بن أرقم ، وحديث ابن مسعود أيضا عمومان ، وهذا الحديث خاص ممن تكلم ظانا لتمام صلاته فيخص به الحديثان المذكوران ، فتجتمع الأدلة من غير إبطال لشيء منها (٣) .

فالأرجح هو قول الجمهور

فَرَّقَ أَكْثَرُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ فِي كَلَامِ السَّاهِي أَوْ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ بَيْنَ قَلِيلِ الْكَلَامِ وَكَثِيرِهِ

قالوا : إن ما لا يبطل منه هو اليسير فأما الكثير فيفسدها

وحد أبو نصر بن الصباغ منهم القليل بالقدر الذي تكلم به النبي ﷺ في قصة ذي اليمين كما حكاه الرافعي عنه

وحد الشيط أبو حامد اليسير بثلاث كلمات

قال الرافعي : وكل واحد منهما للتمثيل أصلح منه للتحديد قال : والأظهر فيه وفي نظائره الرجوع إلى العادة (٤) .

١- الحديث : أخرجه أبي داود في السنن كتاب الصلاة باب رد السلام في الصلاة ٢٤٣/١ ح ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، بإسناد صحيح .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح العمل في الصلاة باب ما ينهى من الكلام في الصلاة ٤٠٢/١ ح (١٤٢) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة ٢٨٣/١ ح (٥٣٩) ، واللفظ له .

٣- سبل السلام ٢٨٣/١ .

٤- خرج التثريب ٢٤١/٣ .

**المسألة الثانية: حكم الكلام عمدا في الصلاة لإصلاح الصلاة:**  
استدل بحديث أبي هريرة- رضي الله عنه- الذي معنا على أن الكلام عمدا لإصلاح الصلاة لا يبطلها كما في كلام ذي اليمين، وقوله: " فقالوا "يريد الصحابة" نعم"، فإنه كلام عمدا لإصلاح الصلاة.  
وقد روي عن مالك أن الإمام إذا تكلم بما تكلم به النبي ﷺ من الاستفسار والسؤال عند الشك، وإجابة المأموم، أن الصلاة لا تفسد.  
وقد أجيب بأنه ﷺ تكلم معتقدا للتمام، وتكلم الصحابة معتقدين للنسب، وظنوا حينئذ التمام.  
قال الصنعاني: ولا يخفى أن الجزم باعتقادهم التمام محل نظر، بل فيهم متردد بين القصر، والنسيان وهو ذو اليمين، نعم سرعان الناس اعتقدوا القصر، ولا يلزم اعتقاد الجميع، ولا يخفى أنه لا عذر عن العمل بالحديث لمن يتفق له مثل ذلك.  
وما أحسن كلام صاحب المنار فإنه ذكر كلام الهادي ودعواه نسخه، ثم رده بما رددناه، ثم قال: وأنا أقول أرجوا الله للعبد إذا لقي الله عاملا لذلك أن يثبتته في الجواب بقوله: صح لي ذلك عن رسولك، ولم أجد ما يمنعه، وأن ينجو بذلك، ويثاب على العمل به، وأخاف على المتكلفين وعلى المجبرين على الخروج من الصلاة للاستئناف، فإنه ليس بأحوط كما ترى، لأن الخروج بغير دليل ممنوع وإبطال للعمل<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة: حكم الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهوا وظن التمام:**  
في هذا الحديث دليل على أن الأفعال الكثيرة التي ليست من جنس الصلاة إذا وقعت سهوا وظن التمام لا تفسد بها الصلاة، فإن في رواية: " أنه ﷺ خرج إلى منزله " وفي أخرى " يجرداءه مغضبا " وكذلك خروج سرعان الناس، فإنها أفعال كثيرة قطعاً، وقد ذهب إلى هذا الشافعي<sup>(٢)</sup>.

١- سبل السلام ١ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

٢- خرج التثريب ٣ / ٢٤٢ .

### المسألة الرابعة : البناء على الصلاة بعد السلام :

استدل بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - الذي معنا على صحة البناء على الصلاة بعد السلام وإن طال زمن الفصل بينهما ، وقد روي هذا عن ربيعة ، ونسب إلى مالك ، وليس بمشهور عنه .

ومن العلماء من قال : يختص جواز البناء إذا كان الفصل بزمن قريب ، وقيل : بمقدار الصلاة فما زاد فطويل . وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أن تقديره بما ثبت في حديث ذي اليمين ، والذي نص عليه الشافعي في الأم أن المرجع فيه إلى العرف ، ونص البويطي على أن الطويل ما زاد على قدر ركعة وحكى صاحب المفهم أنه روي عن مالك وربيعته أن ذلك ما لم ينتقض وضوءه <sup>(١)</sup> .

المسألة الخامسة : المرات التي سجد فيها النبي ﷺ للسهو ، والمواضع الأخرى التي يشرع فيها سجود السهو :

أولاً : المرات التي سجد فيها النبي ﷺ للسهو :

حدث السهو للنبي في الصلاة في حياته أربع مرات بيانها كالتالي :

١- نسي فقام من ثنتين ، ولم يجلس التشهد الأوسط ، فلما قضى صلاته سجد سجدتين قبل أن يسلم .

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ثُمَّ سَلَّمَ <sup>(٢)</sup> .

٢- نسي فسلم من ثنتين ، والصلاة رباعية فعاد ، فأتم الصلاة ، ثم سجد سجدتين بعد التسليم . كما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - الذي معنا

٣- نسي فسلم من ثلاث ، والصلاة رباعية ، فعاد فصلى الركعة ، ثم سجد سجد سجدتي السهو ، ثم سلم . كما في حديث عمران بن حصين - رضي الله عنه - السابق .

١- طرح التثريب ٣ / ٢٤٢ .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب من لم يزل التشهد الأول واجباً لأن النبي ﷺ قام من الركعتين ولم يزعج ، وباب التشهد في الأولى ١ / ٢١٠ ، ٢١١ ح ( ٨٢٩ ، ٨٣٠ ) // وفي كتاب السهو باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، و باب يكبر في سجدتي السهو ١ / ٢٢٨ ، ٢٢٩ ح ( ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٠ ) // وفي كتاب الأيمان والندور باب إذا حث في الأيمان ناسياً ٤ / ٢٣٣ ح ( ٦٦٧٠ ) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥ / ٢١٨ ح ( ٥٧٤ ) { ٨٥ : ٨٧ } ، واللفظ له .

عن نسي فصول الصلاة الرباعية خمسا ثم عاد فسجد للسهو ثم سلم .  
 فعن عبد الله - رضي الله عنه - قال : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسًا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : " وَمَا ذَاكَ ؟ " قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا قَالَ : " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ  
 مِثْلُكُمْ أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ " ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ<sup>(١)</sup>

ثانيا : المواضع الأخرى التي يشرع فيها سجود السهو :

بالإضافة إلى المواضع السابق ذكرها في مرات سجود السهو للنبي ﷺ  
 يضاف إليها ما يلي :

١- إن ترك فرضا ساهيا أو شك في تركه وهو في الصلاة لم يعتد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي بما تركه ثم يأتي بما بعده ؛ لأن الترتيب مستحق في أفعال الصلاة فلا يعتد بما يفعل حتى يأتي بما تركه .

٢- قال الشافعية : إذا ترك المصلي سنة وتلبس بغيرها لم يعد إليها سواء تلبس بفرض أم بسنة أخرى فمثال التلبس بفرض أن يترك دعاء الاستفتاح أو التعوذ أو كليهما حتى يشرع في القراءة أو يترك تسبيح الركوع أو السجود حتى يلتبس بالركن الذي بعدهما أو يترك التشهد الأول حتى ينتصب قائما أو القنوت حتى يسجد أو جلسة الاستراحة حتى ينتصب قائما ونحو ذلك ومثال التلبس بسنة أخرى أن يترك دعاء الاستفتاح حتى يشرع في التعوذ ، وسواء كان الترك عمدا أم سهوا فلو خالف وعاد من التعوذ إلى الاستفتاح لم تبطل صلاته وإن عاد من الاعتدال إلى الركوع لتسبيح الركوع أو من القيام أو التعوذ إلى السجود لتسبيح السجود أو من القيام لي الجلوس للتشهد الأول أو من السجود إلى الاعتدال للقنوت بطلت صلاته إن كان عمدا عالما بتحريمه فإن كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويسجد للسهو .

٣- إن ترك بعضا من الأبعاض (وهي التشهد الأول والجلوس له والقنوت والقيام له وكذا الصلاة على رسول الله ﷺ وعلي آله إذا تركهما في التشهد الأول ، وكذا الصلاة على الآل في التشهد الأخير) فكل ذلك ليس بواجب بل سنة وكل واحد من هذه الأبعاض مجبور بسجود السهو إذا تركه سهوا ، وإن تركه عمدا فوجهان : أحدهما لا يسجد ؛ لأن

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الصلاة باب ما جاء في القبلة ومن لم يزل إعادة على من سها صلى إلى غير القبلة ١ / ١٤٤ ح (٤٠٤) // وفي كتاب السهو باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ١ / ٢٢٨ ح (١٢٢٦) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥ / ٢٢٠ ح (٥٧٢) ، { ٨٩ : ٩٦ } ، واللفظ له .

مشروع للسهو ، ولأن السجود شرع جبراً لخلل الصلاة ورفقا بالمصلي إذا تركه سهواً لعذره وهذا غير موجود في العامد فإنه مقصر وحكى هذا الوجه عن أبي إسحاق المروزي وأبي حنيفة . والثاني : وهو الصحيح باتفاق أصحاب الشافعي : يسجد لأنه إذا شرع للساھي فالعامد المقصر أولى .

ع إن ترك غير الأبعاض من السنن ( كالتعوذ ودعاء الافتتاح ورفع اليدين والتكبيرات والتسبيحات والدعوات والجهر والأسرار والتورك والافتراش والسورة بعد الفاتحة ووضع اليدين على الركبتين وتكبيرات العيد الزائدة وسائر الهيئات المسنونات غير الأبعاض فلا يسجد لها سواء تركها عمداً أو سهواً ؛ لأنه لم ينقل عن رسول الله ﷺ السجود لشيء منها والسجود زيادة في الصلاة فلا يجوز إلا بتوقيف وتخالف الأبعاض فإنه ورد التوقيف في التشهد الأول وجلوسه

قال النووي : وقسنا باقيها عليه ؛ لاستواء الجميع في أنها سنن متأكدة وحكى جماعة من الشافعية قولاً قديماً أنه يسجد لترك كل مسنون ذكره كان أو فعلاً ووجهها أنه يسجد لنسيان تسبيح الركوع والسجود وهما شاذان ضعيفان والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه لا يسجد لشيء منها غير الأبعاض  
هـ المنهي عنه في الصلاة صنفان :

أحدهما : ما لا تبطل الصلاة بعمره كالالتفات والخطوة والخطوتين علي الأصح وكذا الضربة والضربتان والاقعاء في الجلوس ووضع اليد علي الفم والخاصرة والفكر في الصلاة والنظر إلى ما يلهى ورفع البصر إلى السماء وكف الثوب والشعر ومسح الحصى والتثاؤب والعبث بلحيته وأنفه وأشباه ذلك فهذا كله لا يسجد لعمره ولا لسهوه<sup>(١)</sup> .

فعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قام رسول الله ﷺ يصلي في خميصته ذات أعلام فنظر إلى علمها فلمّا قضى صلاته قال : " اذهبوا بهذه الخميصة إلى أبي جهم بن حذيفة وأثوني بأنبجانيه فإنما ألهتني أنفاً في صلاتي " <sup>(٢)</sup> .

١- المجموع ٤/ ١١٦ : ١٢٧ يتصرف .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الصلاة باب إذا صلى في ثوب له أعلام ونظر إلى علمها ١/ ١٢٧ ، ١٢٨ ح ( ٢٧٢ ) // وفي كتاب الأذان باب الالتفات في الصلاة ١/ ٢١٨ ح ( ٧٥١ ، ٧٥٢ ) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ونواضع الصلاة باب كراهة الصلاة في ثوب له أعلام ٥/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ ح ( ٥٥٦ ) { ٦١ : ٦٢ } ، واللفظ له ( أنبجانيه ) قال ثعلب : هو كل ما كثف . قال غيره : هو كساء غليظ لا علم له فإذا كان للكساء علم فهو خميصته ، فإن لم يكن فهو أنبجانيه . وقال الداودي : هو كساء غليظ بين الكساء والعباءة . وقال القاضي أبو عبد الله هو كساء سدها قطن أو كتان ونحوه صوف ( شرح النووي على صحيح مسلم ٥/ ٢٠٧ )

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ سَرِيعًا دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ثُمَّ خَرَجَ وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعَجُّبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ فَقَالَ : " ذَكَرْتُ ، وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تَبْرًا عِنْدَنَا فَكْرِهْتُ أَنْ يُمْسِيَ أَوْ يَبِيتَ عِنْدَنَا فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ " (١) .

وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ النَّاسِ ، وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ ، وَهِيَ ابْنَةُ زَيْنَبِ بِنْتِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى عَاتِقِهِ فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَهَا ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ أَعَادَهَا (٢) .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نِعَاهُمْ فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ : " مَا حَمَلَكُمْ عَلَى إِلقَاءِ نِعَالِكُمْ ؟ " قَالُوا : رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَيْكَ فَأَلْقَيْنَا نِعَالَنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ جَبْرِيْلُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا " أَوْ قَالَ : " أَدَى " ، وَقَالَ : " إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا " (٣) .

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطاهم ١ / ٢٤٠ ح (٨٥١) // وفي كتاب العمل في الصلاة باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة ١ / ٢٢٧ ح (١٢٢١) ، واللفظ المذكور من هذا الموضع // وفي كتاب الزكاة باب من أحب تعجيل الصدقة من يومها ١ / ٣٨٠ ح (١٤٣٠) // وفي كتاب الاستئذان باب من أسرع في مشيه لحاجة أو قصد ٤ / ١٤٤ ح (٦٢٧٥) . والتبر بكسر المثناة وسكون الموحدة الذهب الذي لم يصف ولم يضرب ، قال الجوهرى : لا يقال إلا للذهب . وقد قاله بعضهم في الفضة . انتهى . وأخلفه بعضهم على جميع جواهر الأرض قبل أن تصاغ أو تضرب حكاها ابن الأنباري عن الكسائي ، وكذا أشار إليه ابن دريد . وقيل : هو الذهب المكسور ، حكاها ابن سيده (فتح الباري ٢ / ٣٩٢) .

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب جواز حمل الصبيان في الصلاة ٥ / ١٩٨ ، ١٩٩ ح (٥٤٣) {٤١ : ٤٣} .

٣- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب الصلاة في النعل ١ / ٢١٥ ، ٢١٦ ح (٦٥٠) بإسناد صحيح ، واللفظ له ، وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب الصلاة في النعلين ١ / ٣٧٠ ح (١٣٧٨) ، وأخرجه أحمد في المسند ٣ / ٢٠٣ ، ٩٢ ح (١١١٧٠ ، ١١٨٩٩) .

فلم يسجد ﷺ لشيء مما سبق .

**والثاني :** ما تبطل الصلاة بعمره كالكلام والركوع والسجود الزائدين فهذا يسجد لسهوه إذا لم تبطل به الصلاة .  
ومذهب الشافعية أنه لا يسجد لترك الجهر والاسرار والتسبيح وسائر الهيئات . وقال أبو حنيفة : يسجد للجهر والاسرار ، وقال مالك : يسجد لترك جميع الهيئات <sup>(١)</sup> .

**المسألة السادسة :** موطن سجود السهو :

اختلفت أقوال العلماء في موطن سجود السهو على النحو التالي :

**\* قال داود بن علي الظاهري :** لا يشرع سجود السهو إلا في المواضع التي

سجد النبي ﷺ فيها فقط .

والأحاديث الواردة في ذلك تستعمل في مواضعها على ما جاءت به ، ولا يقاس عليها .

**\*\* وقال الإمام أحمد :** يسجد قبل السلام في المواطن التي سجد فيها النبي

ﷺ قبل السلام ، وبعد السلام في المواطن التي سجد فيها النبي ﷺ بعد السلام ، وما سوى تلك المواطن : يسجد قبل السلام لكل سهو <sup>(٢)</sup> .

قال ابن قدامة : السجود كله عند أحمد قبل السلام إلا في موضعين اللذين ورد النص بسجودهما بعد السلام ، وهما إذا سلم من نقص في صلاته أو تحرى الإمام فبنى على غالب ظنه وما عداهما يسجد له قبل السلام <sup>(٣)</sup> .

**\*\*\* وقال مالك والمزني وأبو ثور من الشافعية :** إن كان السجود للزيادة

سجد بعد السلام ، وإن كان لتقصان سجد له .

وزعم ابن عبد البر أنه أولى من قول غيره للجمع بين الخبرين قال : وهو موافق للنظر ؛ لأنه في النقص جبر فينبغي أن يكون من أصل الصلاة ، وفي الزيادة ترغيم للشيطان فيكون خارجها .

وقال ابن دقيق العيد : لا شك أن الجمع أولى من الترجيح وادعاء النسب ،

٢- سبل السلام ١ / ٣٨٨ بتصرف .

١- المجموع ٤ / ١٢٦ ، ١٢٨ بتصرف .

٣- المغنى ١ / ٧٠٩ .

ويترجح الجمع المذكور بالمناسبة المذكورة ، وإذا كانت المناسبة ظاهرة وكان الحكم على وفقها ، كانت علة فيعم الحكم جميع محالها فلا تخصص إلا بنص ، وتعقب بأن كون السجود في الزيادة ترغيبا للشيطان فقط ممنوع ، بل هو جبر أيضا لما وقع من الخلل ، فإنه وإن كان زيادة فهو نقص في المعنى ، وإنما سمي النبي ﷺ سجود السهو ترغيبا للشيطان في حالة الشك<sup>(١)</sup> .

فمن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيُطْرَحِ الشَّكَّ ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ " <sup>(٢)</sup> . أي إغاضة له وإذلالا ، مأخوذ من الرغام وهو التراب ، ومنه أرغم الله أنفه ، والمعنى أن الشيطان لبس عليه صلاته وتعرض لإفسادها ونقصها فجعل الله تعالى للمصلي طريقا إلى جبر صلاته وتدارك ما لبسه عليه وإرغام الشيطان ورده خاسئا مبعدا عن مراده ، وكملت صلاة ابن آدم ، وامتلأ أمر الله تعالى الذي عصى به إبليس من امتناعه من السجود<sup>(٣)</sup> .

وقال الخطابي : لم يرجع من فرق بين الزيادة والنقصان إلى فرق صحيح . وأيضا فقصة ذي اليمين وقع السجود فيها بعد السلام ، وهي عن نقصان<sup>(٤)</sup> .

**\*\*\* وقالت الهادوية والحنفية والثوري : الأصل في سجود السهو بعد**

**السلام . وهذا قول للشافعي .**

**وتأولوا الأحاديث الواردة في السجود قبله .**

**واستدلوا بما يلي :**

**أ - حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي معنا فقد ورد فيه فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا**

١- فتح الباري ٣ / ١١٣ .

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح . كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له ٥ / ٢١٩ ح ( ٥٧١ ) { ٨٨ } .

٣- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢١٩ ، ٢٢٠ . ٤- فتح الباري ٣ / ١١٣ .

بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، وَهُوَ جَالِسٌ بَعْدَ التَّسْلِيمِ .

ب - حديثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ ثُمَّ دَخَلَ مَنْزِلَهُ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ : الْخُرْبَاقُ ، وَكَانَ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ فَذَكَرَ لَهُ صَنِيعَهُ وَخَرَجَ غَضْبَانَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى النَّاسِ فَقَالَ : " أَصَدَقَ هَذَا ؟ " قَالُوا : نَعَمْ فَصَلَّى رَكَعَةً ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . وفي رواية : سَلَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ فَقَامَ رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ فَقَالَ : أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ فَخَرَجَ مُغْضَبًا فَصَلَّى الرَّكَعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ .

ج - حديثِ عَبْدِ اللهِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ خَمْسًا فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللهِ أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : " وَمَا ذَاكَ ؟ " قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا قَالَ : " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ " ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْ السَّهْوِ .  
وتعقب بأنه لم يعلم بزيادة الركعة إلا بعد السلام حين سأله : هل زيد في الصلاة ؟

وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على أن سجود السهو بعد السلام لتعذره قبله لعدم علمه بالسهو ، وإنما تابعه الصحابة لتجويزهم الزيادة في الصلاة ؛ لأنه كان زمان توقع النسط .

وقال ابن خزيمة : لا حجة للعراقيين في حديث ابن مسعود لأنهم خالفوه فقالوا : إن جلس المصلي في الرابعة مقدار التشهد أضاف إلى الخامسة سادسة ثم سلم وسجد للسهو ، وإن لم يجلس في الرابعة لم تصح صلاته . ولم ينقل في حديث ابن مسعود إضافة سادسة ولا إعادة ولا بد من أحدهما عندهم . قال : ويحرم على العالم أن يخالف السنة بعد علمه بها<sup>(١)</sup> .

١- المصدر السابق ٣ / ١١٤ .

وأجاب بعضهم بما وقع في حديث ابن مسعود من الزيادة وهي " وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ " وأجيب بأنه معارض بحديث أبي سعيد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - " إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمْ "

وجمع بعضهم بينهما بحمل الصورتين على حالتين .

\*\*\*\* قال الشافعي في الجديد : الأصل السجود قبل السلام ، ورد ما خالفه من الأحاديث بادعائه نسط السجود بعد السلام .  
واستدل بما يلي :

- ١- حديث أبي سعيد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - السابق .
- ٢- حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمْ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ " (٢) .
- ٣- حديث عبد الرحمن بن عوف - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : " إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثِنْتَيْنِ فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ثِنْتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثِنْتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمْ " (٣) .

\*\*\*\* وقال جماعة من العلماء : هو مخير في كل سهو إن شاء سجد بعد السلام ، وإن شاء قبل السلام في الزيادة والنقص (٤) .

١ ، ٤- سبل السلام ١ / ٣٨٨ بتصرف .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب السهو باب السهو في الفرض والتطوع ١ / ٣٢٠ ح (١٢٢٢) ، وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب من قال يتم على أكبر ظنه ١ / ٣١٤ ، ٣١٥ ح (١٠٣٠ : ١٠٣٢) ، ولللفظ له .

٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود ٥ / ٢١٧ ح (٣٨٩) { ٢١٧ } ، أخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في الرجل يصلي فيشك في الزيادة والنقصان ١ / ٤٠٨ ح (٢٩٨) ، ولللفظ له ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب صحيح

الترجيح :

المذاهب متقاربة ، والخلاف في الأفضل .

وأما قول النووي : أقوى المذاهب فيها قول مالك ثم أحمد ، فقد قال غيره : بل طريق أحمد أقوى ؛ لأنه قال : يستعمل كل حديث فيما ورد فيه ، وما لم يرد فيه شيء يسجد قبل السلام ، قال : ولولا ما روي عن النبي ﷺ في ذلك لرأيته كله قبل السلام ؛ لأنه من شأن الصلاة فيفعله قبل السلام .  
ورجح البيهقي طريقة التخيير في سجود السهو قبل السلام أو بعده .  
ونقل الماوردي وغيره الإجماع على الجواز وإنما الخلاف في الأفضل .  
وكذا أطلق النووي .

وتعقب بأن إمام الحرمين نقل في " النهاية " الخلاف في الإجزاء عن المذهب واستبعد القول بالجواز ، وكذا نقل القرطبي الخلاف في مذهبهم ، وهو مخالف لما قاله ابن عبد البر إنه لا خلاف عن مالك أنه لو سجد للسهو كله قبل السلام أو بعده أن لا شيء عليه ، فيجمع بأن الخلاف بين أصحابه والخلاف عند الحنفية قال القدوري من الحنفية : لو سجد للسهو قبل السلام روي عن بعض أصحابنا لا يجوز لأنه أداء قبل وقته ، وصرح صاحب الهداية بأن الخلاف عندهم في الأولوية .

وقال ابن قدامة في " المقنع " من ترك سجود السهو الذي قبل السلام بطلت صلاته إن تعمد ، وإلا فيتداركه ما لم يطل الفصل .  
قال ابن حجر : ويمكن أن يقال : الإجماع الذي نقله الماوردي وغيره قبل هذه الآراء في المذاهب المذكورة <sup>(١)</sup> .

المسألة السادسة : حكم سجود السهو :

اختلفت مذاهب العلماء في حكم سجود السهو على النحو التالي :

\* ذهب الشافعية إلى أن سجود السهو مسنون كله .

\*\* وذهب المالكية إلى أن السجود للنقص واجب دون الزيادة .

\*\*\* وذهب الحنابلة إلى التفصيل بين الواجبات غير الأركان فيجب

لتركها سهوا ، وبين السنن القولية فلا يجب ، وكذا يجب إذا سها

١-فتح الباري ٣ / ١١٣ ، ١١٤ .

بزيادة فعل أو قول يبطلها عمدته .

\*\*\* وذهب الحنفية إلى أن سجود السهو واجب كله

واستدلوا بما يلي :

أ- حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - قال : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ - زَادَ أَوْ نَقَصَ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ ؟ قَالَ : " وَمَا ذَاكَ ؟ " قَالُوا : صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ : فَشَنَى رِجْلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ : " إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ " فالأمر للوجوب .

ب- ثبت من فعله ﷺ ، وأفعاله في الصلاة محمولة على البيان وبيان الواجب واجب<sup>(١)</sup> ، ولا سيما مع قوله : ﷺ " صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي " <sup>(٢)</sup> .

المسألة السابعة : كيفية سجود السهو :

دل حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - الذي معنا على كيفية سجود السهو ، فهو سجدتان كسجدي الصلاة ، وذلك في قول أبي هريرة - رضي الله عنه - : " ثُمَّ كَبَّرُ ثُمَّ سَجَدُ ثُمَّ كَبَّرُ فَرَفَعَ ثُمَّ كَبَّرُ وَسَجَدَ ثُمَّ كَبَّرُ وَرَفَعَ " فلو اقتصر على سجدة واحدة ساهيا أو عامدا ليس عليه شيء

وذكر بعض الفقهاء أنه لو تركها عامدا بطلت صلاته ؛ لأنه تعمد الإتيان بسجدة زائدة ليست مشروعة .

قال البدر العيني : كيف تبطل الصلاة إذا زاد فيها شيئا من جنسها؟ <sup>(٣)</sup> . وقال صاحب فتح المنعم معقبا على سؤال العيني : ونسأله ماذا يرى لو زاد ركعة عامدا في أي صلاة ؟ لو لم نقل بالبطلان لصلى المسلمون الثنائية ثلاثية<sup>(٤)</sup> ، والثلاثية رباعية ، والرباعية خماسية عامدين ، وانتهى التشريع الإلهي<sup>(٤)</sup> .

١- المصدر السابق ٣ / ١١١ .

٢- الحديث : سبق تخريجه عند شرح حديث سورة الفاتحة

٣- فتح المنعم ٣ / ٢٢٨ .

٤- عمدة القاري ٧ / ٤٤٤ .

التكبير في سجدتي السهو :

التكبير مشروع لسجود السهو بالإجماع ، ومذهب الجمهور وأبي حنيفة أن تكبير الصلوات كلها سنة غير تكبيرة الإحرام فهو ركن وأبو حنيفة يسمي تكبيرة الإحرام واجبة .  
وفي رواية عن أحمد والظاهرية أن كلها واجبة <sup>(١)</sup> .  
واختلف في سجود السهو بعد السلام هل يشترط له تكبيرة إحرام أو يكتفى بتكبير السجود ؟ فالجمهور على الاكتفاء ، وهو ظاهر غالب الأحاديث . وحكى القرطبي أن قول مالك لم يختلف في وجوب السلام بعد سجدتي السهو ، قال : وما يتحلل منه بسلام لا بد له من تكبيرة إحرام (٢) . ولا خلاف في الجلوس بين سجدتي السهو .

التشهد في سجود السهو :

اختلفت مذاهب العلماء في هذه المسألة على النحو التالي :  
\* ذهب الأحناف إلى التشهد في سجود السهو .

\*\* وذهب الشافعي في الصحيح عنه لا يتشهد كما في سجود التلاوة والجنابة

\*\*\* وذهب ابن مسعود - رضي الله عنه - وقتادة والنخعي في رواية عنه والحكم وحماد والثوري والأوزاعي والشافعي في رواية عنه إلى أنه إن كان السجود قبل السلام يسلم عقيب التكبير ، وإن كان بعده يتشهد ويسلم .

\*\*\* وذهب النخعي إلى أنه يتشهد ولا يسلم

\*\*\*\* وذهب أنس - رضي الله عنه - والشعبي والحسن وعطاء إلى أنه ليس فيهما تشهد ولا تسليم

\*\*\*\* وذهب سعد بن أبي وقاص وعمار - رضي الله عنهما - وابن أبي ليلى وابن سيرين وابن المنذر إلى أن فيهما تسليم بغير تشهد .  
وقال ابن المنذر : التسليم فيهما ثابت من غير وجه وفي ثبوت التشهد عنه

٢-فتح الباري ٣ / ١٢٠

١-عمدة القاري ٧ / ٤٤١ .

نظر.

وقال ابن عبد البر : لا أحفظه مرفوعا من وجه صحيح ، وعن عطاء إن شاء يتشهد ويسلم ، وإن شاء لم يفعل .

التسليم بعد سجود السهو :

قال أبو حنيفة والثوري وأحمد يسلم ثنتين عن يمينه وشماله  
وقال الكرخي والنخعي : ينبغي أن يسلم واحدة عن يمينه  
كالجنازة

وقيل : يسلم تلقاء وجهه في صفة السلام  
فهما روايتان عن مالك .

حكم من سها في سجدتي السهو

قال النخعي والحكم وحماد والمغيرة وابن أبي ليلى والحسن : لا سهو  
علي من سها في سجدتي السهو<sup>(١)</sup> .

المسألة الثامنة : الحكم لو تكرر السهو في الصلاة :

\* قال بعض الشافعية وأكثر أهل العلم : الاكتفاء بالسجدتين للسهو  
في الصلاة ، ولو تكرر

واستدلوا بحديث عبد الله ابن بختيار - رضي الله عنه - أنه قال : ( صَلَّى لَنَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَلَمَّا  
قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ  
سَلَّمَ ) فالذي فات في هذه القصة الجلوس والتشهد الأوسط ، وكلُّ منهما  
لو سها المصلي عنه على انفراده سجد لأجله ولم ينقل أنه ﷺ سجد في  
هذه الحالة غير سجدتين.

قال ابن حجر : وتعقب هذا الاستدلال بأنه ينبغي على ثبوت مشروعية  
السجود لترك ما ذكر ، ولم يستدلوا على مشروعية ذلك بغير هذا  
الحديث فيستلزم إثبات الشيء بنفسه وفيه ما فيه ، وقد صرح في بقية  
الحديث بأن السجود مكان ما نسي من الجلوس ، وحديث ذي اليدين دال  
لذلك<sup>(١)</sup> .

٢- فتح الباري ٣/ ١١٢

١- عمدة القاري ٧/ ٤٤٢ ، ٤٤٣.

**\*\* وقال الأوزاعي : إذا سها عن شيئين مختلفين يكرر ويسجد أربعاً**

**\*\*\* وقال ابن أبي ليلى يتكرر السجود بتكرر السهو .**

**\*\* وقال ابن أبي حازم وعبد العزيز بن أبي سلمة : إذا كان عليه سهوان في صلاة واحدة منه ما يسجد له قبل السلام ومنه ما يسجد له بعد السلام فليفعلهما<sup>(١)</sup> .**

**المسألة التاسعة : حكم من شك في عدد ركعات صلاته :**

**اختلفت أقوال الفقهاء في هذه المسألة على النحو التالي :**

**\* قال الحسن البصري وطائفة من السلف: إذا شك المصلي فلم يدر زاد أو نقص فليس عليه إلا سجدتان وهو جالس .**

واستدلوا بظاهر حديث أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " إِذَا نُودِيَ بِالْأَذَانِ أَدْبَرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضَرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْأَذَانَ فَإِذَا قُضِيَ الْأَذَانُ أَقْبَلَ فَإِذَا نُوبَ بِهَا أَدْبَرَ فَإِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ الْمُرءِ وَنَفْسِهِ يَقُولُ اذْكُرْ كَذَا اذْكُرْ كَذَا لِمَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ حَتَّى يَظَلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِي كَمْ صَلَّى فَإِذَا لَمْ يَدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ " .

**\*\* وقال الشعبي والأوزاعي والهادوية وجماعة كثيرة من السلف : إذا لم**

**يدر كم صلى لزمه أن يعيد الصلاة مرة بعد أخرى أبدا حتى يستيقن .**

**\*\*\* وقال بعضهم : يعيد ثلاث مرات ، فإذا شك في الرابعة فلا إعادة عليه .**

**\*\*\* وقال مالك والشافعي وأحمد - رضي الله عنهم - والجمهور : متى**

**شك في صلاته هل صلى ثلاثاً أم أربعاً مثلاً ؟ لزمه البناء على اليقين ، لا على الأغلب ؛ لأن الصلاة في الذمة بيقين فلا تسقط الا بيقين فيجب أن يأتي برابعة ويسجد للسهو**

١- عمدة القاري ٧ / ٤٤٢ .

واستدلوا بما يلي :

أ- حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : " إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ ثِنْتَيْنِ فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ثِنْتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثِنْتَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ "

ب- حديث أَبِي سَعِيدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - " إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِتْمَامًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ "

قال النووي : فهذا الحديث صريح في وجوب البناء على اليقين ، وهو مفسر لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ، فيحمل حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عليه ، وهذا متعين فوجب المصير إليه مع ما في حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - من الموافقة لقواعد الشرع في الشك في الأحداث والميراث من المفقود وغير ذلك .<sup>(١)</sup>

\*\*\* وقال أبو حنيفة : إن طرا الشك أولا استأنف ، وإن كثر بنى على غالب ظنه ، وإلا فعلى اليقين<sup>(٢)</sup> .  
والرأي الراجح رأي الجمهور .

المسألة العاشرة : حكم متابعة المؤتم للإمام إذا زاد على الصلاة :  
متابعة المؤتم للإمام فيما ظنه واجبا لا يفسد صلاته  
فعن ابن مسعود - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتَمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ " فإنه ﷺ لم يأمرهم بالإعادة ، وهذا في حق أصحابه - رضي الله عنهم - في

٢- فتح الباري ٢ / ١١٥

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢١٧ ، ٢١٨ .

مثل هذه الصورة ، لتجويزهم التغيير في عصر النبوة .  
فأما لو اتفق في الوقت الحالي قيام الإمام إلى الخامسة سبح له من خلفه ،  
فإن لم يقعد انتظروه قعودا حتى يتشهدوا بتشهده ، ويسلموا بتسليمه ،  
فإنها لم تفسد عليه حتى يقال : يُعزّلون، بل فعل ما هو واجب في حقه  
(١)

واختلفت أقوال العلماء في متابعة الإمام عند القيام من هذا الجلوس الوارد  
في حديث عبد الله ابن بَحِينَةَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ : ( صَلَّى لَنَا رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ فَلَمَّا قَضَى  
صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ سَلَّمَ )  
فقيل : إن متابعة الإمام عند القيام من الجلوس واجبة لما ورد في الحديث  
السابق .

ويجوز أن يكونوا علموا حكم هذه الحادثة ، أو لم يعلموا فسبحوا  
فأشار إليهم أن يقوموا

واختلفوا فيمن قام من اثنتين ساهيا هل يرجع إلى الجلوس ؟

\* فقالت طائفة بالحديث أن من استتم قائما واستقل من الأرض فلا يرجع  
وليمض في صلاته وإن لم يستو قائما جلس وروى ذلك عن علقمة  
وقتادة وعبد الرحمن بن أبي ليلى وهو قول الأوزاعي وابن القاسم في  
المدونة والشافعي

\* \* \* وقالت طائفة : إذا فارقت إيته الأرض وإن لم يعتدل فلا يرجع  
ويتمادى ويسجد قبل السلام رواه ابن القاسم عن مالك في المجموعة

\* \* \* وقالت طائفة : يقعد وإن كان استتم قائما .

روي ذلك عن النعمان بن بشير- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- والنخعي والحسن  
البصري إلا أن النخعي قال : يجلس ما لم يستتم القراءة ، وقال الحسن : ما  
لم يركع .

وقد روى عن عمرو ابن مسعود ومعاوية وسعيد والمغيرة بن شعبة وعقبة  
ابن عامر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- أنهم قاموا من اثنتين فلما ذكروا بعد القيام

١- سبل السلام ١ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ .

لم يجلسوا وقالوا : إن النبي ﷺ كان يفعل ذلك  
وفي قول أكثر العلماء أن من رجع إلى الجلوس بعد قيامه من ثنتين أنه لا  
تفسد صلاته إلا ما ذكر ابن أبي زيد عن سحنون أنه قال : أفسد الصلاة  
رجوعه .  
والصواب قول الجماعة (١) .

**حكم سجود السهو للمأموم إذا سها :**  
اختلفت مذاهب العلماء في هذه المسألة على النحو التالي :  
\* ذهب زيد بن علي والناصر ، والحنفية ، والشافعية إلى أنه لا يجب على  
المؤتم سجود السهو إذا سها في صلاته ، وإنما يجب عليه إذا سها الإمام  
فقط .

واستدلوا بحديث سالم بن عبد الله قال : جاء جبير بن مطعم إلى ابن عمر  
فقال يا أبا عبد الرحمن كيف قال أمير المؤمنين عمر في الإمام يؤم القوم  
فقال ابن عمر : قال عمر : قال رسول الله ﷺ : " إن الإمام يكفي من وراءه  
فإن سها الإمام فعليه سجدتا السهو وعلى من وراءه أن يسجدوا معه ، وإن  
سها أحد ممن خلفه فليس عليه أن يسجد والإمام يكفيه " (٣) .

\*\* وذهب الهادي إلى أنه يسجد للسهو ؛ لعموم أدلة سجود السهو للإمام  
والمنفرد ، والمؤتم .

قال الصنعاني : لو ثبت هذا الحديث لكان مخصصا لعمومات أدلة  
سجود السهو ، ومع عدم ثبوته فالقول قول الهادي (٤) .

**المسألة الحادية عشرة : السهو في حق الأنبياء - عليهم السلام - :**  
ذهب جمهور العلماء إلى جواز النسيان عليه ﷺ في أحكام الشرع ، وهو  
ظاهر القرآن والحديث ، اتفقوا على أنه ﷺ لا يُقرّ عليه ، بل يُعلمه الله  
تعالى به .

١- عمدة القاري ٧ / ٤٤٢ .

٢- سبل السلام ١ / ٣٩١ .

٣- الحديث : أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب من سها خلف الإمام دونه  
لم يسجد للسهو ٢ / ٣٥٢ ح (٣٧٠٠) وقال : أبو الحسين هذا مجهول والحكم بن عبد الله ضعيف

٤- سبل السلام ١ / ٣٩١ .

وقال أكثر العلماء : شرطه تنبُّه ﷺ على الفور متصلا بالحادثة ، ولا يقع فيه تأخير .

وجوزت طائفة تأخيره مدة حياته ﷺ ، واختاره إمام الحرمين وذهبت طائفة من العلماء إلى أن السهو عليه ﷺ ممتنع في الأفعال البلاغية والعبادات . كما أجمعوا على منع السهو واستحالاته عليه ﷺ في الأقوال البلاغية ، وأجابوا عن الظواهر الواردة في ذلك ، وإليه مال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني .

قال النووي : والصحيح الأول ؛ فإن السهو لا يناقض النبوة ، وإذا لم يقر عليه لم يحصل منه مفسدة ، بل تحصل فيه فائدة ؛ وهو بيان أحكام الناسي وتقرير الأحكام .

قال القاضي عياض : واختلفوا في جواز السهو عليه ﷺ في الأمور التي لا تتعلق بالبلاغ وبيان أحكام الشرع من أفعاله وعاداته وأذكار قلبه ، فجوزه الجمهور .

وأما السهو في الأقوال البلاغية : فأجمعوا على منعه كما أجمعوا على امتناع تعمده ، وأما السهو في الأقوال الدنيوية ، وفيما ليس سبيله البلاغ من الكلام الذي لا يتعلق بالأحكام ولا أخبار القيامة وما يتعلق بها ولا يضاف إلى وحي فجوزه قوم إذ لا مفسدة فيه .

قال القاضي عياض : والحق الذي لا شك فيه ترجيح قول من منع ذلك على الأنبياء في كل خبر من الأخبار ، كما لا يجوز عليهم خلف في خبر لا عمدا ولا سهوا ، لا في صحة ولا في مرض ، ولا رضاء ولا غضب ، وحسبك في ذلك أن سيرة نبينا ﷺ وكلامه وأفعاله مجموعة معتنى بها على مر الزمان ، يتداولها الموافق والمخالف والمؤمن والمرتاب ، فلم يأت في شيء منها استدراك غلط في قول ، ولا اعتراف بوهم في كلمة ، ولو كان لنقل كما نقل سهوه في الصلاة ونومه عنها ، واستدراكه رأيه في تلقيح النخل ، وفي نزوله بأدنى مياه بدر ، وغير ذلك . وأما جواز السهو في الاعتقادات في أمور الدنيا فغير ممتنع<sup>(١)</sup> .

وورد في رواية البخاري لحديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- الذي معنا " وَفِي

الْقَوْمِ رَجُلٌ فِي يَدَيْهِ طَوْلٌ يُقَالُ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنَسَيْتَ أَمْ قَصُرَتْ

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٢٢٠/٥ ، ٢٢١ .

الصَّلَاةُ؟ قَالَ: "لَمْ أَنْسَ وَلَمْ تُقْصِرْ" قَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ .

قال ابن حجر: الحديث حجة لمن قال: إن السهو جائز على الأنبياء فيما طريقه التشريع

وأما من منع السهو مطلقاً فأجابوا عن هذا الحديث بأجوبة "

أ- قوله: "لم أنس" نفي للنسيان، ولا يلزم منه نفي السهو. وهذا قول من فرق بينهما. ورد بأنه لا فرق بين السهو والنسيان.

ويكفي فيه قوله في هذه الرواية "بلى قد نسيت" وأقره على ذلك.

ب- وقيل: قوله: "لم أنس" على ظاهره وحقيقته وكان يتعمد ما يقع

منه من ذلك ليقع التشريع منه بالفعل لكونه أبلغ من القول

وتعقب بحديث ابن مسعود- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّمَا أَنَا

بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَذْكَرُ كَمَا تَذْكُرُونَ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ" فأثبت العلة قبل الحكم

وقيد الحكم بقوله "إنما أنا بشر" ولم يكتف بإثبات وصف النسيان حتى دفع قول من عساه يقول ليس نسيانه كنسياننا فقال: "كما تنسون"

ج- قوله: "إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن" يدل على عدم النسيان منه مما يؤكد أن ما حصل منه في سهو الصلاة كان متعمداً.

قال ابن حجر: ورد بأن حديث "إني لا أنسى" لا أصل له فإنه من بلاغات مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد<sup>(١)</sup>.

د- قالوا: إن حديث عبد الله- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قال: قال رسول الله ﷺ:

"بِسْمِ اللَّهِ لِأَحَدِهِمْ يَقُولُ نَسِيتُ آيَةَ كَيْتٍ وَكَيْتٍ بَلْ هُوَ نُسْيٍ اسْتَذْكُرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ

أَشَدُّ تَفْصِيًّا مِنْ صُدُورِ الرَّجَالِ مِنَ النَّعَمِ بِعُقْلِهَا"<sup>(٢)</sup>. ينكر أن ينسب إليه

النسيان؛ لأنه نهى غيره عن أن ينسب النسيان إلى نفسه كان

١- فتح الباري ٣/ ١٢٢.

٢- الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل القرآن باب استذكار القرآن وتعاونه ٣٣٢/٣ ح(٥٠٣٢) // و باب نسيان القرآن وهل يقول نسييت آية كذا وكذا ٣٣٤/٣ ح(٥٠٣٩) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الأمر بتعهد القرآن وكراهة قول نسييت آية كذا وجواز قول أنسييتها ٤٠٥/٦ ، ٤٠٦ ح(٧٩٠) { ٢٢٨ : ٢٣٠ } ، واللفظ له .

بالنسبة له أولى .

ورد ذلك بحديث ابن مسعود - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال : قال رسول الله ﷺ : " إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَذُكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ ، وَأَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ "

ورد أيضا بأنه لا يلزم من ذم إضافة نسيان الآية ذم إضافة نسيان كل شيء فإن الفرق بينهما واضح جدا .

هــ قيل : إن قوله : " لم أنس " راجع إلى السلام أي سلمت قصدا بانيا على ما في اعتقادي أنني صليت أربعاً وهذا جيد ، وكان ذا اليمين فهم العموم فقال " بَلَى قَدْ نَسِيتَ " وكان هذا القول أوقع شكا احتاج معه إلى استثبات الحاضرين .

وبهذا التقرير يندفع إيراد من استشكل كون ذي اليمين عدلا ولم يقبل خبره بمفرده ، فسبب التوقف فيه كونه أخبر عن أمر يتعلق بفعل المسئول مغاير لما في اعتقاده .

المسألة الثانية عشرة : ما يستفاد من الحديث :

١- نية الخروج من الصلاة ، وقطعها إذا كانت بناء على ظن التمام لا يوجب بطلانها ولو سلم التسليمتين .

٢- سجود السهو لا يتعدد بتعدد أسباب السهو .

٣- سجود السهو بعد السلام .

٤- قال الخطابي : فيه دليل على أن من قال : لم أفعل كذا وكان قد فعله ناسيا أنه غير كاذب .

٥- جواز السهو في الأفعال على الأنبياء ﷺ عليهم

٦- قال ابن عبد البر : فيه أن الواحد إذا ادعى شيئا كان في مجلس جماعة

لا يمكن في مثل ما ادعاه أن ينفرد بعلمه دون أهل المجلس لم يقطع

بقوله حتى يستخبر الجماعة فإن خالفوه سقط قوله أو نظرفيه بما يجب

وإن تابعوه ثبت قلت إنما استخبر الحاضرين لكونه أخبره عما يعتقد أو

يظن خلافه وإلا فقد حدث عمر بن الخطاب على المنبر بحديث الأعمال

بالنية ، ولم يصح أن أحدا من التابعين رواه عنه إلا علقمة بن وقاص مع

١- فتح الباري ٣ / ١٢٢ .

كونه من قواعد الإسلام ولم يرده أحد لانفراد علقمة به إذ ليس فيه مخالفة لما رواه غيره عن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

٧- قال ابن عبد البر: فيه أن المحدث إذا خالفه جماعة في نقله أن القول قول الجماعة وأن القلب إلى روايته أشد سكوناً من رواية الواحد .

٨- استدل به بعض الحنفية والمالكية على أنه لا يقبل في رؤية الهلال في غير الغيم إلا الجم الغفير لكونه لم يقبل ذلك من ذي اليدين وحده إذ حضر ذلك جماعة حتى يوافقوه غيره ولا يلزم من الحديث ذلك لأنه إنما سأل غيره لكونه أخبره عما يخالف ظنه واعتقاده كما تقدم وأما رؤية الهلال فليس عند الحاضرين ما يخالف ذلك مع خلق الله تعالى الأبصار متفاوتة فيرى الواحد ما لا يراه الجم الغفير وهذا أمر مشاهد فلا وجه لرد قوله مع كونه ثقة إلا حيث انفرد واشترطنا العدد .

٩- قال ابن عبد البر : فيه أن الشك قد يعود يقينا بخبر أهل الصدق وأن خبر الصادق يوجب اليقين .

قال العراقي : وإنما يعود يقينا إذا بلغ حد التواتر ويجوز أن يكون إنما صار يقينا بتذكره أنه لم يتم الصلاة كما رواه أبو داود في بعض طرقه قال : (وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السَّهْوِ حَتَّى يَقْنَهُ اللهُ ذَلِكَ) .

وأما قوله : إن خبر الصادق يوجب اليقين فإن أراد خبر الواحد فلا يسلم أنه يوجب اليقين وهو قول ضعيف محكي عن حسين الكرابيسي من أصحاب الشافعي أنه يوجب العلم الظاهر ، وبه قال أحمد في رواية عنه وحكاها ابن الصباغ في كتاب العدة في أصول الفقه عن قوم من أصحاب الحديث وحكى الخطيب في الكفاية عن القاضي أبي بكر الباقلاني أنه قول من لا يحصل علم هذا الباب .

١٠- إجابة النبي ﷺ إذا دعاه أو سأله وهو في الصلاة أنها لا تفسد الصلاة .  
١١- إيقاع السلام سهوا لا يبطل الصلاة وهو كذلك عند أكثر أهل العلم ، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة : يبطلها السلام ساهايا كالسلام فيها .

قال ابن عبد البر : وأجمعوا أن السلام فيها عامدا قبل تمامها يفسدها<sup>(١)</sup> .

١- خرج التثريب ٣/ ٢٢٦: ٢٢٥ .

- ١٢- سجود السهو في التطوع كالفرض سواء ، وقال ابن سيرين وقتادة : لا سجود في التطوع . قال العيني : وهو قول غريب ضعيف للشافعي<sup>(١)</sup>
- ١٣- أن الثقة إذا انفرد بزيادة خبر وكان المجلس متحدا أو منعت العادة غفلتهم عن ذلك أن لا يقبل خبره .
- ١٤- العمل بالاستصحاب ؛ لأن ذا اليدين استصحاب حكم الإتمام فسأل ، مع كون أفعال النبي ﷺ للتشريع ، والأصل عدم السهو والوقت قابل للنسب ، وبقية الصحابة ترددوا بين الاستصحاب وتجويز النسب فسكتوا ، والسرعان هم الذين بنوا على النسب فجزموا بأن الصلاة قصرت فيؤخذ منه جواز الاجتهاد في الأحكام .
- ١٥- جواز البناء على الصلاة لمن أتى بالمنافي سهوا
- ١٦- الباني لا يحتاج إلى تكبيرة الإحرام
- ١٧- الكلام سهوا لا يقطع الصلاة خلافا للحنفية .
- وأما قول بعضهم إن قصة ذي اليدين كانت قبل نسب الكلام في الصلاة فضعيف لأنه اعتمد على قول الزهري إنها كانت قبل بدر
- ١٨- تعمد الكلام لمصلحة الصلاة لا يبطلها ، وتعقب بأنه ﷺ لم يتكلم إلا ناسيا ، وأما قول ذي اليدين له " بلى قد نسيت " وقول الصحابة له " صدق ذو اليدين " فإنهم تكلموا معتقدين النسب في وقت يمكن وقوعه فيه فتكلموا ظنا أنهم ليسوا في صلاة ، كذا قيل وهو فاسد ؛ لأنهم كلموه بعد قوله ﷺ " لم تقصر " وأجيب بأنهم لم ينطقوا وإنما أومئوا كما عند أبي داود في روايته ، وهذا اعتمده الخطابي وقال : حمل القول على الإشارة مجاز سائغ بخلاف عكسه فينبني رد الروايات التي فيها التصريح بالقول إلى هذه ، وهو قوي ، وهو أقوى من قول غيره : يحمل على أن بعضهم قال بالنطق وبعضهم بالإشارة ، لكن يبقى قول ذي اليدين " بلى قد نسيت " ويجاب عنه وعن البقية على تقدير ترجيح أنهم نطقوا بأن كلامهم كان جوابا للنبي ﷺ وجوابه لا يقطع الصلاة ، وتعقب بأنه لا يلزم من وجوب الإجابة عدم قطع الصلاة .
- وأجيب بأنه ثبت مخاطبته في التشهد وهو حي بقولهم " السلام عليك أيها النبي " ولم تفسد الصلاة ، والظاهر أن ذلك من خصائصه ، ويحتمل أن

يقال ما دام النبي ﷺ يراجع المصلي فجائز له جوابه حتى تنقضي المراجعة فلا يختص الجواز بالجواب لقول ذي اليمين " بلى قد نسيت " ولم تبطل صلاته.

١٩- اليقين لا يترك إلا باليقين ؛ لأن ذا اليمين كان على يقين أن فرضهم الأربع ، فلما اقتصر فيها على اثنتين سأل عن ذلك ولم ينكر عليه سؤاله .

٢٠- أن الإمام يرجع لقول المأمومين في أفعال الصلاة ولو لم يتذكروبه قال مالك وأحمد وغيرهما ، ومنهم من قيده بما إذا كان الإمام مجوزا لوقوع السهو منه ، بخلاف ما إذا كان متحققا لخلاف ذلك أخذا من ترك رجوعه ﷺ لذي اليمين ورجوعه للصحابة ، ومن حجتهم قوله في حديث ابن مسعود - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - " فإذا نسيت فذكروني " وقال الشافعي : معنى قوله " فذكروني " أي لا تذكر ، ولا يلزم منه أن يرجع لمجرد إخبارهم ، واحتمال كونه تذكر عند إخبارهم لا يدفع . وفرق بعض المالكية والشافعية أيضا بين ما إذا كان المخبرون ممن يحصل العلم بخبرهم فيقبل ويقدم على ظن الإمام أنه قد كمل الصلاة بخلاف غيرهم .

٢١- استنبط بعض العلماء القائلين بالرجوع اشتراط العدد في مثل هذا وأحقوه بالشهادة ، وفرعوا عليه أن الحاكم إذا نسي حكمه وشهد به شاهدان أنه يعتمد عليهما

٢٢- أن الإمام يرجع لقول المأمومين إذا شك .

٢٣- جواز التعريف باللقب .

٢٤- الترجيح بكثرة الرواة وتعقبه ابن دقيق العيد بأن المقصود كان تقوية الأمر المسئول عنه لا ترجيح خبر على خبر<sup>(١)</sup> .

---

١- فتح الباري ٣ / ١٢٢ : ١٢٤ بتصرف .

## التشديد في التخلف عن صلاة الجماعة

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في " الصحيح " :

١- حَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدَ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ فَقَالَ : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا فَأَمَرَ بِهِمْ فَيَحْرَقُوا عَلَيْهِمْ بِحُزْمِ الْحَطَبِ بِيُوتِهِمْ وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا لَشَهِدَهَا " - يَعْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ ..

٢- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَاللَّفْظُ لَهَا قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ أَنْقَلَ صَلَاةً عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَصَلَاةَ الْفَجْرِ وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُقَامَ ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حُزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحْرَقَ عَلَيْهِمْ بِيُوتِهِمْ بِالنَّارِ " .

٣- وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا : وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ فِتْيَانِي أَنْ يَسْتَعِدُّوا لِي بِحُزْمٍ مِنْ حَطَبٍ ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ ثُمَّ مُحْرَقٌ بِيُوتٍ عَلَى مَنْ فِيهَا " .

## تخريج الحديث :

١- أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الأذان باب وجوب صلاة الجماعة ١ / ١٩٥ ح (٦٤٤) // و باب فضل العشاء في الجماعة ١ / ١٩٧ ح (٦٥٧) // وفي كتاب الخصومة باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة ٢ / ٩٧ ، ٩٨ ح (٢٤٢٠) // وفي كتاب الأحكام باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة ٤ / ٣٧٦ ح (٧٢٢٤) .

٢- وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ٥ / ٢٨٧ ، ٢٨٨ ح (٦٥١) { ٢٥١ : ٢٥٢ } .

٣- وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب في التشديد في ترك الجماعة ١ / ١٩٠ ، ١٩١ ح (٥٤٨ ، ٥٤٩) .

٤- وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء فيمن يسمع النداء فلا يجيب ١ / ٢٥٦ ، ٢٥٧ ح (٢١٧) قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح . وقد زوي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا : من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له . وقال بعض أهل العلم : هذا على التغليظ والتشديد ، ولا رخصة لأحد في ترك الجماعة إلا من عذر .

٥- وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الإمامة باب التشديد في التخلف عن الجماعة ٢ / ١٠٧ ح (٨٤٨) .

٦- وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب المساجد والجماعات باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ١ / ٢٥٩ ح (٧٩١) // و باب صلاة العشاء والفجر في جماعة ١ / ٢٦١ ح (٧٩٧) .

٧- وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب أي الصلاة على المنافقين أثقل ١ / ٣٢٦ ح (١٢٧٣) .

٨- وأخرجه أحمد في المسند ٢ / ٢٤٤ ، ٤٢٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧٩ ، ٥٣١ ، ٥٣٩ ح (٧٣٢٤ ، ٩٤٨٢ ، ١٠١٠٢ ، ١٠١٠٣ ، ١٠٢٢١ ، ١٠٨٨٩ ، ١٠٨٩١ ، ١٠٩٧٥) .

٩- وأخرجه مالك في الموطأ كتاب صلاة الجماعة باب فضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ١ / ١٢٩ ح (٢٩٠) .

## راوي الحديث :

أبو هريرة - رضي الله عنه - : سبقت ترجمته في حديث طهارة ماء البحر .

## اللغويات والمعاني :

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَدَ نَاسًا فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ : إشارة إلى سبب الحديث ،  
فلذلك ذكر في الزيادات . والصلاة هي صلاة الصبح  
فَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا الصُّبْحَ فَقَالَ :  
" أَشَاهِدُ فُلَانٌ ؟ " قَالُوا : لَا ، قَالَ : " أَشَاهِدُ فُلَانٌ ؟ " قَالُوا : لَا ، قَالَ : " إِنَّ  
هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ ، وَلَوْ تَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَيْتُمُوهُمَا وَلَوْ  
حَبْوًا عَلَى الرُّكْبِ ، وَإِنَّ الصَّفَّ الْأَوَّلَ عَلَى مِثْلِ صَفِّ الْمَلَائِكَةِ ، وَلَوْ عَلِمْتُمْ مَا  
فُضِّلَتْهُ لَأَبْتَدَرْتُمُوهُ ، وَإِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحَدَهُ ،  
وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَرْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ ، وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى  
" (١)

وجاء في رواية أن هذه الصلاة التي هم بتحريقهم للتخلف عنها هي العشاء ،  
وفي رواية أنها الجمعة ، وفي رواية : يتخلفون عن الصلاة مطلقا ، قال  
النووي : وكله صحيح ، ولا منافاة بين ذلك (٢) .

" لَقَدْ هَمَمْتُ : اللام واقعة في جواب قسم محذوف دل عليه رواية البخاري :

" والذي نفسي بيده لقد هممت " قسم كان النبي ﷺ كثيرا ما يقسم به ،  
والمعنى أن أمر نفوس العباد بيد الله ، أي بتقديره وتدييره .  
والهم : العزم ، وقيل : دونه (٣) . فالهم ما يرد على الفكر ، ويستقر في  
النفس دون أن تطمئن إليه (٤) . والعزم : الثبات والشدة فيما عقدت النية  
عليه (٥) .

١- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب في فضل صلاة الجماعة ١ / ١٩٢ ح (٥٥٤) بإسناد حسن ، واللفظ له . وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب الإمامة باب الجماعة إذا كانوا اثنين ١٠٤ / ٢ ح (٨٤٣) ، وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب المساجد والجماعات باب فضل الصلاة في جماعة ١ / ٢٥٧ ح (٧٩٠) ، وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب أي الصلاة على المنافقين أثقل ١ / ٣٢٦ ح (١٢٦٩ : ١٢٧٢) ، وأخرجه أحمد في المسند ١٤٠ / ٥ ، ١٤١ ح (٢١٥٨٧ ، ٢١٥٨٨ ، ٢١٥٩١) .

٢- فتح الباري ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ .

٣- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٨٨ .

٤- المصدر السابق ص ٣١١ .

٥- معجم لغة الفقهاء ص ٤٩٥ .

أَنْ أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ : أي صلاة الجماعة للفريضة ، وهذا يدل على قصد هؤلاء المتخلفين عن الصلاة بعد إقامتها . ففي الرواية الثانية عند مسلم " وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ " ، وإنما هم بإتيانهم بعد إقامة الصلاة ؛ لأن بذلك الوقت يتحقق مخالفتهم وتخلفهم ، فيتوجه اللوم عليهم .

ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى رَجَالٍ : أي أذهب إليهم<sup>(١)</sup> . أي آتاهم من خلفهم ، وقال الجوهرى : خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه . أو المعنى أخالف الفعل الذي أظهرت من إقامة الصلاة وأتركه وأسير إليهم ، أو أخالف ظنهم في أي مشغول بالصلاة عن قصدي إليهم ، أو معنى أخالف أتخلف . أي عن الصلاة . إلى قصدي المذكورين . والتقيد بالرجال يخرج النساء والصبيان .  
يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا : عن الصلاة لغير عذر ، والمراد بها هنا صلاة العشاء ، كما فسرفي آخر الرواية بقول الراوي : " يَعْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ " .

فَأَمَرَ بِهِمْ فَيَحْرَقُوا عَلَيْهِمْ بِحُزْمِ الْحَطَبِ بِيُوتِهِمْ : أي يأمر النبي ﷺ من اصطحابهم معه ليحرقوا بيوت المتخلفين عن صلاة الجماعة بالحطب .  
والحطب ما أعد من الشجر شبوا للنار<sup>(٢)</sup> . وفي الرواية الثانية عند مسلم : " فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بِيُوتِهِمْ بِالنَّارِ " بالتشديد ، والمراد به الكثير ، يقال حرقه إذا بالغ في تحريقه . وقوله : " عَلَيْهِمْ " يشعر بأن العقوبة ليست قاصرة على المال ، بل المراد تحريق المقصودين ، والبيوت تبعا للقاطنين بها<sup>(٣)</sup> . ففي الرواية الثالثة عند مسلم " ثُمَّ مُحْرَقُ بِيُوتٍ عَلَى مَنْ فِيهَا " .

قال ابن عبد البر : وأما الوعيد منه ﷺ في إحراق بيوت المتخلفين عن الصلاة معه فهو كسائر الوعيد في الكتاب والسنة وليس من لم ينفذه مخلفا ولكنه محسن ذو عفو محمود على ذلك ، وليس مخلف الوعد كذلك ، وأنه ﷺ لم يكن يتخلف عنه إلا متهم بالنفاق<sup>(٤)</sup> .

٢- لسان العرب ٣ / ٢٢٢ .

٤- الاستذكار ٢ / ١٤١ .

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٨٨ .

٣- فتح الباري ٢ / ١٥٢ .

وَلَوْ عَلِمَ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا : المراد بالعظم السمين هو أن يكون

عليه لحم بدليل قوله في رواية البخاري " عَرَقًا سَمِينًا أَوْ مَرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ "

والعرق - بفتح العين وسكون الراء بعدها قاف - قال الخليل : العرق العظم بلا لحم ، وإن كان عليه لحم فهو عرق ، وفي الحكم عن الأصمعي : العرق بسكون الراء قطعة لحم . وقال الأزهري : العرق واحد العراق وهي العظام التي يؤخذ منها هبر اللحم ، ويبقى عليها لحم رقيق فيكسر ويطبب ويؤكل ما على العظام من لحم دقيق ويتشمس العظام ، يقال عرقت اللحم واعترقته وتعرقته إذا أخذت اللحم منه نهشا ، وفي المحكم : جمع العرق على عراق بالضم عزيز . قال ابن حجر : وقول الأصمعي هو اللائق هنا .

مَرْمَاتَيْنِ : تثنية مرمأة بكسر الميم ، وحكي الفتح ، قال الخليل : هي ما بين ظلفي الشاة . وقال البخاري : المرمأة بكسر الميم مثل مسناة وميضاة ما بين ظلفي الشاة من اللحم .

وقال الأخفش : المرمأة لعبة كانوا يلعبونها بنصال محدودة يرمونها في كوم من تراب ، فأيهم أثبتها في الكوم غلب ، وهي المرمأة والمدحاة . قال ابن حجر : ويبعد أن تكون هذه مراد الحديث لأجل التثنية ، وحكى الحربي عن الأصمعي أن المرمأة سهم الهدف .

وقيل : المرمأة سهم يتعلم عليه الرمي ، وهو سهم دقيق مستو غير محدد ، قال الزين ابن المنير : ويدل على ذلك التثنية ، فإنها مشعرة بتكرار الرمي بخلاف السهام المحددة الحربية فإنها لا يتكرر رميها .

وقال الزمخشري : تفسير المرمأة بالسهم ليس بوجيه ، ويدفعه ذكر العرق معه . ووجه ابن الأثير بأنه لما ذكر العظم السمين وكان مما يؤكل أتبعه بالسهمين ؛ لأنهما مما يلهى به .

وإنما وصف العرق بالسمن والمرمأة بالحسن ؛ ليكون ثم باعث نفساني على تحصيلهما .

قال ابن عبد البر : وأما ضربه المثل ﷺ بالعظم السمين والمرماتين الحسنتين فإنه أراد الشيء الحقيق ، والنذر اليسير يقول : لو علم أحدهم يعني المنافقين المتخلفين عنه أنه يجد في المسجد أقل شيء من عرض الدنيا لجاءه .

١- فتح الباري ٢/ ١٥٢ ، ١٥٣ .

٢- الاستذكار ٢/ ١٤٢ .

لَشَهْدَهَا " - يَعْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ - : لِتَحْصِيلِ مَا يَبْتَغَى مِنْ عَرْضِ الدُّنْيَا الزَّائِلِ  
لَا تَحْصِيلِ مَا يَبْتَغَى مِنْ ثَوَابٍ عَظِيمٍ وَأَجْرٍ جَزِيلٍ عِنْدَ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ .  
وَفِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى ذَمِّ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الصَّلَاةِ بِوَصْفِهِمْ بِالْحَرَصِ عَلَى  
الشَّيْءِ الْحَقِيرِ مِنْ مَطْعُومٍ أَوْ مَلْعُوبٍ بِهِ ، مَعَ التَّفْرِيطِ فِيمَا يَحْصُلُ رَفِيعِ  
الدرجات ومنازل الكرامة .

إِنَّ أَثْقَلَ صَلَاةٍ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَصَلَاةُ الْفَجْرِ : كَانَتْ هَاتَانِ  
الصَّلَاتَانِ ثَقِيلَتَيْنِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ لِأَمْرَيْنِ :

أحدهما : للمشقة الموجودة في حضور المساجد فيهما من الظلمة وكون  
وقتتهما وقت راحة أو غلبة نوم أو خلوة بأهاليهم فلا يتجشم تلك المشاق إلا  
من وفق بثواب الله تعالى والمنافق إما شاك في ذلك أو لا يصدق فيشق  
عليه ذلك .

والمعنى الثاني : أن المنافقين كما قال الله تعالى : (يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا

يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا) {النساء: ١٤٢} وهاتان الصلواتان في ليل فربما خفي من  
غاب عنهما واستتر حاله بخلاف باقي الصلوات فإنها بحيث يراه الناس  
ويتفقدون غيبته فكان رباؤه يحضه على حضورها ليراه الناس والمعنى  
الأول أظهر لقوله تعالى في أول الآية (وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالًا)  
{النساء: ١٤٢} .

قال الحافظ العراقي : ولا مانع أن يكون الأمران المذكوران في الآية  
كلاهما حامل لهم على ترك الجماعة في الصلواتين المذكورتين .

وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا : أَي لَوْ يَعْلَمُ الْمُنَافِقِينَ أَوْ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنْ عَنَمَهُمَا ، مَا فِيهِمَا  
مِنَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ ، وَالْأَجْرِ الْعَظِيمِ .

لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا : الحبو : حبو الصبي الصغير على يديه ورجليه ، معناه : لو  
يعلمون ما فيهما من الفضل والخير ثم لم يستطيعوا الإتيان إليهما إلا  
حبوا لحبوا إليهما ، ولم يفوتوا جماعتهما في المسجد ، ففيه : الحث البالغ  
على حضورهما .

٢- خرج التثريب ٣ / ٢٨ .

١- فتح الباري ٢ / ١٥٣ .

٣- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٨٨ .

ثُمَّ أَنْطَلِقَ مَعِيَ بِرَجَالٍ : " مَعِيَ " جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من " رَجَالٍ " ، والتقدير: أنطلق برجال مصاحبين لي (١) .

### فقه الحديث

المسألة الأولى : حكم صلاة الجماعة :

اختلفت مذاهب الفقهاء في حكم صلاة الجماعة على النحو التالي :

\* ذهب عطاء والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان

والظاهرية ومن أهل البيت أبو العباس إلى أن صلاة الجماعة فرض عين واختلفوا فبعضهم قال: هي شرط . روي ذلك عن داود ومن تبعه وروي مثل ذلك عن أحمد ، وقال الباقر : إنها فرض عين غير شرط .

وداود قال : إنها شرط في صحة الصلاة بناء على ما يختاره من أن كل واجب في الصلاة فهو شرط فيها ولم يسلم له هذا ؛ لأن الشرطية لا بد لها من دليل ولذا قال أحمد وغيره : إنها واجبة غير شرط .

واستدلوا بما يلي :

١- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - الذي معنا .

فهو دليل على وجوب الجماعة عينا لا كفاية إذ قد قام بها غيرهم فلا

يستحقون العقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب أو فعل محرم .

فالعقوبة البالغة لا تكون إلا على ترك الفرائض .

وقد أطلق البخاري الوجوب عليها وبوب الحديث بقوله باب وجوب صلاة الجماعة وقالوا هي فرض عين إذ لو كانت فرض كفاية لكان قد أسقط وجوبها فعل النبي ﷺ ومن معه لها (٢) .

قال ابن حجر : وأما حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - فظاهر في كونها فرض عين ، لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق ، ولو كانت فرض كفاية لكانت قائمة بالرسول ﷺ ومن معه . ويحتمل أن يقال :

التهديد بالتحريق المذكور يمكن أن يقع في حق تارك فرض الكفاية كمشروعية قتال تارك فرض الكفاية ، وفيه نظر ؛ لأن التحريق الذي قد يفضي إلى القتل أخص من المقاتلة ، ولأن المقاتلة إنما

تشرع فيما إذا تمالأجميع على الترك (٣) .

٣-فتح الباري ٢ / ١٤٨

٢-سبل السلام ٢ / ٣٢ ، ٣٣ .

١-فتح المنعم ٣ / ٣٧٣ .

٢- حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرَخَّصَ لَهُ فَلَمَّا وُلَّى دَعَاهُ فَقَالَ : " هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ ؟ " قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : " فَأَجِبْ " (١) .

قال النووي : فهذا الأعمى هو ابن أم مكتوم- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وفي هذا الحديث دلالة لمن قال : الجماعة فرض عين . وترخيص النبي ﷺ ثم رده ، وقوله : " فأجب " ، فيحتمل أنه بوحى نزل في الحال ، ويحتمل أنه تغير اجتهاده ﷺ إذا قلنا بالصحيح وقول الأكثرين إنه يجوز له الاجتهاد (٢) .

**\*\* ذهب الجمهور من متقدمي الشافعية وكثير من الحنفية ، والمالكية والهادي إلى أن صلاة الجماعة فرض كفاية .**

واستدلوا بأدلة المذهب السابق بناء على قيام الصارف للأدلة على فرض العين إلى فرض الكفاية (٣) . وبأدلة المذهب التالي أيضا .

قال النووي عند شرحه لحديث ابن أم مكتوم- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : ويحتمل أنه رخص له أولا وأراد أنه لا يجب عليك الحضور إما لعذر وإما لأن فرض الكفاية حاصل بحضور غيره ، وإما الأمرين ، ثم ندبه إلى الأفضل فقال : الأفضل لك والأعظم لأجرك أن تجيب وتحضر فأجب (٤) .

وأجاب الجمهور عن حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الذي معنا بأن هؤلاء المتخلفين كانوا منافقين ، وسياق الحديث يقتضيه ، فإنه لا يظن بالمؤمنين من الصحابة أنهم يؤثرون العظم السمين على حضور الجماعة مع رسول الله ﷺ وفي مسجده ، ولأنه لم يحرق بل هم به ثم تركه ، ولو كانت فرض عين لما تركه (٥) .

وأجابوا عن حديث ابن أم مكتوم- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بأنه سأل هل له رخصة

١- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ٢٨٨ / ٥ ح (٦٥٣) {٢٥٥} .

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٢٨٩ / ٥ .

٣- سبل السلام ٢ / ٢٣ .

٤- شرح النووي على صحيح مسلم ٢٨٩ / ٥ .

٥- المصدر السابق ٢٨٧ / ٥ .

أن يصلي في بيته وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذره؟ فقيل: لا .  
ويؤيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعدو بإجماع المسلمين<sup>(١)</sup>  
فعن مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ عِتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ وَهُوَ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنْ الْأَنْصَارِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ أَنْكَرْتُ بَصْرِي ، وَأَنَا أَصْلِي لِقَوْمِي ، وَإِذَا كَانَتْ الْأَمْطَارُ سَالَ  
الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ ، وَلَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّيَ هُمْ وَدِدْتُ أَنَّكَ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ تَأْتِي فَتُصَلِّيَ فِي مُصَلَّى فَأَتَّخِذُهُ مُصَلَّى . قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "   
سَأَفْعَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ " قَالَ عِتْبَانُ : فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ حِينَ  
ارْتَفَعَ النَّهَارُ فَاسْتَأْذَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَذْنَتْ لَهُ فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ثُمَّ قَالَ  
: " أَيْنَ مُجِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ مِنْ بَيْتِكَ " قَالَ : فَأَشْرْتُ إِلَى نَاحِيَةِ مَنْ الْبَيْتِ فَقَامَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ فَكَبَّرَ فَقُمْنَا وَرَاءَهُ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . قَالَ : وَحَبَسْنَاهُ عَلَى خَزِيرِ  
صَنْعَانَهُ لَهُ قَالَ : فَتَابَ رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ حَوْلَنَا حَتَّى اجْتَمَعَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ  
ذَوُو عَدَدٍ فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : أَيْنَ مَالِكُ بْنُ الدُّخْسَنِ ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا  
يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لَا تَقُلْ لَهُ ذَلِكَ أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا  
اللَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ " قَالَ : قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ . قَالَ : فَإِنَّمَا نَرَى وَجْهَهُ  
وَنَصِيحَتَهُ لِلْمُنَافِقِينَ . قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ  
قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُبْتِغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ " <sup>(٢)</sup> .

**\*\* ذهب زيد بن علي والمؤيد بالله ، ومالك وأبو حنيفة وصاحبا  
والناصر إلى أنها سنة مؤكدة <sup>(٣)</sup>**

١- المصدر نفسه ٢٨٩/٥

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان  
التشديد في التخلف عنها ٢٩١ / ٥ ، ٢٩٢ ح (٦٥٧) { ٢٦٢ : ٢٦٥ } .

٣- سبل السلام ٢ / ٣٣ .

واستدلوا بما يلي :

١- حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : " تَفْضُلُ صَلَاةٍ فِي الْجَمِيعِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحَدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً " قَالَ : " وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ " قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : اقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ ( وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنْ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ) (١) .

٢- حديث ابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : " صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً " (٢) .

فقد اشتركت صلاتي الجماعة والفذ في الفضيلة ولو كانت الفرادى غير مجزئة لما كانت لها فضيلة أصلاً (٣) .

قال النووي : والجمع بين حديثي أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وابن عمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لا منافاة بينها فذكر القليل لا ينفي الكثير ، ومفهوم العدد باطل عند جمهور الأصوليين .

والثاني : أن يكون أخبر أولاً بالقليل ، ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها .

الثالث : أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاة ، فيكون لبعضهم خمس وعشرون ولبعضهم سبع وعشرون ، بحسب كمال الصلاة ومحافظته على هيئاتها وخشوعها ، وكثرة جماعتها وفضلهم ، وشرف البقعة ونحو ذلك ، فهذه هي الأجوبة المعتمدة . وقد قيل : إن الدرجة غير الجزء ، وهذا غفلة من قائله ؛ فإن في الصحيحين سبعا وعشرين درجة

١- الحديث : أخرجه البخاري كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة ، وباب فضل صلاة الفجر في جماعة ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، (٦٤٧ ، ٦٤٨) // وفي كتاب التفسير ، سورة الإسراء ، باب قوله : ( إن قرآن الفجر كان مشهودا ) قال مجاهد : صلاة الفجر ٣ / ٢١٦ ح (٤٧١٧) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ٥ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ح (٦٤٩) {٢٤٥ : ٢٤٨} ، واللفظ له .

٢- الحديث : أخرجه البخاري كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة ، وباب فضل صلاة الفجر في جماعة ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، (٦٤٥ ، ٦٤٩) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ٥ / ٢٨٦ ح (٦٥٠) {٢٤٩ ، ٢٥٠} ، واللفظ له .

٣- سبل السلام ٢ / ٢٣ .

وخمسة وعشرين درجة ، فاختلف القدر مع اتحاد لفظ الدرجة .  
واحتج الشافعية والجمهور بهذه الأحاديث على أن الجماعة ليست بشرط  
لصحة الصلاة ، خلافا لداود ، ولا فرضا على الأعيان خلافا لجماعة من  
العلماء ، والمختار أنها فرض كفاية ، وقيل : سنة <sup>(١)</sup> .

٣- حديث يزيد بن الأسود السَّوَّائِي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ،  
وَهُوَ غُلَامٌ شَابٌّ فَلَمَّا صَلَّى إِذَا رَجُلَانِ لَمْ يُصَلِّيَا فِي نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ فَدَعَا بِهِمَا فَجِئَ بِهِمَا  
تُرْعَدُ فَرَأَيْتُهُمَا فَقَالَ : " مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَنَا ؟ " قَالَ : قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا ،  
فَقَالَ : " لَا تَفْعَلُوا إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلِهِ ثُمَّ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَلْيُصَلِّ مَعَهُ  
فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ " <sup>(٢)</sup> .

فأثبت لهما الصلاة في رحالهما ولم يبين أنها إذا كانت جماعة <sup>(٣)</sup> .  
وأجاب أصحاب هذا المذهب عن حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الذي  
معناه بأجوبة متعددة منها ما يلي :

١- قال ابن بطال : أنها لو كانت شرطا أو فرضا لبين ذلك عند التواعد .  
ورد بأنه ﷺ قد دل على وجوب الحضور ، وهو كاف في البيان  
٢- أن الحديث يدل على خلاف المدعى ، وهو عدم الوجوب ؛ لكونه ﷺ هم  
بالتوجه إلى المتخلفين ، ولو كانت الجماعة فرضا لما تركها .

---

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٢٨٥/٥ ، ٢٨٦ .  
٢- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك  
الجماعة يصلي معهم ١ / ١٩٨ ح (٥٧٥ ، ٥٧٦) بإسناد صحيح ، واللفظ له // وباب الإمام ينحرف  
بعد التسليم ١ / ٢٠٧ ح (٦١٤) ، وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في الرجل  
يصلي وحده ثم يدرك الجماعة ١ / ٢٥٨ ح (٢١٩) قال أبو عيسى : حديث يزيد بن الأسود حديث  
حسن صحيح وهو قول غير واحد من أهل العلم وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد  
واسحاق قالوا : إذا صلى الرجل وحده ثم أدرك الجماعة فإنه يعيد الصلوات كلها في الجماعة  
وإذا صلى الرجل المغرب وحده ثم أدرك الجماعة قالوا فإنه يصليها معهم ويشفع بركعة والتي  
صلى وحده هي المكتوبة عندهم ، وأخرجه التَّسَائِي في المجتبى كتاب الإمامة باب إعادة  
الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده ١١٢/٢ ح (٨٥٨) // وفي كتاب الافتتاح باب الانحراف بعد  
التسليم ٦٧/٣ ح (١٣٣٤) ، وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب إعادة الصلوات في  
الجماعة بعد ما صلى في بيته ١ / ٢٦٦ ح (١٢٦٧) ، وأخرجه أحمد في المسند ١٦٠/٤ ، ١٦١  
ح (١٧٦١٣ : ١٧٦١٨)  
٣- سبل السلام ٢ / ٣٣ .

وفيه أن تركه لها حال التحريق لا يستلزم الترك مطلقا ؛ لإمكان أن يفعلها في جماعة آخرين قبل التحريق أو بعده  
٣- قال الباجي وغيره : إن الخبر ورد مورد الزجر وحقيقته غير مرادة ، وإنما المراد المبالغة ويرشد إلى ذلك وعيدهم بعقوبة لا يعاقبها إلا الكفار وقد انعقد الإجماع على منع عقوبة المسلمين بذلك.  
وأجيب بأن ذلك وقع قبل تحريم التعذيب بالنار ، وكان قبل ذلك جائزا على أنه لو فرض هذا التوعد وقع بعد التحريم لكان مخصصا له فيجوز التحريق في عقوبة تارك الصلاة .

٤- تركه ﷺ لتحريقهم بعد التهديد ولو كان واجبا لما عفا عنهم .

قال عياض: ليس في الحديث حجة ؛ لأنه ﷺ هم ولم يفعل

زاد النووي : ولو كانت فرض عين لما تركهم

وتعقبه ابن دقيق العيد بأنه لا يهيم إلا بما يجوز له فعله لو فعله والترك لا يدل على عدم الوجوب ؛ لاحتمال أن يكونوا انزجروا بذلك على أن رواية أحمد لحديث أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - " كَوْلَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّرِّيَّةِ لِأَقَمْتُ الصَّلَاةَ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُحْرِقُونَ مَا فِي الْبُيُوتِ بِالنَّارِ " فيها بيان سبب الترك .

٥- أن التهديد لقوم تركوا الصلاة رأسا لا مجرد الجماعة

وهذا الجواب ضعيف ؛ لأن قوله : " لا يشهدون الصلاة " بمعنى لا يحضرون . وفي رواية لأحمد عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : ( العشاء في الجمع ) أي في الجماعة <sup>(١)</sup> .

وعن أسامة بن زيد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قال : قال رسول الله ﷺ : " كَيْتَبَيْنَ

رَجَالًا عَنْ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ، أَوْ لِأَحْرَقَنَّ بُيُوتَهُمْ " <sup>(٢)</sup> .

٦- قال ابن المنير : إن الحديث ورد في الحث على مخالفة أهل النفاق

١- فتح الباري ٢ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، نيل الأوغار ٣ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

٢- الحديث : أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب المساجد والجماعات باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ١ / ٢٦٠ ح (٧٩٥) قال في الزوائد : في إسناد الوليد بن مسلم الدمشقي مدلس وعثمان لا يعرف حاله . والمعنى ثابت في الصحيحين وغيرهما ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٠٦/٥ ح (٢٢١٣٥)

والتحذير من التشبه بهم لا لخصوص ترك الجماعة .  
٧- أن الحديث ورد في حق المنافقين فلا يتم الدليل  
وتعقب باستبعاد الاعتناء بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع  
العلم بأنه لا صلاة لهم  
وبأنه ﷺ كان معرضا عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطويتهم ، وقال :  
لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ " (١) .

وتعقب هذا التعقب ابن دقيق العيد بأنه لا يتم إلا أن ادعى أن ترك معاقبة  
المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك وليس في إعراضه عنهم ما  
يدل على وجوب ترك عقوبتهم .

قال ابن حجر : والذي يظهر لي أن الحديث ورد في المنافقين لقوله ﷺ في  
صدر الحديث : " أثقل الصلاة على المنافقين " ولقوله ﷺ : " لو يعلمون "  
لأن هذا الوصف يليق بهم لا بالمؤمنين لكن المراد نفاق المعصية لا نفاق  
الكفر يدل على ذلك قوله في رواية : ( لا يشهدون العشاء في الجمع )  
وقوله في حديث أسامة : ( لا يشهدون الجماعات ) وأصرح من ذلك ما في  
رواية أبي داود عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " ثم آتي قوما يصلون في  
بيوتهم ليست بهم علة " فهذا يدل على أن نفاقهم نفاق معصية لا كفر لأن  
الكافر لا يصلي في بيته إنما يصلي في المسجد رياء وسمعة فإذا خلا في  
بيته كان كما وصفه الله تعالى من الكفر والاستهزاء .  
قال الطيبي : خروج المؤمن من هذا الوعيد ليس من جهة أنهم سمعوا النداء  
جاز لهم التخلف عن الجماعة بل من جهة أن التخلف ليس من شأنهم بل هو  
من صفات المنافقين ....

٨- أن فريضة الجماعة كانت في أول الأمر ثم نسخت . حكى ذلك  
القاضي عياض .

---

١- الحديث من رواية جابر- رضي الله عنه - : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب المناقب باب  
ما ينتهي من دعوة الجاهلية ٢ / ٢٩٦ ح (٣٥١٨) // وفي كتاب التفسير ، سورة المنافقون ، باب  
قوله : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم  
الضالين) ، و باب قوله : ( يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجننا الأعرمتها الأذل ولله العزة  
ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون ) ٣ / ٢٩٠ ، ٢٩١ ح (٤٩٠٥ ، ٤٩٠٧) ، وأخرجه  
مسلم في الصحيح كتاب البر والصلة والآداب باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما ١٦ / ١٠٦ ،  
١٠٧ ح (٢٥٨٤) { ٦٢ : ٦٤ }

قال ابن حجر : ويمكن أن يتقوى لثبوت النسب بالوعيد المذكور في حقهم وهو التحريق بالنار

قال : ويدل على النسب الأحاديث الواردة في تفضيل صلاة الجماعة على صلاة الفرد ؛ لأن الأفضلية تقتضي الاشتراك في أصل الفضل ومن لازم ذلك الجواز

٩- أن المراد بالصلاة الجمعة لا باقي الصلوات وتعقب بأن الأحاديث مصرحة بالعشاء والفجر- كما في حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الذي معنا- وغيره

ولا ينافي ذلك ما ورد من حديث ابن مسعود- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أنها الجمعة لاحتمال تعدد الواقعة (١) .

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِقَوْمٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ : " لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَحْرَقَ عَلَى رِجَالٍ يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجُمُعَةِ بِيَوْمِهِمْ " (٢)

قال الصنعاني : وقد أطال القائلون بالسنية الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفى ، وأقربها أنه خرج مخرج الزجر لا الحقيقة بدليل أنه لم يفعله ﷺ (٣) .

### المسألة الثانية : حكم من تمأثوا على ترك السنن ظاهرا :

في حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - الذي معنا حجة لأحد القولين في أنه يقاتل أهل بلد تمأثوا على ترك السنن ظاهرا بناء على القول بأن الجماعة سنة لا فرض .

قال القاضي عياض : والصحيح قتالهم ؛ لأن في التمالؤ عليها إمامتها . وقد اختلف أصحاب الشافعي في قتال أهل بلد اتفقوا على ترك الجماعة

١- فتح الباري ٢ / ١٤٩ ، ١٥٠ ، نيل الأوغار ٣ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها ٥ / ٢٨٨ ح (٦٥٢) {٢٥٤} .

٣- سبل السلام ٢ / ٣٣ .

بناء على القول بأنها سنة  
والصحيح عندهم أنهم لا يقاتلون على ذلك إنما يقاتلون على القول  
بأنها فرض كفاية<sup>(١)</sup>.

المسألة الثالثة: العقاب بالتحريق بالنار:  
التحريق بالنار منسوخ بالأحاديث التالية:

١- حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَعْثٍ فَقَالَ:  
" إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا وَفُلَانًا فَأَحْرِقُوهُمَا بِالنَّارِ " ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ حِينَ أَرَدْنَا الْخُرُوجَ: " إِنِّي أَمَرْتُكُمْ أَنْ تُحْرِقُوا فُلَانًا وَفُلَانًا ، وَإِنَّ النَّارَ لَا  
يُعَذَّبُ بِهَا إِلَّا اللهُ فَإِنْ وَجَدْتُمُوهُمَا فَاقْتُلُوهُمَا " (٢).

٢- حديث عكرمة قال: أُتِيَ عَلِيٌّ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- بِزَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ  
عَبَّاسٍ فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أَحْرِقْهُمْ لِنَهْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ " لَا تُعَذَّبُوا بِعَذَابِ اللهِ "   
وَلَقَتَلْتَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: " مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ " (٣).

٣- حديث حمزة بن عمرو الأسلمي- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَهُ عَلَى  
سَرِيَّةٍ. قَالَ: فَخَرَجْتُ فِيهَا ، وَقَالَ: " إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا فَأَحْرِقُوهُ بِالنَّارِ " فَوَلَّيْتُ  
فَنَادَانِي فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ . فَقَالَ: " إِنْ وَجَدْتُمْ فُلَانًا فَاقْتُلُوهُ وَلَا تُحْرِقُوهُ فَإِنَّهُ لَا يُعَذَّبُ  
بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ " (٤).

١- خرج التثريب ٣ / ٤١ .

٢- الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجهاد باب لا يعذب بعذاب الله ٢ / ٢٦٣  
ح (٣٠١٦) .

٣- الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجهاد والسير باب لا يعذب بعذاب الله ٢ /  
٢٦٣ ح (٣٠١٧) // وفي كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم باب حكم المرتد والمرتدة  
واستنابتهم ٤ / ٢٩٧ ح (٦٩٢٢) واللفظ من هذا الموضع

٤- الحديث: أخرجه أبو داود في السنن كتاب الجهاد باب في كراهية حرق العدو بالنار ٢ /  
٢٥٩ ح (٢٦٧٣) بإسناد صحيح ، واللفظ له ، وأخرجه أحمد في المسند ٣ / ٤٩٤ ح (١٦١٣٠) .

٤- حديث عبد الله - رضي الله عنه - قال : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَنْطَلَقَ لِحَاجَتِهِ فَرَأَيْنَا حُمْرَةً مَعَهَا فَرْحَانٍ فَأَخَذْنَا فَرَحِيهَا فَجَاءَتْ الْحُمْرَةُ فَجَعَلَتْ تَفْرُسُ فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : " مَنْ فَجَعَ هَذِهِ بَوْلِدَهَا ؟ رُدُّوا وَلَدَهَا إِلَيْهَا " ، وَرَأَى قَرِيَةً نَمْلٍ قَدْ حَرَّقْنَاهَا فَقَالَ : " مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ ؟ " قُلْنَا : نَحْنُ ، قَالَ : " إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعَذَّبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ " (١) .

قال الحافظ العراقي : فهذه الأحاديث دالة أن ما كان هم به من التحريق منسوخ بهذه الأحاديث (٢) .

المسألة الرابعة : ما يستفاد من الحديث :

- ١- أن الإمام إذا عرض له شغل يستخلف من يصلي بالناس.
- ٢- جواز الانصراف بعد إقامة الصلاة لعذر.
- ٣- قال بعضهم : في هذا الحديث دليل على أن العقوبة كانت في أول الأمر بالمال ؛ لأن تحريق البيوت عقوبة مالية . وقال غيره : أجمع العلماء على منع العقوبة بالتحريق في غير المتخلف عن الصلاة والغال من الغنيمة ، واختلف السلف فيهما ، والجمهور على منع تحريق متاعهما .
- ٤- تأكد صلاة الجماعة والحض عليها والتهديد لمن تركها .
- ٥- تقديم الوعيد والتهديد على العقوبة .
- قال ابن دقيق العيد : وسره أن المفسدة إذا ارتفعت بالأهون من الزواجر اكتفي به عن الأعلى .
- ٦- أن الجماعة لا تجب على النساء ولا تتأكد في حقهن من قوله ( ثم أخالف إلى رجال ) وهو كذلك .
- ٧- استحباب حضور الجماعة لأصحاب الأعداء من مريض أو نحوه وإن لم يتأكد في حقه (٣) .
- ٨- جواز أخذ أهل الجرائم على غرة ؛ لأنه ﷺ هم بذلك في الوقت الذي عهد

١- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الجهاد باب في كراهية حرق العدو بالنار ٢ / ٢٥٩ ح (٢٦٧٥) بإسناد صحيح ، واللفظ له // وفي كتاب الأدب باب في قتل الذر ٣ / ٣٧٠ ح (٥٢٦٨) ، وأخرجه أحمد في المسند ٢٩٦/١ ، ٤٠٤ ، ٤٢٣ ح (٣٧٦٣ ، ٣٨٣٥ ، ٣٨٣٦ ، ٤٠١٨) .

٢- خرج التثريب ٣ / ٤٥ .

٣- المصدر السابق ٣ / ٣٥ : ٤٤ .

منه فيه الاشتغال بالصلاة بالجماعة ، فأراد أن يبغتهم في الوقت الذي يتحققون أنه لا يطرقهم فيه أحد .

قال ابن حجر : وفي السياق إشعار بأنه تقدم منه زجرهم عن التخلف بالقول حتى استحقوا التهديد بالفعل ، وترجم عليه البخاري في كتاب الأشخاص وفي كتاب الأحكام " باب إخراج أهل المعاصي والريب من البيوت بعد المعرفة " يريد أن من طلب منهم بحق فاخفى أو امتنع في بيته لدا ومطلا أخرج منه بكل طريق يتوصل إليه بها ، كما أراد ﷺ إخراج المتخلفين عن الصلاة بإلقاء النار عليهم في بيوتهم .

٩- استدل به ابن العربي وغيره على مشروعية قتل تارك الصلاة متهاونا بها .

قال ابن حجر : ونوزع في ذلك . ورواية أبي داود التي فيها أنهم كانوا يصلون في بيوتهم تعكر عليه . نعم يمكن الاستدلال منه بوجه آخر وهو أنهم إذا استحقوا التحريق بترك صفة من صفات الصلاة خارجة عنها سواء قلنا واجبة أو مندوبة كان من تركها أصلا رأسا أحق بذلك ، لكن لا يلزم من التهديد بالتحريق حصول القتل لا دائما ولا غالبا ، لأنه يمكن الفرار منه أو الإخماد له بعد حصول المقصود منه من الزجر والإرهاب . وفي قوله في رواية أبي داود " ليست بهم علة " دلالة على أن الأعذار تبيح التخلف عن الجماعة ولو قلنا إنها فرض ، وكذا الجمعة .

١٠- الرخصة للإمام أو نائبه في ترك الجماعة لأجل إخراج من يستخفى في بيته ويتركها ، ولا بعد في أن تلحق بذلك الجمعة ، فقد ذكروا من الأعذار في التخلف عنها خوف فوات الغريم وأصحاب الجرائم في حق الإمام كالغرماء .

١١- جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا كان في ذلك مصلحة ، قال ابن بزيرة : وفيه نظر ؛ لأن الفاضل في هذه الصورة يكون غائبا ، وهذا لا يختلف في جوازه ،

١٢- استدل به ابن العربي على جواز إعدام محل المعصية كما هو مذهب مالك . وتعقب بأنه منسوخ كما قيل في العقوبة بالمال<sup>(١)</sup> .

١- فتح الباري ٢ / ١٥٣ .

## صلاة الضحى

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في " الصحيح " :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضُّبَعِيُّ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ ، وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا  
وَاصِلُ مَوْلَى أَبِي عِيْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَقِيلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ  
عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ  
أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ  
تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ  
رَكَعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى " .

## تخريج الحديث :

- ١- أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب  
استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات  
وأوسطها أربع ركعات أوست والحث على المحافظة عليها ٤ / ٢٤٦  
ح (٧٢٠) {٨٤} // وفي كتاب الزكاة باب بيان أن اسم الصدقة يقع على  
كل نوع من المعروف ٧ / ٧٥ ، ٧٦ ح (١٠٠٦) {٥٣} .
- ٢- وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب صلاة الضحى ١ / ٢٨٣ ،  
٣٨٤ ح (١٢٨٥ ، ١٢٨٦) // وفي كتاب الأدب باب في إمطة الأذى عن  
الطريق ٣ / ٣٦٥ ح (٥٢٤٣ ، ٥٢٤٤)
- ٣- وأخرجه أحمد في المسند ٥ / ١٦٧ ، ١٧٨ ح (٢١٨٠٧ ، ٢١٨٨١) .
- ٤- وأخرجه النسائي في السنن الكبرى كتاب عشرة النساء باب  
الترغيب في المباحة ٥ / ٣٢٦ ح (٩٠٢٨) .
- ٥- وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح كتاب الصلاة باب فضل صلاة  
الضحى والبيان أن ركعتي الضحى تجزىء من الصدقة التي كنت على  
سلامي المرء في كل يوم ٢ / ٢٢٨ ح (١٢٢٥) .

راوي الحديث: أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه -  
اسمه ونسبه وكنيته :

اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافا كبيرا  
ف قيل : اسمه جندب بن جنادة . قال ابن عبد البر : وهو أكثر وأصح .  
وقيل : بُرَيْر بن جنادة ، وقيل : بُرَيْر بن جندب ، وقيل : بُرَيْر بن عَشْرَقَة ،  
وقيل : جندب بن عبد الله ، وقيل جندب بن السكن .

والمشهور جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن الوقيعة بن حرام بن غفار  
وقيل : جندب بن جنادة قيس بن عمرو بن مليل بن صعير بن حرام بن  
غفار بن مليل بن ضمرة بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن  
مدركة بن إلياس بن مضر

أمه : زملة بنت الوقيعة من بني غفار بن مليل  
وكان أخا عمرو بن عبسة لأمه (١) .

إسلامه :

قال أبو ذر - رضي الله عنه - : كنت رابع الإسلام أسلم قبلي ثلاثة وأنا  
الرابع (٢) .

قال ابن عبد البر : ويقال : كان خامسا في الإسلام اسلم بمكة ثم رجع  
إلى بلاد قومه حتى مضت بدر وأحد والخندق ثم قدم المدينة على رسول  
الله ﷺ ، وكان آدم جسيما كثر اللحية (٣) .

فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : لَمَّا بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ قَالَ  
لِأَخِيهِ : ارْكَبْ إِلَى هَذَا الْوَادِي فَاعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الْخَبْرُ  
مِنَ السَّمَاءِ فَاسْمَعْ مِنْ قَوْلِهِ ثُمَّ أَتَيْتَنِي ، فَانْطَلَقَ الْآخِرُ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ ، وَسَمِعَ مِنْ  
قَوْلِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى أَبِي ذَرٍّ فَقَالَ : رَأَيْتُهُ يَأْمُرُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، وَكَلَامًا مَا هُوَ بِالشُّعْرِ  
فَقَالَ : مَا شَفَيْتَنِي فِيهَا أَرَدْتُ فَتَزَوَّدَ وَحَمَلَ شَنَّةً لَهُ فِيهَا مَاءٌ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَأَتَى  
الْمَسْجِدَ ، فَالْتَمَسَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يَعْرِفُهُ وَكَرِهَ أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ حَتَّى أَدْرَكَهُ يَعْني اللَّيْلَ

٢- حلية الأولياء ١ / ١٥٧ .

١- الاستيعاب ٤ / ٢١٦ .

٣- الاستيعاب ١ / ٣٢١ ، ٤ / ٢١٦ .

فَاضْطَجَعَ فَرَأَهُ عَلِيٌّ فَعَرَفَ أَنَّهُ غَرِيبٌ فَلَمَّا رَأَهُ تَبِعَهُ فَلَمْ يَسْأَلْ وَاحِدٌ مِنْهَا صَاحِبَهُ  
عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أَصْبَحَ ثُمَّ احْتَمَلَ قَرْبَتَهُ وَزَادَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَظَلَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَلَا يَرَى  
النَّبِيَّ ﷺ حَتَّى أَمْسَى فَعَادَ إِلَى مَضْجَعِهِ فَمَرَّ بِهِ عَلِيٌّ فَقَالَ : مَا أَنَى لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْلَمَ  
مَنْزِلَهُ ؟ فَأَقَامَهُ فَذَهَبَ بِهِ مَعَهُ وَلَا يَسْأَلُ وَاحِدٌ مِنْهَا صَاحِبَهُ عَنْ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا كَانَ  
يَوْمَ الثَّلَاثِ فَعَلَّ مِثْلَ ذَلِكَ فَأَقَامَهُ عَلِيٌّ مَعَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَلَا تُحَدِّثُنِي مَا الَّذِي أَقْدَمَكَ  
هَذَا الْبَلَدَ ؟ قَالَ : إِنْ أُعْطِيتُنِي عَهْدًا وَمِثَاقًا لَتُرْشِدَنِي فَعَلْتُ فَفَعَلْتُ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ :  
فَإِنَّهُ حَقٌّ ، وَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِذَا أَصْبَحْتَ فَاتَّبِعْنِي فَإِنِّي إِنْ رَأَيْتُ شَيْئًا أَخَافُ  
عَلَيْكَ قُمْتُ كَأَنِّي أُرِيقُ الْمَاءَ فَإِنْ مَضَيْتُ فَاتَّبِعْنِي حَتَّى تَدْخُلَ مَدْخَلِي فَفَعَلْتُ فَانْطَلَقَ  
يَقْفُوهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَدَخَلَ مَعَهُ فَسَمِعَ مِنْ قَوْلِهِ وَأَسْلَمَ مَكَانَهُ فَقَالَ لَهُ  
النَّبِيُّ ﷺ : " اِرْجِعْ إِلَى قَوْمِكَ فَأَخْبِرْهُمْ حَتَّى يَأْتِيكَ أَمْرِي " فَقَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي  
بِيَدِهِ لَا ضُرْحَنَ بَهَا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ  
أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَثَارَ الْقَوْمُ فَضَرَبُوهُ حَتَّى أَضْجَعُوهُ  
فَأَتَى الْعَبَّاسُ فَأَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَالَ : وَيْلَكُمْ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ مِنْ غِفَارٍ ، وَأَنَّ طَرِيقَ  
تُجَارِكُمْ إِلَى الشَّامِ عَلَيْهِمْ ، فَأَنْقَذَهُ مِنْهُمْ ثُمَّ عَادَ مِنَ الْغَدِ بِمِثْلِهَا وَثَارُوا إِلَيْهِ فَضَرَبُوهُ  
فَأَكَبَّ عَلَيْهِ الْعَبَّاسُ فَأَنْقَذَهُ <sup>(١)</sup> .

فضائله :

**\*\* كان - رضي الله عنه - من الأربعة الذين يحبهم الله عز وجل ، وأمر**

**نبيه ﷺ بحبهم :**

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب مناقب الأنصار باب إسلام أبوذر الغفاري -  
رضي الله عنه - ٤٧٧ / ٢ ، ٤٧٨ ح (٣٨٦١) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب فضائل الصحابة -  
رضي الله عنهم - باب فضائل أبي ذر - رضي الله عنه - ٢٨ / ١٦ ، ٢٩ ح (٢٤٧٤) { ١٣٣ } ،  
واللفظ له .

فَعَنْ بَرِيدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنْ اللَّهُ أَمَرَنِي بِحُبِّ أَرْبَعَةٍ وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يُحِبُّهُمْ " قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ سَمِّهِمْ لَنَا ، قَالَ : " عَلِيُّ مَتَّهُمْ " يَقُولُ ذَلِكَ ثَلَاثًا " وَأَبُو ذَرٍّ وَالْمَقْدَادُ وَسَلْمَانُ أَمَرَنِي بِحُبِّهِمْ وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يُحِبُّهُمْ " (١) .

**\*\* كان - رضي الله عنه - صادق الحديث ، وفي العهد والوعد :**

**\*\* كان - رضي الله عنه - شبه عيسى - عليه السلام - في التواضع**

**والزهد :**

فَعَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " مَا أَظَلَّتْ الْخُضْرَاءُ ، وَلَا أَقَلَّتْ الْغُبْرَاءُ مِنْ ذِي هَجَةٍ أَصْدَقَ ، وَلَا أَوْفَى مِنْ أَبِي ذَرٍّ ، شِبْهُ عَيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامَ - " فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ كَالْحَاسِدِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَتَعْرِفُ ذَلِكَ لَهُ؟ قَالَ : " نَعَمْ فَأَعْرِفُوهُ لَهُ " (٢) .

قال علي - رضي الله عنه - : أبو ذر وعاء مليء علما ثم أذكي عليه فلم يخرج منه شيء حتى قبض

قال أبو داود : لم يشهد بدرا ، ولكن عمر الحقه مع القراء ، وكان يوازي ابن مسعود في العلم ، وكان رزق أبي ذر أربع مائة دينار (٣) .

قال أبو ذر - رضي الله عنه - : كان قوتي على عهد رسول الله ﷺ صاعا من التمر فلست بزائد عليه حتى ألقى الله تعالى (٤) .

قال عنه أبو نعيم : العابد الزهيد القانت الوحيد رابع الإسلام ورافض الأزمات قبل نزول الشرع والأحكام تعبد قبل الدعوة بالشهور والأعوام

١- الحديث : أخرجه الترمذي في السنن كتاب المناقب باب مناقب علي بن أبي خالب - رضي الله عنه - ٤٠٠ / ٥ ، ٤٠١ ح ( ٣٧٣٩ ) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث شريك . واللفظ له ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في المقدمة باب فضل سلمان وأبي ذر والمقداد ٥٢/١ ح (١٤٩) ، وأخرجه أحمد في المسند ٣٥٦ ، ٣٥١/٥ ح (٢٣٣٥٦) ، ٢٣٤٠٢ .

٢- الحديث : أخرجه الترمذي في السنن كتاب المناقب باب مناقب أبي ذر - رضي الله عنه - ٤٤٠ ، ٤٤١ ح ( ٣٨٢٨ ) قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . ، واللفظ له ، وأخرجه ابن ماجه في السنن في المقدمة باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ، فضل أبي ذر - رضي الله عنه - ٥٥ / ١ ح (١٥٦) ، وأخرجه أحمد في المسند ١٧٥ / ٢ ح (٦٦٣٠) .

٣- تهذيب الكمال ٣٠٤ / ٨ .

٤- الاستيعاب ١ / ٢٢٣

وأول من حيا الرسول بتحيةة الإسلام لم يكن تأخذه في الحق لائمة اللوام ولا تفزعه سطوة الولاة والحكام أول من تكلم في علم البقاء وثبت على المشقة والعناء وحفظ العهود والوصايا وصبر على المحن والرزايا واعتزل مخالطة البرايا إلى أن حل بساحة المنايا أبو ذر الغفاري - رضي الله عنه - خدّم الرسول وتعلم الأصول ونبذ الفضول<sup>(١)</sup> .

شيوخه :

روى عن النبي ﷺ، وعن معاوية بن أبي سفيان، ومات قبله بدهر

تلامذته :

روى عنه : الأحنف بن قيس ، وأسامة بن سلمان ، وأنس بن مالك ، وسعيد ابن المسيب ، وسلمة بن الأكوع ، وعبد الله بن عباس ، وعطاء بن يسار ، وعمرو بن ميمون الأودي ، والمعزور بن سويد ، ومورق العجلي ، وأبو إدريس الخولاني ، وأبو عثمان النهدي ، وأبو علي الأزدي ، وأبو مسلم الخولاني ، وابن الحوتكية : واسمه يزيد ، وجسرة بنت دجاجة العامرية ، وغيرهم .

مروياته :

له مئتا حديث واحد وثمانون (٢٨١) حديثا، اتفقا منها على اثني عشر حديثا، وانفرد البخاري بحديثين. ومسلم بتسعة عشر<sup>(٢)</sup> .

وفاته :

عَنْ أُمِّ ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ : لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا ذَرٍّ الْوَفَاةَ قَالَتْ : بَكَيْتُ فَقَالَ : مَا يُبْكِيكَ ؟ قَالَتْ : وَمَا لِي لَا أَبْكِي وَأَنْتَ تَمُوتُ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يَدِي بِدَفْنِكَ وَلَيْسَ عِنْدِي ثَوْبٌ يَسْعُكَ فَأُكْفِّكَ فِيهِ . قَالَ : فَلَا تَبْكِي وَأَبْشِرِي فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " لَا يَمُوتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ وَلَدَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَيَضْرِبَانِ أَوْ يَحْتَسِبَانِ فَيَرِدَانِ النَّارَ أَبَدًا " وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : " لَيَمُوتَنَّ رَجُلٌ

٢- تهذيب الكمال ٣٠٣/٨ .

١- حلية الأولياء ١٥٦/١ ، ١٥٧ .

٣- سير أعلام النبلاء ٧٥/٢ .

مِنْكُمْ بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ يَشْهَدُهُ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ " وَلَيْسَ مِنْ أَوْلِيَّكَ النَّفَرِ أَحَدٌ إِلَّا وَقَدْ مَاتَ فِي قَرْيَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ ، وَإِنِّي أَنَا الَّذِي أُمُوتُ بِفَلَاةٍ ، وَاللَّهُ مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِّبْتُ <sup>(١)</sup> .

خرج بعد وفاة أبي بكر- رضي الله عنه- إلى الشام فلم يزل بها حتى ولي عثمان- رضي الله عنه- ثم استقدمه عثمان لشكوى معاوية به وأسكنه الربيعة فمات بها وصلى عليه عبد الله بن مسعود- رضي الله عنه- صادفه وهو مقبل من الكوفة مع نفر من فضلاء من أصحابه منهم حجر بن الأديب ومالك بن الحارث الأشتر وفتى من الأنصار دعته امرأته إليه فشهدوا موته وغمضوا عينيه وغسلوه وكفنوه في ثياب الأنصار.

وقيل : إن ابن مسعود لما دعي إليه وذكر له بكى بكاء طويلا وقيل : إن ابن مسعود كان يومئذ مقبلا من المدينة إلى الكوفة فدعى إلى الصلاة عليه فقال ابن مسعود من هذا قيل أبو ذر فبكى بكاء طويلا وقال أخي وخليلي عاش وحده ومات وحده ويبعث وحده طوبى له وكانت وفاته بالربيعة سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه ابن مسعود- رضي الله عنهما- <sup>(٢)</sup> .

وقدم ابن مسعود المدينة فأقام عشرة أيام ثم مات بعد عاشره روى له الجماعة <sup>(٣)</sup>

١- الحديث : أخرجه أحمد في المسند ١٥٥/٥ ح (٢١٧٠٠، ٢١٧٠١) بإسناد حسن .

٢- الاستيعاب ١ / ٣٢١

٣- تهذيب الكمال ٨ / ٣٠٤ .

## اللغويات والمعاني :

يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى : - بضم المهملة وتخفيف اللام - أي أنملة ، وقيل : كل عظم مجوف صغير ، وقيل : هو في الأصل عظم يكون في فرسن البعير واحده وجمعه سواء ، وقيل : جمعه سلاميات <sup>(١)</sup> .

قال النووي : " سُلَامَى " - بضم السين وتخفيف اللام - المفصل وجمعه سلاميات ، وأصله عظام الأصابع وسائر الكف ، ثم استعمل في جميع عظام البدن ومفاصله <sup>(٢)</sup> .

فعن عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - قالت : إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : " إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثِ مِائَةِ مَفْصِلٍ فَمَنْ كَبَّرَ اللهُ وَحَمَدَ اللهُ وَهَلَّلَ اللهُ وَسَبَّحَ اللهُ وَاسْتَغْفَرَ اللهُ وَعَزَلَ حَجْرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِ مِائَةِ السُّلَامَى فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ رَحَّزَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ " <sup>(٣)</sup> .

مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ : الصدقة : ما يخرجها الإنسان من ماله على وجه القربة كالزكاة لكن الصدقة في الأصل تقال للمتطوع به والزكاة للواجب وقد يسمى الواجب صدقة إذا تحرى صاحبها الصدق في فعله <sup>(٤)</sup> . والمعنى على كل مسلم مكلف بعدد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بان جعل عظامه مفاصل يتمكن بها من القبض والبسط

وخصت بالذكر لما في التصرف بها من دقائق الصنائع التي اختص بها <sup>(٥)</sup> الأدمي .

فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ : قال القاضي عياض : يحتمل تسميتها صدقة أن لها اجرا كما للصدقة

١- فتح الباري ٦ / ١٥٤ . ٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣٤٦ ، ٧ / ٧٨ ،

٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب الزكاة باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعزوف ٧ / ٧٧ ح (١٠٠٧) {٥٤} .

٤- المفردات ص ٨٢٢ . ٥- فتح الباري ٦ / ١٥٤ .

أجر، وأن هذه الطاعات تماثل الصدقات في الأجور، وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام، وقيل: معناه: أنها صدقة على نفسه. قال النووي: المراد صدقة ندى وترغيب لا إيجاب والزام.

وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ: إشارة إلى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا نكره. والثواب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر منه في التسبيح والتحميد والتهليل؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وقد يتعين ولا يتصور وقوعه نفلا، والتسبيح والتحميد والتهليل نوافل، ومعلوم أن أجر الفرض أكثر من أجر النفل.

فعن أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَنْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ، وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ" (١).

وقد قال إمام الحرمين من الشافعية عن بعض العلماء: إن ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة. واستأنسوا فيه بحديث (٢).

وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الصُّحَى: ضبط (ويحزي) بفتح أوله وضمه، فالضم من الإجزاء والفتح من جزي يجزي أي كفى (٤)، ومنه قوله تعالى: (لَا تُجْزَى نَفْسٌ) {البقرة: ٤٨، ١٢٣} وفي الحديث عن جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ النَّبِيُّ ﷺ عَتُودًا جَذَعًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُجْزَى عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ" وَنَهَى أَنْ يَذْبَحُوا حَتَّى يُصَلُّوا (٥).

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٧/٧٦، ٧٨.

٢- الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الرقاق باب التواضع ٤/١٩٧ح (٦٥٠٢).

٣- شرح النووي على صحيح مسلم ٥/٤٦٦.

٥- الحديث: أخرجه أحمد في المسند ٣/٣٦٤ح (١٤٩٨٩) بإسناد صحيح.

## فقه الحديث

المسألة الأولى : حكم صلاة الضحى :

جمع ابن القيم الأقوال في صلاة الضحى فبلغت ستة :

القول الأول :

صلاة الضحى مستحبة .

ويؤيد هذا القول الأحاديث الصحيحة المتضمنة للوصية بها ، والمحافظة عليها ، ومدح فاعلها ، والثناء عليه <sup>(١)</sup> . ومن الأحاديث الدالة على ذلك ما يلي :

أ- حديث أبي ذر الغفاري- رضي الله عنه- الذي معنا .

ب- حديث أبي هريرة- رضي الله عنه- قال : أوصاني خليلي ﷺ بثلاث بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وركعتي الضحى ، وأن أوتر قبل أن أرقد <sup>(٢)</sup> .

ج- حديث أبي الدرداء- رضي الله عنه- قال : أوصاني حبيبي ﷺ بثلاث كن أدعهن ما عشت بصيام ثلاثة أيام من كل شهر وصلاة الضحى وبأن لا أنام حتى أوتر <sup>(٣)</sup> .

القول الثاني :

لا تشرع صلاة الضحى إلا لسبب :

واحتجوا بأنه ﷺ لم يفعلها إلا بسبب ، واتفق وقوعها وقت الضحى ، وتعددت الأسباب <sup>(٤)</sup> .

\* حديث أم هانئ- رضي الله عنها- في صلاته يوم الفتح كان بسبب

١- زاد المعاد ١ / ٢٥٩ .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التهجد باب صلاة الضحى في الحضر ١ / ٣١٦ ح (١١٧٨) // وفي كتاب الصوم باب صيام أيام البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ ح (١٩٨١) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أوست والحث على المحافظة عليها ٥ / ٢٤٦ ح (٧٢١) {٨٥} ، واللفظ له .

٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أوست والحث على المحافظة عليها ٥ / ٢٤٧ ح (٧٢٢) {٨٦} .

٤- فتح الباري ٣ / ٦٦ .

الفتح ، وأن سنة الفتح أن يصلي ثمان ركعات .  
 فعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ : مَا أَخْبَرَنِي أَحَدٌ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى  
 إِلَّا أُمُّ هَانِيٍّ فَإِنَّهَا حَدَّثَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتَحِ مَكَّةَ فَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ  
 مَا رَأَيْتُهُ صَلَّى صَلَاةً قَطُّ أَحَفَّ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ <sup>(١)</sup> .

وعن الشعبي قال : لما فتح خالد بن الوليد الحيرة صلى صلاة الفتح ثمان  
 ركعات لم يسلم فيهن ثم انصرف <sup>(٢)</sup> .

\*\* وحدث عبد الله بن أبي أوفى - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ صلى يوم بُشِّرَ  
 برأس أبي جهل ركعتين <sup>(٣)</sup> . فهذه صلاة شكر كصلاته يوم الفتح

\*\*\* وحدث صلته في بيت عتبان بن مالك - رضي الله عنه - <sup>(٤)</sup> إجابة  
 لسؤاله أن يصلي في بيته مكانا يتخذه مصلى فاتفق أنه جاءه وقت  
 الضحى فاختره الراوي فقال : " صلى في بيته الضحى "

\*\*\* وحدث عبد الله بن شقيق قال : قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : هَلْ  
 كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَتْ : لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ <sup>(٥)</sup> .

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التهجد باب صلاة الضحى في السفر ١ / ٣١٥ ،  
 ٣١٦ ح (١١٧٦) // وفي كتاب الجزية باب أمان النساء وجوارهن ٢ / ٣٠٤ ، ٣٠٥ ح (٣١٧١) // وفي  
 كتاب المغازي باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح ٢ / ٨٧ ح (٤٢٩٢) ، وأخرجه مسلم في الصحيح  
 كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها  
 ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أوسط والحث على المحافظة عليها ٥ / ٣٤٤ ،  
 ٣٤٥ ح (٣٣٦) { ٨٠ : ٨٣ } ، واللفظ له .  
 ٢- زاد المعاد ١ / ٢٦٦ .

٣- الحديث : أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في الصلاة  
 والسجدة عند الشكر ١ / ٤٤٥ ح (١٣٩١) ، واللفظ له . قال في الزوائد : في إسناده شعناء ولم أر  
 من تكلم فيها لا بجرح ولا بتوثيق . وسلمة بن رجاء لينة ابن معين . وقال ابن عدي حدث  
 بأحاديث لا يتابع عليها . وقال النسائي ضعيف . وقال الدارقطني ينفرد عن الثقات بأحاديث .  
 وقال أبو زرعة صدوق . وقال أبو حاتم ما بأحاديثه بأس . وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرجه  
 الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب سجدة الشكر ١ / ٤٠٦ ح (١٤٦٢) .  
 ٤- سبق حديثه في شرح حديث صلاة الجماعة .

٥- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة  
 الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أوسط والحث  
 على المحافظة عليها ٥ / ٣٤٢ ح (٧١٧) { ٧٥ ، ٧٦ } .

وذلك ؛ لأنه كان ينهى عن الطروق ليلا فيقدم في أول النهار فيبدأ  
بالمسجد فيصلي وقت الضحى (١) .

فَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَقْدَمُ مِنْ سَفَرٍ إِلَّا  
نَهَارًا فِي الضُّحَى فَإِذَا قَدِمَ بَدَأَ بِالمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ جَلَسَ فِيهِ (٢) .

### القول الثالث :

لا تستحب أصلا ، وصح عن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - أنه لم  
يصلها وكذلك ابن مسعود - رضي الله عنه - (٣) .

### القول الرابع :

يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يواظب عليها ، وهذه إحدى  
الروايتين عن أحمد ، وحكاها الطبري عن جماعة (٤) .  
واحتجوا بما يلي :

١- حديث عبد الله بن شقيق قال : قُلْتُ لِعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ  
ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى ؟ قَالَتْ : لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبِهِ .

٢- حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى  
حَتَّى نَقُولَ : لَا يَدْعُ ، وَيَدْعُهَا حَتَّى نَقُولَ : لَا يُصَلِّي (٥) .

وعن عكرمة " كان ابن عباس - رضي الله عنه - يصلها عشرا ويدعها  
عشرا "

وقال الثوري عن منصور : " كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها  
كالمكتوبة "

وعن سعيد بن جبير : إني لأدعها وأنا أحبها مخافة أن أراها حتما علي (٦) .

١- فتح الباري ٣ / ٦٦ .

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استخفاف  
الرُّكْعَتَيْنِ فِي المَسْجِدِ لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ أَوَّلَ قَدُومِهِ ٥ / ٢٤٢ ح (٧١٦) {٧٤} .

٣- فتح الباري ٣ / ٦٦ .

٤- الحديث : أخرجه الترمذي في السنن كتاب الوتر باب ما جاء في صلاة الضحى ٢ /  
٢٠ ح (٤٧٦) ، واللفظ له . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، وأخرجه أحمد ٢١ / ٣٦ ،

٦- زاد المعاد ١ / ٢٦٥ .

## القول الخامس:

تستحب صلاتها والمواظبة عليها في البيوت ، خشية أن تفرض .  
وعلى ذلك يحمل حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيدْعُ الْعَمَلَ  
وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشِيَةَ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ <sup>(١)</sup> .  
لذا كانت عائشة - رضي الله عنها - تصلّيها في البيت حيث لا يراها  
الناس

فَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا كَانَتْ تُصَلِّي الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ثُمَّ تَقُولُ : لَوْ  
نُشِرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُهِنَّ <sup>(٢)</sup> .

وقال مسروق : كنا نقرأ في المسجد فنبقى بعد قيام ابن مسعود ثم نقوم  
فنصلي الضحى فبلغ ابن مسعود ذلك فقال : لِمَ تَحْمَلُونَ عِبَادَ اللَّهِ مَا لَمْ  
يَحْمَلْهُمُ اللَّهُ ؟ إِنْ كُنْتُمْ لَا بَدَ فَاعْلَمِينَ فِي بَيْوتِكُمْ .  
وكان أبو مجلز يصلي الضحى في منزله .

قال أصحاب هذا القول : وهذا أولى لئلا يتوهم متوهم وجوبها بالمحافظة  
عليها أو كونها سنة راتبة <sup>(٣)</sup> .

## القول السادس :

### صلاة الضحى بدعة

واستدلوا بحديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي  
سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا ..... الحديث .

---

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التهجد باب تخريض النبي ﷺ على صلاة  
الليل والتوافل من غير إيجاب وخرق النبي ﷺ فاجمته وعليها عليهما السلام لئلا للصلاة ١ /  
٣٠٦ ح (١١٢٨) // وباب صلاة الضحى في السفر ١ / ٢١٦ ح (١١٧٧) ، وأخرجه مسلم في الصحيح  
كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها  
ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أوسط والحث على المحافظة عليها ٥ / ٢٤٣ ح (٧١٨)  
{ ٧٧ } ، واللفظ له .

٢- الأثر : أخرجه مالك في الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر باب صلاة الضحى ١ / ١٥٢ ثر  
(٢٥٨) بإسناد صحيح .

٣- زاد المعاد ١ / ٢٦٥ .

وَعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بِنُ الزَّيْبِرِ الْمَسْجِدَ فَإِذَا ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - جَالِسٌ عِنْدَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - ، وَإِذَا النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ يُصَلُّونَ صَلَاةَ الضُّحَى فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ فَقَالَ : بَدْعَةٌ . وَقَالَ مَرَّةً : وَنِعِمَّتِ الْبَدْعَةُ <sup>(١)</sup> .  
 قَالَ الشَّعْبِيُّ : سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - يَقُولُ مَا ابْتَدَعَ الْمُسْلِمُونَ أَفْضَلَ صَلَاةٍ مِنَ الضُّحَى .

وَسُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى فَقَالَ : الصَّلَوَاتُ خَمْسٌ <sup>(٢)</sup>  
 وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ أَنَّ أَبَاهُ رَأَى أَنَسًا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الضُّحَى قَالَ :  
 : أَمَا إِنَّهُمْ يُصَلُّونَ صَلَاةً مَا صَلَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَامَّةُ أَصْحَابِهِ . <sup>(٣)</sup>

وقد جمع الحاكم الأحاديث الواردة في صلاة الضحى في جزء مفرد وذكر لغالب هذه الأقوال مستندا وبلغ عدد رواة الحديث في إثباتها نحو العشرين نفسا من الصحابة - رضي الله عنهم - . <sup>(٤)</sup>

وجمهور العلماء على استحباب الضحى أوهي سنة مؤكدة قال النووي : وأما الجمع بين حديثي عائشة في نفي صلاته ﷺ الضحى وإثباتها فهو : أن النبي ﷺ كان يصلها بعض الأوقات لفضلها ، ويتركها في بعضها خشية أن تفرض كما ذكرته عائشة ، ويتأول قولها : (إلا أن يجيء من مغيبه) على أن معناه : ما رأيته كما قالت في الرواية الثانية : ( مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ وَإِنِّي لَأُسَبِّحُهَا وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِيدَعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ ) ، وسببه أن النبي ﷺ ما كان يكون عند عائشة في وقت

١- الأثر : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب صلاة التطوع باب من كان لا يصلي الضحى ١٧٢ / ٢ ثر (٧٧٧٥) بإسناد صحيح .

٢- زاد المعاد ١ / ٢٦٥ .

٣- الحديث : أخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب ما جاء في الكراهية فيه (صلاة الضحى) ١ / ٤٠٣ ح (١٤٥٦) بإسناد صحيح ، واللفظ له ، وأخرجه أحمد في المسند ٤٥٠ / ٥ ح (٢٠٧٣٤) .

٤- فتح الباري ٣ / ٦٦ .

الضحى إلا في نادر من الأوقات ، فإنه قد يكون في ذلك مسافرا وقد يكون حاضرا ، ولكنه في المسجد أو في موضع آخر ، وإذا كان عند نسائه فإنما كان لها يوم من تسعة ، فيصح قولها : ما رأيت يصليها ، وتكون قد علمت بخبره أو خبر غيره أنه صلاها ، أو يقال : قولها : ما كان يصليها أي ما يداوم عليها ، فيكون نفيا للمداومة لا لأصلها .  
وأما ما صح عن ابن عمر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - أنه قال في الضحى : هي بدعة .

١- فمحمول على أن صلاتها في المسجد والتظاهر بها ، كما كانوا يفعلونه بدعة لا أن أصلها في البيوت ونحوها مذموم .  
٢- أو يقال : قوله : بدعة . أي المواظبة عليها ؛ لأن النبي ﷺ لم يواظب عليها خشية أن تفرض ، وهذا في حقه ﷺ . وقد ثبت استحباب المحافظة في حقنا بحديث أبي الدرداء وأبي ذر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - .

٣- أو يقال : إن ابن عمر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - لم يبلغه فعل النبي ﷺ الضحى وأمره بها .

وكيف كان فجمهور العلماء على استحباب الضحى ، وإنما نقل التوقف فيها عن ابن مسعود وابن عمر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -<sup>(١)</sup> .

قال القاضي عياض : إنما أنكر ابن عمر- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - ملازمتها وإظهارها في المساجد ، وصلاتها جماعة ، لا أنها مخالفة للسنة<sup>(٢)</sup> .  
وعن مسروق قال : كنا نقرأ في المسجد فيثبت الناس في القراءة بعد قيام ابن مسعود ثم نقوم للضحى فبلغ ذلك ابن مسعود فقال : عباد الله لم تحملوا عباد الله ما لم يحملهم الله إن كنتم لا بد فاعلين ففي بيوتكم<sup>(٣)</sup> .

قال ابن حجر : حديث عائشة يدل على ضعف ما روى عن النبي ﷺ أن صلاة الضحى كانت واجبه عليه وعدها لذلك جماعة من العلماء من خصائصه ، ولم يثبت ذلك في خبر صحيح ، وقول الماوردي في الحاوي أنه واظب عليها بعد يوم الفتح إلى أن مات يعكر عليه ما رواه مسلم من

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .  
٢- عمدة القاري ٧ / ٢٤٤ بتصرف .  
٣- الحديث : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الصلوات باب من كان لا يصلي الضحى ١٧٢ / ٢ (٧٧٧٧)

حديث أم هانئ أنه لم يصلها قبل ولا بعد ولا يقال : إن نفي أم هانئ لذلك يلزم منه العدم ؛ لأننا نقول يحتاج من أثبتته إلى دليل ولو وجد لم يكن حجة ؛ لأن عائشة ذكرت أنه كان إذا عمل عملا أثبتته فلا تستلزم المواظبه على هذا الوجوب عليه <sup>(١)</sup> .

المسألة الثانية : عدد ركعات صلاة الضحى :

اختلفت الأقوال في عدد ركعات صلاة الضحى في ضوء ما يلي :

١- قيل : أكثرها ثمان

فعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : ما أخبرني أحد أنه رأى النبي ﷺ يصلي الضحى إلا أم هانئ فإتتها حدثت أن النبي ﷺ دخل بيتها يوم فتح مكة فصلّى ثماني ركعات ما رأيته صلى صلاة قطُّ أخف منها غير أنه كان يتم الرُّكوعَ والسُّجودَ .

٢- وقيل : أكثرها اثنتا عشرة :

فعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : " مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ " <sup>(٢)</sup> .

٣- وقيل : أقلها ركعتان .

وحديث أبي ذر - رضي الله عنه - الذي معنا خير دليل على ذلك

٤- وقيل : أقلها أربع ركعات .

فعن معاذة أنها سألت عائشة - رضي الله عنها - كم كان رسول الله ﷺ يصلي صلاة الضحى قالت أربع ركعات ويزيد ما شاء <sup>(٣)</sup> .

١- فتح الباري ٣ / ٦٧ ، ٦٨ ،

٢- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة الضحى وأن أقلها ركعتان وأكملها ثمان ركعات وأوسطها أربع ركعات أو ست والحث على المحافظة عليها ٥ / ٣٤٣ ح (٧١٩) { ٧٨ ، ٧٩ } .

٣- الحديث : أخرجه الترمذي في السنن كتاب الوتر باب ما جاء في صلاة الضحى ٢ / ١٧ ح (٤٧٢) ( بإسناد ضعيف ، واللفظ له . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وأخرجه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في صلاة الضحى ١ / ٤٣٩ ح (١٢٨٠) )

٥- قيل : صلاة الضحى ست ركعات :

فعن جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قال : أتيت النبي ﷺ أعرض عليه

بغير ابي ، فرأيتُهُ « صلى الضحى ست ركعات »<sup>(١)</sup> .

٦- وقيل : صلاة الضحى عشر ركعات

٧- لا حد لأكثرها .

قال النووي : أقلها ركعتان ، وأكملها ثمان ركعات ، وبينهما أربع أو ست كلاهما أكمل من ركعتين ودون ثمان<sup>(٢)</sup> .

قال ابن جرير الطبري - بعد أن ذكر الأخبار المرفوعة في صلاة الضحى واختلاف عددها - : وليس في هذه الأحاديث حديث يدفع صاحبه وذلك أن من حكى أنه صلى الضحى أربعاً جائز أن يكون رآه في حال فعله ذلك ، ورآه غيره في حال أخرى صلى ركعتين ، ورآه آخر في حال أخرى صلاها ثمانياً ، وسمعه آخر يحث على أن يصلي ستاً وآخر يحث على أن يصلي ركعتين ، وآخر علي عشر ، وآخر على ثنتي عشرة فأخبر كل واحد منهم عما رأى وسمع<sup>(٣)</sup> .

ويدل على ذلك حديث أبي الدرداء قال : قال رسول الله ﷺ : " مَنْ صَلَّى الضُّحَى رَكْعَتَيْنِ لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ ، وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا كُتِبَ مِنَ الْعَابِدِينَ ، وَمَنْ صَلَّى سِتًّا كَفَى ذَلِكَ الْيَوْمَ ، وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًا كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ ، وَمَنْ صَلَّى ثِنْتِي عَشْرَةَ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ ، وما من يوم وليلة إلا لله من يمن به على عباده وصدقة وما من الله على أحد من عباده أفضل من أن يلهمه ذكره " <sup>(٤)</sup> .

وقال مجاهد : صلى رسول الله ﷺ يوماً الضحى ركعتين ثم يوماً أربعاً ثم يوماً ستاً ثم يوماً ثمانياً ثم ترك

١- الحديث : أخرجه الطبراني في الأوسط ٣ / ١٣٧ ، ١٣٨ ح (٢٧٢٤) ، ٤ / ٣٥٣ ح (٤٤١١) ، وذكره الهيثمي في المجمع كتاب الصلاة باب صلاة الضحى ٢ / ٤٩٥ ، ٤٩٦ ح (٣٤٢٣ ، ٣٤٢٤) وقال :

رواهما الطبراني في الأوسط من رواية محمد بن قيس عن جابر وقد ذكره ابن حبان في الثقات ٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣٤٢ . ٣- زاد المعاد ١ / ٢٦٣ .

٤- الحديث : ذكره الهيثمي في المجمع كتاب الصلاة باب صلاة الضحى ٢ / ٤٩٤ ح (٣٤١٩)

وقال : رواه الطبراني في الكبير (في الجزء المفقود) وفيه موسى بن يعقوب الزمعي ، وثقه ابن معين وابن حبان وضعفه ابن المديني وغيره وبقيته رجاله ثقات

فأبان هذا الخبر عن صحة ما قلنا من احتمال خبر كل مخبر ممن تقدم أن يكون إخباره لما أخبر عنه في صلاة الضحى على قدر ما شاهده وعائنه . والصواب إذا كان الأمر كذلك أن يصلّيها من أراد على ما شاء من العدد . وقد روي هذا عن قوم من السلف .

فعن إبراهيم سأل رجل الأسود كم أصلي الضحى ؟ قال : كم شئت <sup>(١)</sup> . هل تزداد صلاة الضحى على ثنتي عشرة ركعة ؟

قال العيني : مفهوم العدد ، وإن لم يكن حجة عند الجمهور إلا أنه لم يرد في عدد صلاة الضحى أكثر من ذلك وعدم الورد بأكثر من ذلك لا يستلزم منع الزيادة .

وقال الطبري : والصواب أن يصلي على غير عدد وذهب قوم : إلى أن يصلي أربعاً .

وقال الحاكم : صحبت جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الأثبات فوجدتهم يختارون هذا العدد ويصلون هذه الصلاة أربعاً لتواتر الأخبار الصحيحة فيه وإليه أذهب

وذكر الطبري أن سعد بن أبي وقاص وأبي سلمة كانا يصليان الضحى ثمانياً ، وكان علقمة والنخعي وسعيد بن المسيب يختارون الأربع وعن الضحاك أنه كان يختار ركعتين

وقال الزوياني : أكثرها ثنتا عشرة حكاها الرافعي عنه وجزم به في المحرر وتبعه النووي في المنهاج وخالف ذلك في شرح المذهب فحكى عن الأكثرين أنه أكثرها ثمان ركعات ، وقال في الروضة : أفضلها ثمان وأكثرها ثنتا عشرة ففرق بين الأفضل والأكثر وفيه نظر من حيث أن من صلى ثمان ركعات فقد فعل الأفضل فكونه يصلي بعد ذلك ركعتين أو أربعاً يكون ذلك مفضولاً وينقص من أجره المتقدم وهذا في غاية البعد <sup>(٢)</sup> .

المسألة الثالثة : ما يقرأ في صلاة الضحى ؟

روي الحاكم من طريق أبي الخير عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال " أمرنا رسول الله ﷺ أن نصلي الضحى بسور منها : الشمس وضحاها ، والضحى " . قال ابن حجر : ومناسبة ذلك ظاهرة جداً <sup>(٣)</sup> .

٢- عمدة القاري ٧ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

١- زاد المعاد ١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

٣- فتح الباري ٣ / ٦٦ .

## المسألة الرابعة : وقت صلاة الضحى :

يدخل وقتها من أول النهار بطلوع الشمس

فَعَنْ نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارِ الْغَطَفَانِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : " ابْنِ آدَمَ لَا تَعْجِزُ عَنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفِكَ آخِرَهُ " (١) .

وقال النووي : وقتها من حين ترتفع الشمس إلى الاستواء

قال الشافعية : وقت الضحى من طلوع الشمس ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها

قال الماوردي : ووقتها المختار إذا مضى ربع النهار (٢) .

فَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِأَهْلِ قُبَاءَ وَهُمْ يُصَلُّونَ

الضُّحَى حِينَ أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ ، فَقَالَ : " صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ " (٣)

قال العيني : وهذا يدل على جواز صلاة الضحى عند الإشراق ؛ لأنه لم

ينهمهم عن ذلك ولكن أعلمهم أن التأخير إلى شدة الحر صلاة الأوابين

قوله : " إِذَا رَمَضَتِ الْفِصَالُ " هو أن تحمى الرمضاء وهي الرمل فتبرك

الفصال من شدة حرها واحراقها أخفافها (٤) .

قال النووي : في هذا الحديث فضيلة الصلاة هذا الوقت . قال الشافعية :

هو أفضل وقت صلاة الضحى ، وإن كانت تجوز من طلوع الشمس إلى

الزوال (٥) .

## المسألة الخامسة : هل الأمور المذكورة في الحديث تحمل على أنها من

الوجبات ؟

يشير حديث أبي ذر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي معنا ، وحديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ

١- الحديث : أخرجه أحمد في المسند ٢٨٧ / ٥ ح ٢٢٥٢٦ ، ٢٢٥٢٨ ، وذكره الهيثمي في المجمع كتاب الصلاة باب صلاة الضحى ٢ / ٤٩٢ ح ٣٤١١ وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

٢- روضة الطالبين وعمدة المفتين ١ / ١٢٢ .

٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الأوابين

حين ترمض الفصال ٦ / ٣٧١ ح (٧٤٨ ، ١٤٣ ، ١٤٤) ، وأخرجه الطبراني في الكبير ٥ / ٢٠٧ ح (٥١٠) ، واللفظ له .

٤- عمدة القاري ٧ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ . ٥- شرح النووي على صحيح مسلم ٦ / ٣٧١ .

عنه - قال : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ " قَالَ : " تَعْدُلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ " قَالَ : " وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ وَتَمْيُطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ " (١) .

إلى أن كل عظم أو مفصل من ابن آدم عليه صدقة ، وإذا كان كذلك فظاهر التعبير بقوله : " عَلَيْهِ " أن ذلك من الواجبات ؛ لأن السنن لا توصف بأنها على المكلف .

قال العراقي : إن هذا قد يطلق في الفعل المتأكد ، وإن لم يكن واجبا (٢) كحديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتُّ خِصَالٍ : يَعُوذُهُ إِذَا مَرَضَ ، وَيَشْهَدُهُ إِذَا مَاتَ ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ ، وَيَسَلِّمُ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ ، وَيُسَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ ، وَيَنْصَحُ لَهُ إِذَا غَابَ أَوْ شَهِدَ " (٣) .  
ومعلوم أن البداءة بالسلام سنة .

وإنما لم يجعل مجموع الخصال الواردة في حديثي أبي ذر وأبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - واجبة ، وإن كان بعضها من فروض الكفايات لما ذكر في آخر حديث أبي ذر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الذي معنا " وَيُجْزِي مَنْ ذَلِكَ رَكَعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الصُّحَى " ومعلوم أن النوافل لا تجزي عن الواجبات مع

١- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الصلح باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم ٢ / ١٨٠ ح ( ٢٧٠٧ ) // وفي كتاب الجهاد والسير باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر ٢ / ٢٢٣ ح ( ٢٨٩١ ) // وباب من أخذ بالركاب ونحوه ٢ / ٢٥٧ ح ( ٢٩٨٩ ) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب الزكاة باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعزوف ٧ / ٧٨ ، ٧٩ ح ( ١٠٠٩ ) { ٥٦ } ، واللفظ له .

٢- طرح التثريب ٣ / ١٢ ، ١٣ .

٣- الحديث : أخرجه الترمذي في السنن كتاب الأدب باب ما جاء في تسميت العاطس ٤ / ٢٢٨ ح ( ٢٧٤٦ ) وقال : هذا حديث حسن صحيح ، واللفظ له ، وأخرجه التسناني في المجتبى كتاب الجنائز باب النهي عن سب الأموات ٤ / ٥٣ ح ( ١٩٣٨ ) ، وأخرجه أحمد في المسند ٣ / ٣٢١ ح ( ٨٢٥٤ ) .

الاتفاق على عدم وجوب صلاة الضحى على عموم الناس<sup>(١)</sup> على أنه يمكن أن تؤول هذه الأفعال المذكورة في الباب على الوجوب<sup>(٢)</sup>.  
قال النووي: المراد بالصدق في الحديث صدقة ندب وترغيب لا إيجاب والزام<sup>(٣)</sup>.

المسألة السادسة: ما يستفاد من الحديث:

- ١- فضيلة التسبيح، وسائر الأذكار.
- ٢- فضيلة الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر<sup>(٣)</sup>.
- ٣- عظم فضل الضحى وكبير موقعها، وأنها تصح ركعتين<sup>(٤)</sup>.
- ٤- أن العبادة والنوافل يداوم عليها كل يوم، وأن العبادة إذا وقعت في يوم لا تغني عن يوم آخر فلا يقول مثلاً قد فعلت أمس فأجزأ عني اليوم لقوله ﷺ في حديث أبي هريرة- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - " كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ"<sup>(٥)</sup>.
- ٥- صلاة الضحى زكاة الأعضاء.

---

١- طرح التثريب ١٣/٣

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٧٨/٧.

٣- المصدر السابق ٧٧/٧.

٤- المصدر السابق ١٥، ٣٤٦.

٥- طرح التثريب ١٣/٣.

## صلاة القصر

قال الإمام مسلم - رحمه الله تعالى - في "الصحيح" :

١- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ : فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ .

٢- وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ : حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَمَّهَا فِي الْحَضَرِ فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الْأُولَى .

٣- وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ مَا فُرِضَتْ رَكْعَتَيْنِ فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَقُلْتُ لِعُرْوَةَ : مَا بَالَ عَائِشَةَ تُتِمُّ فِي السَّفَرِ قَالَ : إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ .

## تخريج الحديث :

١- أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ؟ ١٣٢/١ ح (٣٥٠) // وفي كتاب تقصير الصلاة باب يقصر إذا خرج من موضعه ١ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ ح (١٠٩٠) // وفي كتاب مناقب الأنصار باب التاريخ من أين أرخوا التاريخ ؟ ٥٠١/٢ ح (٣٩٣٥) .

٢- وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها ٥ / ٣١٧ ، ٣١٨ ح (٦٨٥) { ١ : ٣ } .

٣- وأخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب صلاة المسافر ١ / ٣٥٨ ح (١١٩٨) .

٤- وأخرجه السائي في المجتبى كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة ٢٢٥/١ ح (٤٥٣ : ٤٥٥) .

٥- وأخرجه الدارمي في السنن كتاب الصلاة باب قصر الصلاة في السفر ٤٢٤/١ ح (١٥٠٩)

٦- وأخرجه أحمد في المسند ٢٧٢/٦ ح (٢٦٣٨١)

٧- وأخرجه مالك في الموطأ كتاب قصر الصلاة في السفر باب قصر الصلاة في السفر ١٤٦/١ ح (٣٣٥) .

راويّة الحديث : عائشة - رضي الله عنها - سبقت ترجمتها في حديث حكم النبي .

اللغويات والمعاني :

فَرَضْتُ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ : أي أول ما فرضها الله عز وجل كما دل على روايتي مسلم الثانية " فرض الله الصلاة حين فرضها " والثالثة " أن الصلاة أول ما فرضت "

ولفظ الصلاة عام مخصوص يراد به غير المغرب أي الظهر والعصر والعشاء والفجر<sup>(١)</sup> .

في الحَضَرِ : أي الإقامة، ضد السفر<sup>(٢)</sup> .

وَالسَّفَرِ : خلاف الحَضَر وهو مشتق من ائسْفَرَت الإبل إذا ذهبت في الأرض لما فيه من الذهاب والمجيء كما تذهب الريح بالسفير من الورق وتجيء والجمع أسفار ورجل سافر ذو سَفَرٍ . قال الأزهري : وسمي المسافر مسافرا لكشفه قناع الكِنِّ عن وجهه ومنازل الحَضَر عن مكانه ومنزل الخَفْض عن نفسه وبزوزه إلى الأرض الفضاء وسمي السَّفَرُ سَفَرًا ؛ لأنه يسفَرُ عن وجوه المسافرين وأخلاقهم فيظهر ما كان خافيا منها<sup>(٣)</sup> .

فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ : أي ثبت حكمها الأول ركعتين دون تغيير .

٢- معجم لغة الفقهاء ص ١٨١ .

١- فتح المنعم ٢ / ٤٤٣ .

٣- لسان العرب ٦ / ٢٧٧ .

وفي الرواية الثانية عند مسلم : " فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الْأُولَى " .  
وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ : في الظهر والعصر والعشاء في كل منها ركعتان فصارت  
أربعاً<sup>(١)</sup> .

وفي الرواية الثالثة عند مسلم : " فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُتِمَّتْ صَلَاةُ الْحَضَرِ " .

إِنَّمَا تَأَوَّلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عُمَانُ : اختلف العلماء في تأويلهما :

١- فالصحيح الذي عليه المحققون أنهما رأيا القصر جائزا والإتمام جائزا  
فأخذا بأحد الجائزين ، وهو الإتمام .

٢- وقيل : لأن عثمان - رضي الله عنه - إمام المؤمنين وعائشة - رضي الله  
عنها - أهم فكأنهما في منازلهما .

وأبطله المحققون بأن النبي ﷺ كان أولى بذلك منهما ، وكذلك أبو  
بكر وعمر - رضي الله عنهما - .

٣- وقيل : لأن عثمان - رضي الله عنه - تأهل بمكة .

وأبطلوه بأن النبي ﷺ سافر بأزواجه وقصر .

٤- وقيل : فعل ذلك من أجل الأعراب الذين حضروا معه لئلا يظنوا أن  
فرض الصلاة ركعتان أبدا حضرا وسفرا .

وأبطلوه بأن هذا المعنى كان موجودا في زمن النبي ﷺ ، بل اشتهر أمر  
الصلاة في زمن عثمان - رضي الله عنه - أكثر مما كان .

٥- وقيل : لأن عثمان - رضي الله عنه - نوى الإقامة بمكة بعد الحج .

وأبطلوه بأن الإقامة بمكة حرام على المهاجر فوق ثلاث .

٦- وقيل : كان لعثمان - رضي الله عنه - أرض بمنى .

وأبطلوه بأن ذلك لا يقتضي الإتمام والإقامة .

قال النووي : والصواب الأول<sup>(٢)</sup> .

فسبب إتمام عثمان - رضي الله عنه - أنه كان يرى القصر مختصا بمن  
كان شاخصا سائرا ، وأما من أقام في مكان في أثناء سفره فله حكم

المقيم فيتم . وكذا الحال عند السيدة عائشة - رضي الله عنها - .

وقال ابن بطال : الوجه الصحيح في ذلك أن عثمان وعائشة - رضي الله

١- المنهل الحديث ١ / ٨٢ .

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣١٨ .

عنهـما - كانا يريان أن النبي ﷺ إنما قصر؛ لأنه أخذ بالأيسر من ذلك على أمته فأخذا لأنفسهما بالشدة . وهذا رجحه جماعة من آخرهم القرخي<sup>(١)</sup> .

فمن عروة عن عائشة - رضي الله عنها - أنها : كانت تصلي في السفر أربعاً فقلت لها : لو صليت ركعتين فقالت : يا بن أخي إنه لا يشق علي<sup>(٢)</sup> .

فهذا دال على أنها تأولت أن القصر رخصة ، وأن الإتمام لمن لا يشق عليه أفضل

٧- وقيل : إن تأويل عائشة - رضي الله عنها - بسبب أنها كانت ترى أن القصر إنما يكون عند الخوف .

فمن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق قال : سمعت أبي يقول : سمعت عائشة - رضي الله عنها - تقول في السفر : أتموا صلاتكم فقالوا : إن رسول الله ﷺ يصلي في السفر ركعتين ؟ فقالت : إن رسول الله ﷺ كان في حرب ، وكان يخاف . هل تخافون أنتم؟<sup>(٣)</sup>

ويرد هذا القول حديث حارثة بن وهب - رضي الله عنه - قال : صليت مع رسول الله ﷺ بمنى آمن ما كان الناس ، وأكثره ركعتين<sup>(٤)</sup> .

٨- قيل في تأويل عائشة - رضي الله عنها - : إنما أتمت في سفرها إلى البصرة إلى قتال علي والقصر عندها إنما يكون في سفر خاعة وهذا القول باخل<sup>(٥)</sup> .

١- فتح الباري ٢ / ٦٦٥ .

٢- الأثر : أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب من ترك القصر في السفر غير رغبة عن السنة ٣ / ١٤٣ ثر (٥٢١٥) بإسناد صحيح

٣- الحديث : أخرجه ابن جرير في التفسير ، سورة النساء ، ٤ / ٢٤٤ .

٤- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب تقصير الصلاة باب الصلاة بمنى ١ / ٢٩٦ ح (١٠٨٣) // وفي كتاب الحج باب الصلاة ١ / ٤٣٤ ح (١٦٥٦) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها ٥ / ٣٢٥ ح (٦٩٦) { ٢٠ ، ٢١ } ، واللفظ له .

٥- فتح الباري ٢ / ٦٦٥ .

## فقه الحديث

المسألة الأولى : أصل مشروعية القصر :

اختلفت مذاهب العلماء في أصل مشروعية القصر على النحو التالي :

\* ذهب بعض العلماء إلى أن الصلاة ما عدا صلاتي المغرب والصبح فرضت أولاً ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، ثم زيدت الظهر والعصر والعشاء إلى أربع في الحضر.

فقد ذكر الضحاك في تفسيره أن النبي ﷺ صلى في حدة الإسلام الظهر ركعتين والعصر ركعتين والمغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين والغداة ركعتين فلما نزلت آية القبلة تحول للكعبة ، وكان قد صلى هذه الصلوات نحو بيت المقدس فوجهه جبريل - عليه السلام - بعدما صلى ركعتين من الظهر نحو الكعبة ، وأوماً إليه بأن صل ركعتين ، وأمره أن يصلي العصر أربعاً والعشاء أربعاً ، والغداة ركعتين وقال : يا محمد أما الفريضة الأولى فهي للمسافرين من أمتك والغزاة<sup>(١)</sup> .

\*\* وذهب جمهور العلماء إلى أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء ركعتين إلا المغرب ثم زيدت عقب الهجرة إلا الصبح .

وتأولوا حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي معنا .

قال ابن حجر : والذي يظهر لي وبه تجتمع الأدلة السابقة أن الصلوات فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح ؛ لطول القراءة . وصلاة المغرب ؛ لأنها وتر النهار . ثم بعد أن استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول الآية (وَإِذَا

ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ

الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ) {النساء : ١٠١} فعلى هذا المراد

بقول عائشة " فأقرت صلاة السفر " أي باعتبار ما آل إليه الأمر من التخفيف لا أنها استمرت منذ فرضت فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة<sup>(٢)</sup> .

وقال الأصيلي : أول ما فرضت الصلاة أربعاً على هيئتها اليوم ، وأنكر

٢-فتح الباري ١ / ٥٥٤ .

١-عمدة القاري ٧ / ١٦٨ .

قول من قال : فرضت ركعتين ، وقال : لا يقبل في هذا خبر الأحاد ، وأنكر حديث عائشة - رضي الله عنها -<sup>(١)</sup> .

ويمكن الرد على قول الأصيلي بأن حديث عائشة - رضي الله عنها - حديث صحيح ، ويتأول بما سبق من كلام الحافظ ابن حجر العسقلاني وينبغي تأويل حديث عائشة - رضي الله عنها - إلى ما ذهب إليه ابن حجر لما يلي :

١- ظاهره يتعارض مع قوله تعالى : ( وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ ) {النساء : ١٠١} ؛ لأن الحديث دال على أن الأصل الإتمام ؛ لأن القصر معناه التنقيص ، فالآية صريحة في أنها كانت في الأصل زائدة عليه .

٢- ويتعارض مع كون أول فرض الصلاة ليلة المعراج من قصد التخفيف على الأمة ، والانتقال من الاثنين إلى الأربع فيه تشديد .

٣- ويتعارض مع عمل السيدة عائشة - رضي الله عنها - راوية الحديث فقد بينت الرواية الثالثة عند مسلم في الحديث الذي معنا أنها كانت تتم في السفر ، وإذا كان الأصل في السفر اثنتين فلا أصل للأربع في السفر ، لا أول التشريع ولا آخره ، وراوي الحديث إذا خالف عمله روايته لا يجب العمل بروايته<sup>(٢)</sup> .

متى شرع القصر؟

ذكر ابن الأثير أن قصر الصلاة كان في السنة الرابعة من الهجرة وذلك لأن نزول آية الخوف كان في هذه السنة .

وقيل : كان قصر الصلاة في ربيع الآخر من السنة الثانية ذكره الدولابي وأورده السهيلي بلفظ بعد الهجرة بعام أو نحوه وقيل : بعد الهجرة بأربعين يوماً<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - أول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها النبي بعسفان في غزوة ذي أنمار<sup>(٤)</sup> .

٢- فتح المنعم ٣ / ٤٤٧ .  
٤- عمدة القاري ٧ / ١٦٩ .

١- عمدة القاري ٧ / ١٩٣ .  
٣- فتح الباري ١ / ٥٥٤ .

المسألة الثانية : حكم القصر في السفر :

اختلفت أقوال العلماء في القصر في السفر :

\* قال الشافعي ومالك بن أنس وأكثر العلماء : يجوز القصر والإتمام ،

والقصر أفضل .

وللشافعية قول : إن الإتمام أفضل ، ووجه أنهما سواء .

قال النووي : والصحيح المشهور أن القصر أفضل <sup>(١)</sup> .

واستدلوا بما يلي :

١- قول الله تعالى (وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ

الصَّلَاةِ) {النساء: ١٠١} فنفي الجناح لا يدل على العزيمة بل على الرخصة

وعلى أن الأصل التمام والقصر إنما يكون من شيء أخول منه <sup>(٢)</sup> .

٢- حديث يعلى بن أمية قال : قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : ( لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ

تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِتَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا ) فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ فَقَالَ

عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ : " صَدَقَهُ تَصَدَّقَ اللَّهُ

بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ " <sup>(٣)</sup> .

فالظاهر من قوله : " صَدَقَهُ " أن القصر رخصة فقط <sup>(٤)</sup> .

٣- أن الصحابة كانوا يسافرون مع رسول الله ﷺ فمنهم القاصر ومنهم

المتم ومنهم الصائم ومنهم المفطر لا يعيب بعضهم على بعض <sup>(٥)</sup> .

٤- ثبت في حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي معنا أنها كانت تتم في

السفر ، وكذلك عثمان - رضي الله عنه - مما يدل على أن الأمر جائز .

\* وقال أبو حنيفة والهادوية : القصر واجب ولا يجوز الإتمام .

وروي عن علي وعمر - رضي الله عنهما - ونسبه النووي إلى كثير من

أهل العلم .

١- شرح النووي على صحيح مسلم ٣١٧ / ٥ .

٢- نيل الأوطار ٣ / ٢٠٣ .

٣- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين

وقصرها ٣١٨ / ٥ ح (٦٨٦) {٤} .

٤- نيل الأوطار ٣ / ٢٠٣ .

٥- شرح النووي على صحيح مسلم ٣١٧ / ٥ .

قال الخطابي: كان مذاهب أكثر علماء السلف وفقهاء الأمصار على أن القصر هو الواجب في السفر وهو قول علي وعمر وابن عمر وابن عباس - رضي الله عنهم - وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز وقتادة والحسن وقال حماد بن سليمان: يعيد من يصلي في السفر أربعاً وقال مالك: يعيد ما دام في الوقت<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بما يلي:

١- حديث حفص بن عاصم بن عمر بن الخطّاب قال: صحبت ابن عمر في طريق مكة قال فصلّى لنا الظهر ركعتين ثمّ أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله وجلس وجلسنا معه فحانت منه التفاتة نحو حيث صلى فرأى ناساً قياماً فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال: لو كنت مسبّحاً لأتممت صلاتي يا ابن أخي إني صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت أبا بكر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وصحبت عمر فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله ثمّ صحبت عثمان فلم يزد علي ركعتين حتى قبضه الله وقد قال الله: ( لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ) {الأحزاب: ٢١} <sup>(٢)</sup>

فالنبي ﷺ كان ملازماً للقصر في جميع أسفاره ، ولم يثبت عنه ﷺ أنه أتم الرباعية في السفر البتة ، وحديث عائشة - رضي الله عنها - المشتمل على أنه ﷺ أتم الصلاة في السفر فلم يصح

٢- حديث عائشة - رضي الله عنها - الذي معنا دليل ناهض على الوجوب ؛ لأن صلاة السفر إذا كانت مفروضة ركعتين لم تجز الزيادة عليها كما أنها لا تجوز الزيادة على أربع في الحضر <sup>(٣)</sup>.

٣- حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: فرَضَ اللهُ الصَّلَاةَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّكُمْ

١- نيل الأوطار ٣ / ٢٠٠ .

٢- الحديث: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب تقصير الصلاة باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة وقبلها ١ / ٢٩٩ ، ٣٠٠ ح ( ١١٠١ ، ١١٠٢ ) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها ٥ / ٣٢٠ ح ( ٦٨٩ ) ، { ٨ ، ٩ } ، واللفظ له .

٣- نيل الأوطار ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ .

ﷺ فِي الْحَضْرِ أَرْبَعًا ، وَفِي السَّفَرِ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي الْخَوْفِ رَكْعَةً <sup>(١)</sup> .

فقد حكى ابن عباس - رضي الله عنهما - عن الله عز وجل أنه فرض صلاة السفر ركعتين وهو أتقى لله وأخشى من أن يحكي أن الله فرض ذلك بلا برهان <sup>(٢)</sup> .

٤- حديث عُمرَ بنِ الحُطَّابِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَالَ : صَلَاةُ الْأَضْحَى رَكْعَتَانِ ، وَصَلَاةُ الْفِطْرِ رَكْعَتَانِ ، وَصَلَاةُ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ رَكْعَتَانِ تَمَامٌ لَيْسَ بِقَصْرِ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ ﷺ <sup>(٣)</sup> .

فهذا يدل على أن صلاة السفر مفروضة كذلك من أول الأمر وأنها لم تكن أربعا ثم قصرت .

وقوله : (على لسان النبي) تصريح بثبوت ذلك من قوله ﷺ <sup>(٤)</sup> .

٥- حديث أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد أنه قال لابن عمر كيف تقصر الصلاة وإنتما قال الله عز وجل : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ) فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : يَا ابْنَ أَخِي إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَانَا وَنَحْنُ ضَلَّالٌ فَعَلَّمَنَا فَكَانَ فِيمَا عَلَّمَنَا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَمَرَنَا أَنْ نُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ فِي السَّفَرِ <sup>(٥)</sup> .

**الرد على أدلة المذهب الأول :**

أ- الآية وردت في قصر الصفة في صلاة الخوف لا في قصر العدد لما علم من تقدم شرعية قصر العدد .

١- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها ٥ / ٣١٩ ح (٦٨٧) {٥ ، ٦} .

٢- نيل الأوطار ٣ / ٢٠١ .

٣- الحديث : أخرجه النسائي في المجتبى كتاب الجمعة باب عدد صلاة الجمعة ٣ / ١١١ ح (١٤٢٠) بإسناد صحيح ، واللفظ المذكور من هذا الموضع // وفي كتاب تقصير الصلاة في السفر في أوله ٣ / ١١٨ ح (١٤٤٠) // وفي كتاب صلاة العيدين باب عدد صلاة العيدين ٣ / ١٨٢ ح (١٥٦٦) ، وأخرجه ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب تقصير الصلاة في السفر ١ / ٣٢٨ ح (١٠٦٣ ، ١٠٦٤) .

٤- نيل الأوطار ٣ / ٢٠١ .

٥- الحديث : أخرجه النسائي في المجتبى كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة ١ / ٢٢٦ ح (٤٥٧) بإسناد صحيح .

قال ابن القيم : وقد يقال إن الآية اقتضت قصرا يتناول قصر الأركان بالتخفيف وقصر العدد بنقصان ركعتين وقيد ذلك بأمرين : الضرب في الأرض والخوف . فإذا وجد الأمران أبيح القصران فيصلون صلاة خوف مقصورا عددها وأركانها وإن انتفى الأمران وكانوا أمنين مقيمان انتفى القصران فيصلون صلاة تامة كاملة ، وإن وجد أحد السببين ترتب عليه قصره وحده فإن وجد الخوف والإقامة قصرت الأركان واستوفى العدد ، وهذا نوع قصر وليس بالقصر المطلق في الآية ، وإن وجد السفر والأمن قصر العدد واستوفيت الأركان وصليت صلاة أمن وهذا أيضا نوع قصر وليس بالقصر المطلق وقد تسمى هذه الصلاة مقصورة باعتبار نقصان العدد وقد تسمى تامة باعتبار تمام أركانها وإن لم تدخل في الآية

ب- أن الأمر بقبولها يدل على أنه لا محيص عنها وهو المطلوب .

الرد على أدلة المذهب الثاني :

١- أن مجرد الملازمة لا يدل على الوجوب كما ذهب إلى ذلك جمهور أئمة الأصول وغيرهم

٢- وقد أجيب عن الدليل الثاني بأجوبة:

أ- أن الحديث من قول عائشة - رضي الله عنها - غير مرفوع وأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة ، وأنه لو كان ثابتا لنقل تواترا .

ب- أن المراد بقولها : " فرضت " أي قدرت ، وهو خلاف الظاهر .

ج- قال النووي : أن المراد بقولها : فرضت يعني لمن أراد الاقتصار عليهما فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحتم وأقرت صلاة السفر على جواز الاقتصار .

د- المعارضة لحديث عائشة - رضي الله عنها - بأدلتهم التي تمسكوا بها في عدم وجوب القصر<sup>(١)</sup> .

القول الراجح : هو الأول ؛ لأن السيدة عائشة - رضي الله عنها - وهي راوية الحديث كانت تتم ؛ لعلمها بجواز الأمر ، وما كانت للترك أمرا مفروضا

قال النووي : وأما حديث : فرضت الصلاة ركعتين فمعناه : فرضت

١- نيل الأوطار ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ .

ركعتين لمن أراد الاقتصار عليهما . فزيد في صلاة الحضر ركعتان على سبيل التحميم ، وأقرت صلاة السفر على جواز الاقتصار ، وثبتت دلائل جواز الإتمام ؛ فوجب المصير إليها ، والجمع بين دلائل الشرع .

المسألة الثالثة : شروط قصر الصلاة في السفر :

اشترط العلماء لقصر الصلاة في السفر عدة شروط منها ما يلي :

١- أن يكون السفر مباحا .

فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد والجمهور : أنه لا يجوز القصر في كل سفر مباح .

وشرط بعض السلف كونه سفر خوف ، وبعضهم كونه سفر حج أو عمرة أو غزو ، وبعضهم كونه سفر خاعة .

قال الشافعي ومالك وأحمد والأكثر : ولا يجوز القصر في سفر المعصية . وجوزه أبو حنيفة ، والثوري (١) .

فمن خرج لقطع طريق أو لقتال المسلمين ظلما ، أو خرجت ناشزا من زوجها لم يجزله أن يترخص برخص السفر من القصر وغيره عند الجمهور (٢) . وهذا هو الراجح في المسألة .

٢- أن يبلغ سفره المسافة التي تجيز له القصر .

وقد اختلفت أقوال الفقهاء في تلك المسافة على النحو التالي :

\* قال الشافعي ومالك وأصحابهما والليث والأوزاعي وفقهاء أصحاب

الحديث وغيرهم : لا يجوز القصر إلا في مسيرة مرحلتين قاصدتين وهي ثمانية وأربعون ميلا هاشمية . (ما يعادل ٨٠ كم) .

قال النووي : والميل (٣) : ست آلاف ذراع ، والذراع أربع وعشرون إصبعاً معترضة معتدلة ، والإصبع : ست شعيرات معترضات معتدلات .

قال ابن حجر : إن الذراع الذي ذكر النووي تحديده قد حرره غيره بذراع الحديد المستعمل الآن في مصر والحجاز في هذه الأعصار فوجده ينقص

عن ذراع الحديد بقدر الثمن فعلى هذا فالميل بذراع الحديد على القول

١ - شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣١٧ ، ٣١٨ .

٢ - فتح المنعم ٣ / ٤٥٠ .  
٣ الميل : بالكسرح أميال : مقدار مد البصر . الميل الشرعي الهاشمي ألف باع ، والباع قدر مد اليدين = ٤٠٠ ذراعا = ١٨٤٨ مترا (معجم لغة الفقهاء ص ٤٧٠) .

٤ - شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣١٨ .

المشهور- قول النووي - خمسة آلاف ذراع ومائتان وخمسون ذراعا<sup>(١)</sup>  
 واحتجوا بما روي عن سالم بن عبد الله : أن أباه عبد الله بن عمر ركب  
 إلى ذات النصب فقصر الصلاة في مسيره ذلك . قال مالك : وبين ذات  
 النصب والمدينة أربعة برد<sup>(٢)</sup> . ( ما يعادل ١٦ فرسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال )  
**\*\* وقال أبو حنيفة والكوفيون : لا يقصر في أقل من ثلاث مراحل . ( ما  
 يعادل ١٢٠ كم ) . واحتجوا بالآثار الواردة عن الصحابة في ذلك .**

**\*\*\* وقال داود وأهل الظاهر : يجوز القصر في السفر الطويل والتقصير  
 حتى لو كان ثلاثة أميال قصر<sup>(٣)</sup> .**

واحتجوا بحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ الظُّهْرَ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا ، وَصَلَّيْتُ مَعَهُ الْعَصْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ<sup>(٤)</sup> .

فبين المدينة وذو الحليفة ستة أميال ، ويقال : سبعة .  
 قال النووي : لا دلالة في هذا الحديث لأهل الظاهر ؛ لأن المراد أنه حين سافر  
 ﷺ إلى مكة في حجة الوداع صلى الظهر بالمدينة أربعة ركعات ثم سافر  
 فأدركته العصر وهو مسافر بذو الحليفة ، فصلاها ركعتين . وليس  
 المراد أن ذا الحليفة كان غاية سفره فلا دلالة فيه قطعاً<sup>(٥)</sup> .

واحتجوا بحديث يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ الْهَمَّانِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
 - عَنْ قَصْرِ الصَّلَاةِ فَقَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ - أَوْ  
 ثَلَاثَةِ فَرَاسِخٍ - صَلَّى رَكَعَتَيْنِ<sup>(٦)</sup> .

قال ابن حجر : وهو أصح حديث ورد في بيان ذلك وأصرحه وقد حمله من

١- فتح الباري ٢ / ٦٦١ .

٢- الأثر : أخرجه البيهقي في السنن الكبرى كتاب الصلاة باب السفر الذي تقصر في مثله  
 الصلاة ٣ / ١٢٦ ثر (٥١٧٥) بإسناد صحيح .

٣- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣١٨ .

٤- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين  
 وقصرها ٥ / ٣٢١ ح (٦٩٠) { ١٠ ، ١١ } .

٥- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣٢٢ .

٦- الحديث : أخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين  
 وقصرها ٥ / ٣٢٢ ح (٦٩١) { ١٢ } .

خالفه على أن المراد به المسافة التي يبتدأ منها القصر لا غاية السفر ولا يخفى بعد هذا الحمل مع أن البيهقي ذكر في روايته من هذا الوجه أن يحيى بن يزيد راويه عن أنس قال سألت أنسا عن قصر الصلاة وكنت أخرج إلى الكوفة يعني من البصرة فأصلي ركعتين ركعتين حتى أرجع فقال أنس فذكر الحديث فظهر أنه سأله عن جواز القصر في السفر لا عن الموضع الذي يبتدأ القصر منه . ثم إن الصحيح في ذلك أنه لا يتقيد بمسافة بل بمجاورة البلد الذي يخرج منها ورده القرخي بأنه مشكوك فيه فلا يحتج به في التحديد بثلاثة فراسخ فإن الثلاثة أميال مدرجة فيها فيؤخذ بالأكثر<sup>(١)</sup> .

والراجح في ذلك هو القول الأول ؛ لقوة أدلته .

٣- ألا يكون المسافر ناويا للإقامة .

واختلفت أقوال الفقهاء في قدر المدة التي إذا نوى المسافر الإقامة فيها لزمه الإتمام على النحو التالي :

\* قال ابن عباس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - : **إن أقل مدة الإقامة عشرة أيام .** ، وهو

مذهب الهادوية

واستدلوا بحديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : **خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ حَتَّى رَجَعَ . قُلْتُ : كَمْ أَقَامَ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : عَشْرًا<sup>(٢)</sup> .**

\* وقال الحنفية : **إن نوى الإقامة خمسة عشر يوما مع يوم الدخول أتم ،**

**وإن نوى أقل من ذلك قصر .**

واستدلوا بإحدى روايات حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : **أقام رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح خمس عشرة يقصر الصلاة<sup>(٣)</sup> .**

١- فتح الباري ٢ / ٦٦١ .

٢- الحديث : أخرجه البخاري في الصحيح كتاب تقصير الصلاة باب ما جاء في التقصير وكم يقيم حتى يقصر؟ ١ / ٢٩٦ ح (١٠٨١) // وفي كتاب المغازي باب مقام النبي بمكة ح (٤٢٩٧) ، وأخرجه مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة المسافرين وقصرها ٥ / ٣٢٣ ح (٦٩٣) { ١٥ } ، واللفظ له .

٣- الحديث : أخرجه أبو داود في السنن كتاب الصلاة باب متى يتم المسافر؟ ١ / ٣٦٦ ح (١٢٣١) بإسناد ضعيف ، واللفظ له ، وأخرجه النسائي في المجتبى كتاب تقصير الصلاة في السفر باب المقام الذي يقصر بمثله الصلاة ٣ / ١٢١ ح (١٤٥٣) ، و أخرجه ابن ماجه في السنن كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب كم يقصر الصلاة المسافر إذا أقام ببلدة ١٩ / ٣٤٢ ح (١٠٧٦)

**\*\*\* ذهبت المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام**

وهو مروى عن عثمان ، والمراد غير يوم الدخول ، والخروج .  
واستدلوا بمنعه عليه السلام المهاجرين بعد مضي النسك أن يزيدوا على ثلاثة أيام  
في مكة فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقيماً <sup>(١)</sup> .  
وهذا كله فيمن دخل البلد عازماً على الإقامة فيها .

**\*\*\* وقال الإمام أحمد : لا ينوى الإقامة قدرأ يزيد على إحدى وعشرين صلاة .**

**وإذا تردد المسافر في الإقامة ، ولم يعزم ففيه خلاف :**

**\* قالت الهادوية : يقصر إلى شهر**

**\*\* وذهب أبو حنيفة ، وأصحابه وهو قول للشافعي وقال به الإمام يحيى**

**إنه يقصر أبدا .**

**أ- إذ الأصل السفر .**

**ب- ولفعل ابن عمر- رضي الله عنهما- فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر  
يقصر الصلاة .**

**ج- وروى عن أنس بن مالك- رضي الله عنه- أنه أقام بنيسابور سنة أو  
سنتين يقصر الصلاة**

**د- وعن جماعة من الصحابة- رضي الله عنهم- أنهم أقاموا برامهرمز تسعة  
أشهر يقصرون الصلاة**

**\*\*\* ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على**

**حسب ما وردت الروايات في مدة إقامته عليه السلام في مكة وتبوك ، وأنه بعدما  
يجاوز مدة ما روي عنه عليه السلام يتم صلاته .**

**قال الصنعاني : ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفي  
القصر فيما زاد عليها ، وإذا لم يقدّم دليل على تقدير المدة فالأقرب أنه لا  
يزال يقصر كما فعله الصحابة ؛ لأنه لا يسمي بالبقاء مع التردد كل  
يوم في الإقامة والرحيل مقيماً ، وإن خالت المدة <sup>(٢)</sup> .**

**وتحصل إقامة المسافر بما يلي :**

**أ- ترك السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح**

١ ، ٢- سبل السلام ٢ / ٧١ .

ب- صلاحية الموضع حتى لو نوى الإقامة في بر أو بحر أو جزيرة لم يصح اتحاد الموضع  
ج- المدة

د- الاستقلال بالرأي حتى لو نوى من كان تبعا لغيره كالجندي والزوجة والرقيق والأجير والتلميذ مع أستاذه والغريم المفلس مع صاحب الدين لا تصح نيته إلا إذا نوى متبوعه ولو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم بها التابع فهو مسافر كالوكيل إذا عزل وهو الأصح وعن بعض الحنفية يصيرون مقيمين ويعيدون ما أدوا في مدة عدم العلم<sup>(١)</sup> .  
ع- ألا يأتى المسافر بمقيم:

قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد : شرط القصر أن لا يقتدي بمتهم فمن اقتدى بمتهم في لحظة من صلاته لزمه الإتمام سواء أدرك معه ركعة أم دونها ، وسواء كان المتم مقيما أم مسافرا نوى الإتمام أم ترك نية القصر وقال مالك : إن أدرك ركعة فأكثر لزمه الإتمام ، وإلا فله القصر<sup>(٢)</sup> .  
هـ- أن يكون عالما بجواز القصر:

نص الشافعي على أنه يشترط لصحة القصر العلم بجوازه فلو جهل جوازه فقصر لم تصح صلاته بلا خلاف (٣) .

٦- أن ينوي القصر عند تكبيرة الإحرام :

ذهب الشافعي إلى أنه لا يجوز القصر حتى ينويه عند الإحرام ، وبه قال أكثر الفقهاء  
وقال المزني : لو نواه في أثناء الصلاة ولو قبل السلام جاز القصر.  
وقال أبو حنيفة : لا تجب نية القصر ؛ لأن الأصل عنده القصر  
وقال المغربي : لو نوى الإتمام ثم نوى في أثنائها أن يقصر كان له أن يقصر .

ويمكن الرد على أبي حنيفة أن الأصل الإتمام  
وعلى الآخرين أن الأصل الإتمام عند الشافعية ، فمتى وجد جزء منها بغير نية القصر وجب إتمامها تغليباً للأصل<sup>(٤)</sup> .  
ولو نوى الإتمام قبل السلام لزمه أن يأتي بركعتين آخرتين ويسجد للسهو ؛ لأن الإتمام يقتضى أربع ركعات محسوبات

٣- المصدر السابق ٤/ ٢٥٢

٢- المجموع ٤/ ٢٥٧

١- عمدة القاري ٧/ ١٧٠

ولو نوى المنفرد القصر فصلي ركعتين ثم قام إلى ثالثه فإن كان حدث ما يقتضى الإتمام كنية الإتمام أو الإقامة أو حصوله بدار الإقامة في سفينة فقام لذلك فقد فعل واجبه وان لم يحدث شئ من ذلك وقام عمدا بطلت صلاته بلا خلاف ؛ لأنه زاد في صلاته عمدا كما لو قام المقيم إلي خامسة وكما لو قام المتنفل إلي ركعة زائدة قبل تغيير النية وإن قام سهوا ثم ذكر لزمه أن يعود ويسجد للسهو ويسلم فلو أراد الإتمام بعد التذكر لزمه أن يعود إلي القعود ثم ينهض متما وفيه وجه ضعيف أن له أن يمضي في قيامه والمذهب الأول ؛ لأن النهوض إلى الركعة الثالثة واجب ونهوضه كان لاغيا لسهوه . ولو صلى ثالثة ورابعة سهوا وجلس للتشهد فتذكر سجد للسهو وسلم ووقعت صلاته مقصورة وتكون الركعتان الزائدتان لاغيتين ولا تبطل بهما الصلاة للسهو<sup>(١)</sup> .

#### المسألة الرابعة : ابتداء القصر :

ذهب الفقهاء الأربعة وكافة أهل العلم إلى أنه يجوز ابتداء القصر من حين يفارق بنيان بلده ، أو خيام قومه إن كان من أهل الخيام ، ولا يقصر قبل مفارقتها وان فارق منزله

قال النووي : هذا مذهب العلماء كافة ، إلا رواية ضعيفة عن مالك أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال .

وحكى ابن المنذر عن الحارث بن أبي ربيعة أنه أراد سفرا فصلي بهم ركعتين في منزله

وحكى عن عطاء وجماعة من أصحاب ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه إذا أراد السفر قصر قبل خروجه .

وقال مجاهد : لا يقصر المسافر نهارا حتى يدخل الليل

قال ابن المنذر : لا نعلم أحدا وافقه

وحكى القاضى أبو الطيب وغيره عن مجاهد أنه قال : إن خرج بالنهار لم يقصر حتى يدخل الليل وان خرج بالليل لم يقصر حتى يدخل النهار

وعن عطاء أنه قال : إذا جاوز حيطان داره فله القصر

قال النووي : فهذان المذهبان فاسدان فمذهب مجاهد منابذ للأحاديث الصحيحة في قصر النبي ﷺ بذى الحليفة حين خرج من المدينة ، ومذهب

عطاء وموافقيه منابذ لاسم السفر<sup>(١)</sup> .  
وقال : فهذه الروايات كلها منابذة للسنة وإجماع السلف والخلف<sup>(٢)</sup> .  
وفي العودة له أن يقصر حتى يدخل بيته .

المسألة الخامسة : الحكم إذا فات المسافر صلاة في السفر :  
إن فاتت المسافر صلاة في السفر فقضاها في الحضر  
ففيه قولان عند الشافعي :

قال في القديم : له أن يقصر ؛ لأنها صلاة سفر فكان قضاؤها  
كأدائها في العدد ، كما لو فاتته في الحضر فقضاها في السفر  
وقال في الجديد : لا يجوز له القصر وهو الأصح ؛ لأنه تخفيف تعلق بعذر  
فزال بزوال العذر كالقعود في صلاة المريض  
وإن فاتته في السفر فقضاها في السفر ففيه قولان :  
أحدهما : لا يقصر ؛ لأنها صلاة ردت من أربع إلي ركعتين فكان من  
شرحها الوقت كصلاة الجمعة  
والثاني : له أن يقصر وهو الأصح ؛ لأنه تخفيف تعلق بعذر والعذر باق  
فكان التخفيف باقيا كالقعود في صلاة المريض  
وإن فاتته في الحضر فقضاها في السفر لم يجز له القصر ؛ لأنه ثبت في  
ذمته صلاة تامة فلم يجز له القصر كما لو نذر أن يصلي أربع ركعات  
وقال المزني : له أن يقصر كما لو فاتته صوم في الحضر وذكره في السفر  
فإن له أن يفطر

قال النووي : وهذا لا يصح ؛ لأن الصوم تركه في حال الأداء ، وكان له  
تركه وههنا في حال الأداء لم يكن له أن يقصر فوزانه من الصوم أن  
يتركه من غير عذر فلا يجوز له تركه في السفر .  
وإذا دخل وقت الصلاة ، وتمكن من فعلها ثم سافر فإن له أن يقصر  
وإن سافر وقد بقي من الوقت أقل من قدر الصلاة

قال النووي : إن قلنا انه مؤد لجميع الصلاة جاز له القصر وإن قلنا انه مؤد  
لما فعله في الوقت قاض لما يفعله بعد الوقت لم يجز القصر<sup>(٣)</sup> .

١- المصدر نفسه ٤/ ٣٤٩

٢- شرح النووي على صحيح مسلم ٥ / ٣٢٢ .

٣- المجموع ٤/ ٣٦٦ : ٣٦٩ .

المسألة السادسة : ما يستفاد من الحديث :

١- جواز الأخذ بالرخص التي ارتضاها الله لنا ، والله يحب ذلك من عباده .  
فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله ﷺ : " إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى  
رُخْصُهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ " (١) .

والرخصة ما شرع من الأحكام لعذر ، والعزيمة عكسها (٢) .

٢- مراعاة الشريعة الإسلامية لأحوال المسلمين حلا وترحالا .

٣- السفر قطعة من العذاب حتى في الوقت الحاضر فكاف فيه مفارقة  
الأهل والأحباب .

٤- القصر سنة لا واجب فيجوز للمسافر القصر والإتمام .

٥- لا قصر في صلاتي الصبح والمغرب .

---

١- الحديث : أخرجه أحمد في المسند ١٠٨/٢ ح (٥٨٧٣) بإسناد صحيح .

٢- سبل السلام ٦٧/٢ .

## المراجع

### القرآن الكريم

١. الأحكام السلطانية في الولايات الدينية لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ) ط دار الكتاب العربي ، بيروت .
٢. الأدب المفرد للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م . ت / محمد عبد القادر عطا .
٣. الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار ﷺ للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ط المكتبة الثقافية ، بيروت ، لبنان .
٤. إرشاد المغنى بحكم رواية الحديث بالمغنى للدكتور السيد أحمد محمد سحلول ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر ، المنصورة ، الأولى سنة ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م ،
٥. الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (٤٦٣هـ) ط دار الكتب العلمية - بيروت ، الأولى ، سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ت / سالم محمد عطا ، محمد علي معوض .
٦. الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى ، سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥ ت / الشيط على محمد معوض والشيط عادل احمد بن عبد الموجود .
٧. أسد الغابة في معرفة الصحابة لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري (ت ٦٣٠هـ) ط دار الفكر ، بيروت سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
٨. الإصابة في تمييز الصحابة للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط دار الفكر ببيروت سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .
٩. الإعجاز العلمي في الإسلام والسنة النبوية لمحمد كامل عبد الصمد . ط الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .
١٠. إعلام الموقعين عن رب العالمين للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الرزمي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (٧٥١هـ) ط دار الجيل ، بيروت سنة ١٩٧٣م . ت / طه عبد الرؤوف سعد .
١١. الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) ط دار المعرفة ، بيروت ، الثانية سنة ١٣٩٣هـ .

١٢. الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، سنة ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م ت/ محمد عبد القادر عطا .
١٣. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي ط دار الكتب العلمية، بيروت .
١٤. بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها " شرح مختصر البخاري " المسمى (جمع النهاية في بدء الخير والغاية) للإمام المحدث الورع أبي محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي (٦٩٩هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت .
١٥. تاريخ مدينة دمشق للإمام العالم الحافظ أبي علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) ط دار الفكر بيروت، الأولى، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م ت / محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري .
١٦. تأويل مختلف الحديث للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري (ت ٢٧٦هـ) ط دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م ت / محمد عبد الرحيم .
١٧. التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن محمد الشاذلي بن عبد القادر بن محمد ابن عاشور ط مكتبة العبيكان، الرياض، الأولى سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
١٨. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للإمام الحافظ أبي العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت .
١٩. تحفة الأشراف بمعرفة الأخراف للإمام جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزى (ت ٧٤٢هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ت / عبد الصمد شرف الدين .
٢٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ط دار الفكر بيروت، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م . ت / عرفان عبد القادر حسون العشا .
٢١. التعريفات للفاضل العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م . ت / محمد باسل .
٢٢. تفسير الطبري المسمى بجامع البيان عن تأويل أي القرآن للإمام أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري (ت ٣١٠) تحقيق صدقي جميل العطار ط دار الفكر سنة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
٢٣. تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء الحافظ ابن كثير إسماعيل بن عمر الدمشقي الشافعي (ت ٧٧٤هـ) ط دار البيان العربي، القاهرة .

٢٤. تقريب التهذيب للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)  
ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م. ت / مصطفى  
عبد القادر عطا.

٢٥. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للإمام أبي الفضل أحمد بن  
علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ط دار المعرفة، بيروت. ت / السيد عبد  
الله هاشم اليماني المدني.

٢٦. التمهيد لما في الموعخا من المعاني والأسانيد للإمام الحافظ يوسف بن عبد الله  
محمد ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، سنة  
١٤١٩هـ / ١٩٩٩م ت / محمد عبد القادر عطا.

٢٧. تنوير الحوالك شرح موعخا مالك لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي  
بكر السيوطي (٩١١هـ) ط المكتبة التجارية الكبرى، مصر، سنة ١٣٨٩هـ  
/ ١٩٦٩م.

٢٨. تهذيب التهذيب للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)  
ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية، سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

٢٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج  
يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ) ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى،  
سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م ت / د. بشار عواد معروف.

٣٠. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم للإمام  
الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي الدمشقي (٧٩٥هـ).  
ط دار المنار، القاهرة، الأولى، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م. ت / صلاح محمد عويضة.

٣١. الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي  
(٦٧١هـ) ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

٣٢. الحدود الشرعية في ضوء السنة النبوية للدكتور السيد أحمد محمد سحلول  
ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر، المنصورة، الأولى سنة ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

٣٣. حسن الظن بالله لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي البغدادي المعروف بابن  
أبي الدنيا (٢٨١هـ) ط دار طيبة، الرياض، الأولى سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م، ت  
/ مخلص محمد

٣٤. حلية الأولياء وخبقات الأصفياء للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني  
(ت ٤٣٠هـ) ط دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

٣٥. خصال الفطرة في ضوء السنة العطرة للدكتور السيد أحمد محمد سحلول ط  
الدار الإسلامية للطباعة والنشر، المنصورة، الأولى سنة ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

٣٦. خلق أفعال العباد للإمام محمد بن إبراهيم بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي (٢٥٦هـ) ط دار المعارف السعودية- الرياض سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م . ت / د. عبد الرحمن عميرة .
٣٧. دفاع عن السنة للدكتور الشيط محمد بن محمد أبو شهبه ط مكتبة السنة ، القاهرة ، الأولى سنة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م.
٣٨. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لمحمد بن علان الصديقي الشافعي الأفشعري المكي (١٠٥٧هـ) ط دار القلم للتراث .
٣٩. الروح والريحان في أحاديث الأحكام (الجزء الثالث) للدكتور السيد أحمد محمد سحلول . ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر ، المنصورة ، الأولى سنة ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م .
٤٠. روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ) ط دار الفكر ، بيروت .
٤١. الرياض الندية في السيرة النبوية (العهد المدني) للدكتور السيد أحمد محمد سحلول ، ط الدار الإسلامية للنشر والتوزيع ، المنصورة ، الثالثة سنة ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م .
٤٢. زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام المحدث المفسر الفقيه شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١ هـ) ط دار الفكر ، بيروت ، الأولى سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
٤٣. سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للشيط الإمام محمد بن إسماعيل اليمني الصنعاني (١١٨٢ هـ) ط مكتبة الإيمان ، المنصورة . ت / محمد عصام الدين أمين .
٤٤. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للأمام محمد بن يوسف الصالحي الشامي (٩٤٢ هـ) ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م . ت / مجموعة من العلماء .
٤٥. السلسبيل في الرد على شبهات حول حديث خاتم المرسلين ﷺ للدكتور السيد أحمد سحلول ، الأولى سنة ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
٤٦. سنن ابن ماجه للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣ هـ) . ط دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة . ت / محمد فؤاد عبد الباقي .
٤٧. سنن أبي داود للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) ط دار الكتب العلمية ، بيروت ، الأولى سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م . ت / محمد عبد العزيز الخالدي .

٤٨. سنن الترمذى للإمام أبى عيسى بن سورة الترمذى (ت ٢٧٩هـ) ط دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٤٩. سنن الدارقطنى للإمام الحافظ على بن محمد الدارقطنى (ت ٣٨٥هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. ت/ مجدي ابن منصور بن سعيد الشورى.
٥٠. سنن الدارمى للإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى السمرقندى (ت ٢٥٥هـ) ط دار الكتاب العربى، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م ت/ فواز أحمد زمزلي، وخالد السبع العلمى.
٥١. السنن الكبرى للإمام أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي (ت ٤٥٨هـ) ط دار الفكر، بيروت.
٥٢. سنن النسائي (المجتبى) للإمام أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ). بحاشية السندي، وكتاب زهر الربى على المجتبى للسيوطى ط دار الفكر، بيروت، الأولى سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م
٥٣. سنن سعيد بن منصور بن سعيد الخراسانى المكى (ت ٢٧٧هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، ت/ حبيب الرحمن الأعظمى.
٥٤. سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت ٧٤٨هـ) ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الحادية عشر، سنة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م ت / شعيب الارنؤوط.
٥٥. السيرة النبوية دروس وعبر للدكتور مصطفى السباعى ط دار السلام، القاهرة، الرابعة سنة ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
٥٦. السيرة النبوية لأبى محمد عبد الملك بن هشام المعافى (ت ٢٦٣هـ) ط دار المنار، القاهرة. ت/ محمد شحاتة إبراهيم.
٥٧. شرح ابن بطال على صحيح البخارى للإمام على بن خلف بن عبد الملك بن بطال المغربى الحافظ أبو الحسن القرطبي المالكي المعروف بابن اللجام (٤٤٩هـ) ط دار الفكر، بيروت.
٥٨. شرح كتاب السير الكبير للإمام محمد بن الحسن الشيبانى (١٨٩هـ) إملاء الإمام محمد بن أحمد السرخسى (٤٩٠هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. ت / محمد حسن محمد.
٥٩. صحيح ابن خزيمة للإمام أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمى النيسابورى (ت ٣١١هـ) ط المكتب الإسلامى، بيروت، الثانية سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ت/ د. محمد مصطفى الأعظمى.
٦٠. صحيح البخارى للإمام أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) ط مكتبة الإيمان، المنصورة، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م. ت/ طه عبد الرؤوف سعد.

٦١. صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ) بشرح الإمام النووي (ت ٦٧٦هـ) ط دار الخير، بيروت، الثالثة، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
٦٢. الطبقات الكبرى للإمام محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت ٢٣٠هـ) ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
٦٣. خرج التثريب في شرح التقريب للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) ط دار الفكر، بيروت
٦٤. العرف الشذي شرح سنن الترمذي لمحمد أنور شاه ابن معظم شاه الكشميري الهندي ط مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع، الأولى ت / محمود أحمد شاكر
٦٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (٨٥٥هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى سنة ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م ت / عبد الله محمود محمد عمر.
٦٦. عمل اليوم والليلة لأبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السني (٣٦٤هـ). بعناية دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد الدكن، سنة ١٣١٥هـ، والطبعة الثانية سنة ١٣٥٨هـ.
٦٧. عون المعبود شرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٣٢٩هـ) ط دار الفكر، بيروت
٦٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) ط دار الريان للتراث، القاهرة، الثالثة سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. ت / محب الدين الخطيب.
٦٩. فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي للعلامة الشيط عبد الله بن حجازي الشرقاوي (١٢٢٧هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ت / الشيط عبد القادر محمد على.
٧٠. فيض العلام في أحاديث خير الأنام ﷺ للدكتور السيد أحمد سحلول، ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر، المنصورة، الأولى سنة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٧١. القاموس المحيط للعلامة اللغوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ط مؤسسة الرسالة بيروت، السادسة سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م ت / مكتب تحقيق التراث في مؤسسه الرسالة بإشراف / محمد نعيم العرقسوسى.
٧٢. قرّة العيون من سنّة المغصوم ﷺ للدكتور السيّد أحمد محمّد سحلول ط الدار الإسلامية للطباعة والنشر، المنصورة، الأولى سنة ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م.
٧٣. كشاف القناع عن متن الإقناع للشيط العلامة منصور بن يونس البهوتي ط عالم الكتب، بيروت، الأولى سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م. ت / محمد أمين الضناوي.
٧٤. الكشاف للعلامة أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٥. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للعلامة علاء الدين المتقى ابن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ) ط مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م. ت / الشيط بكري حيانى، والشيط صفوت السقا .
٧٦. الكواكب الدراري في شرح الجامع الصحيح للبخاري للإمام محمد ابن يوسف بن علي بن محمد بن سعيد الكرمانى شمس الدين أبو عبد الله البغدادي الشافعي المعروف بالكرمانى ( ٧٨٦هـ ) ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٧٧. لب اللباب للإمام أبي الفضل عبد الرحمن السيوطى (ت ٩١١هـ) ط مكتبه المتنبي، بغداد، بدون .
٧٨. اللباب في تهذيب الأنساب لعز الدين ابن الأثير أبي الحسن على بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير الحزرى (ت ٦٣٠هـ) ط دار صادر بيروت سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٧٩. لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربى، بيروت، الثانية، سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. ت / أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبدى.
٨٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين على بن أبي بكر الهيثمى (ت ٨٠٧هـ) ط دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م. ت / عبد الله محمد الدرويش.
٨١. مختار الصحاح للشيط الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازى . ط دار المنار، القاهرة .
٨٢. المراسيل للإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ط دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. ت / كمال يوسف الحوت .
٨٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للعلامة نور الدين على بن محمد سلطان المشهور بالملا على القاري (ت ١٠١٤هـ) ط دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م. ت / صدقي محمد جميل العطار .
٨٤. المستدرک على الصحيحين للحاكم أبى عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) ط دار الكتب العلمیة، بيروت، الأولى سنة ١٤١١هـ / ١٩٩٠م. ت / مصطفى عبد القادر عطا
٨٥. مسند ابن الجعد لأبى الحسن على بن الجعد بن عبید الجوهرى البغدادي ط مؤسسة نادر - بيروت، الأولى سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م. ت / عامر أحمد حيدر
٨٦. مسند أبى عوانة للإمام أبى عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائني . ط دار المعرفة، بيروت .

٨٧. مسند الشافعي لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٨. المسند لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ) ط دار الفكر، بيروت بدون.
٨٩. المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبَةَ الكوفي العبسي (٢٣٥هـ) ط دار الفكر، بيروت، سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م. ت/ سعيد بن محمد اللحام.
٩٠. المصنف للإمام عبد الرازق بن الهمام الصنعاني (٢١١هـ) ط المجلس العلمي، جوهانسبرج جنوب أفريقيا، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م توزيع المكتب الإسلامي، بيروت. ت/ حبيب الرحمن الأعظمي
٩١. معالم السنن للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي (٣٨٨هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م. ت/ أ. عبد السلام عبد الشافي محمد.
٩٢. المعجم الأوسط للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) ط دار الحديث، القاهرة، الأولى سنة ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م. ت/ أيمن شعبان، وسيد أحمد إسماعيل.
٩٣. المعجم الصغير للإمام أبي القاسم بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) ط دار الفكر، بيروت، الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م. ت/ عبد الرحمن عثمان.
٩٤. المعجم الكبير للطبراني (٣٦٠هـ) ط دار البيان العربي، القاهرة، الثانية سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م. ت/ حمدي عبد المجيد السلفي.
٩٥. معجم المعالم الجغرافية الواردة في السيرة النبوية لعاتق بن غيث البلادي، ط دار مكتة للنشر والتوزيع، مكتة المكرمة، الأولى سنة ١٤٠٢هـ.
٩٦. المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي أ. يونسك، ترجمة أ. محمد فؤاد عبد الباقي. ط مطبعة بريل في مدينة ليدن، هولندا، سنة ١٩٦٢م
٩٧. المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية. ط وزارة التربية والتعليم سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٩٨. معجم قبائل العرب للدكتور عمر رضا كحاله ط دار الفكر، بيروت.
٩٩. معجم لغة الفقهاء لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق. ط دار النفائس، بيروت.
١٠٠. معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ) ط دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م. ت/ د. السيد معظم حسين.

١٠١. المغازى لمحمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق مارسدن جونس ط مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت
١٠٢. المغنى في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم للعلامة المحدث الشيط محمد طاهر بن على الهندي (ت ٩٨٦ هـ) ط دار الكتاب العربى، بيروت سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
١٠٣. المغنى في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسى أبو محمد ط دار الفكر، بيروت، الأولى سنة ١٤٠٥ هـ .
١٠٤. المفردات في غريب القرآن لأبى القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (٥٠٢ هـ) ط دار المعرفة، بيروت، ت / محمد سيد كيلانى .
١٠٥. الملل والنحل لأبى الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر الشهرستانى (ت ٥٤٨ هـ) ط دار المعرفة بيروت، الخامسة سنة ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م ت / أمير على مهنا، على حسن فاعور .
١٠٦. من بلاغة الحديث النبوي للأستاذ الدكتور محمد أحمد سخلول (غرة المحرم ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م) ط دار الاعتصام، القاهرة سنة ١٩٩٩ م .
١٠٧. الموسوعة الذهبية في إعجاز القرآن الكريم والسنة النبوية إعداد / د . أحمد مصطفى متولى ط دار ابن الجوزيا، القاهرة، الأولى سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ م .
١٠٨. الموجأ للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي ت / محمد فؤاد عبد الباقي .
١٠٩. النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) ط دار الكتب العلمية بيروت، الأولى سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٧ م . ت / صلاح محمد عويضة .
١١٠. نيل الأوغار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشيط الإمام المجتهد العلامة الربانى قاضى قضاة القطر اليماني محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ) ط مكتبة دار التراث، القاهرة